

إصدارات سطور الجديدة
چيمس پتراس
ترجمة: د. فاطمة نصر
الحروب الأمريكية والأزمة المالية
وجه أوباما
الأبيض

وجه أوباما الأبيض

إصدارات سطور الجديدة

رئيس مجلس الإدارة: د.فاطمة نصر

المستشار الفني: حسين جبيل gopy_art@yahoo.com

حروب الولايات المتحدة والأزمة المالية

وجه أوباما الأبيض

جيمس پتراس

هذه هي الترجمة الكاملة لكتاب
Global Depression And
Regional Wars
المؤلف: James Petras
دار النشر: Clarity Press, INC, 2009

طبعة سطور الأولى ٢٠١١

ـ وجه أوباما الأبيض ؟

ـ تأليف: بتراس، جيمس

ـ غلاف:حسين جبيل gopy_art@yahoo.com

ـ المراجعة اللغوية: عمر حسن الشناوى omar_shenawy@yaoo.com

ـ إخراج فنى: جابر محمد عبداللطيف jaberlatef@yahoo.com

الطبعة العربية الأولى ٢٠١١

رقم الإيداع: ٢٠١٠/٢٢٥٤٥

الترقيم الدولى: 977-5868-76-9

٨ و٢٣ تقسيم الشيشينى بجوار الكوبرى الدائرى

كورنيش المعادى ت: ٢٥٢٤٠٠٢٠/٢٥٢٦٣٥٩٩

e.mail address: sutour@link.net

الموقع الإلكترونى

http://sutour-aljadida.blogspot.com

www.sutouralgadida.info

بيانات الفهرسة

پتراس ، جيمس.

وجه أوباما الأبيض/ جيمس پتراس

ترجمة فاطمة نصر - القاهرة

ط ١- (القاهرة : مكتب سطور للنشر ٢٠١١)

مكتب سطور، ٢٠١١

٢٥٣ ص، سم ١٧× ٢٤-

تدمك: ٩٧٧٥٨٦٨٤٦٩

١- الولايات المتحدة الأمريكية - الأحوال الاقتصادية

٢- الأزمات المالية

أ- نصر، فاطمة (مترجم)

ب- العنوان: ٨ و٢٣ تقسيم الشيشيني بجوار الكوبرى الدائرى

كورنيش المعادى ت: ٢٥٢٤٠٠٢٠/٢٥٢٦٣٥٩٩

e.mail address: sutour@link.net

- ١ -

الفصل الاول

الأزمة المالية والركود العالمى

على مدى العقود الثلاثة الأخيرة تحطمت جميع تماثيل الرأسمالية ورموزها. تم اختبار فرضيات التقدم الذى لا حدود له فى ظل السوق الليبرالى الحر ومعها التكهنات والنماذج المعيارية ذات الصلة وفشلت جميعها. نحن نعيش فى نهاية مرحلة بكاملها: يشهد الخبراء من جميع الأنحاء انهيار الولايات المتحدة ومعها النظام المالى العالمى، وشح أية قروض للتجارة أو تمويلات للاستثمار. يتبدى فى الأفق كساد عالمى وبطالة تشمل ربع القوة العاملة.

سيشهد المستقبل أكبر تراجع فى التجارة فى التاريخ الحديث وستبلغ نسبته ٤٠٪. تطارد الزعماء الغربيين إفلاسات أكبر الشركات المُصنّعة فى العالم الرأسمالى. فقد «السوق» مصداقيته بصفته آلية لتوزيع الموارد ومحاصصتها، ومعه حكومة الولايات المتحدة بصفتها «زعيمة» الاقتصاد الكوكبى ورائدته، وغدت جميع الفرضيات القائلة بأن للأسواق القدرة على «الاستقرار الذاتى» - زائفة وعتيقة. كما فقد الالتزام بعدم تدخل الحكومات فى السوق مصداقيته أيضا حتى فى أعين الداعين إليه، وصل الأمر إلى درجة اعتراف الدوائر الرسمية بأن «عدم المساواة فى الدخول» وعدم عدالتها أسهمت فى الانهيار الاقتصادى، وبأنه ينبغى تصويب ذلك، وعاد التخطيط، والملكية العامة، والتأمينات للظهور على الأجندة وكادت البدائل الاشتراكية تحظى بالاحترام.

مع مقدم الكساد تم التخلى عن جميع صفقات العقد الأخيرة، ومع فشل

استراتيجيات النمو القائم على التصدير، نشهد عودة إلى سياسات الاستيراد البديلة وعديد النماذج التنموية التى كانت قد أودعت أدراج الأكاديميين والسياسيين وتم تجاهلها لحساب اقتصاديات إعادة الهيكلة التى ظل يفرضها صندوق النقد الدولى على البلدان النامية منذ مطلع ثمانينيات القرن العشرين. وفيما يفك اقتصاد العالم ارتباطاته الكوكبية ويعود رأس المال إلى مواطنه لإنقاذ المقار الرئيسية التى تقف على شفا الإفلاس، يتم اقتراح «الملكية القومية» كحل. وفيما تنهار الأصول التى تقدر بتريليونات الدولار/ اليورو/ الين، وتنهار معها قيمتها، يُستغنى عن أعداد هائلة من العاملين لينضموا إلى جيوش العاطلين عن العمل فى جميع الأنحاء. يطارد الخوف والقلق و عدم اليقين مكاتب مسئولى الدولة، والإدارات المالية، وأجنحة الإدارات بالمصانع، والشوارع..

نلج الآن عصر اضطرابات تصدعت فيه أسس العالم الاقتصادى والسياسى

بدرجة عدم تصور إمكانية إصلاح ذاك النظام أو استعادته، حيث يشى المستقبل بالفوضى الاقتصادية والاضطرابات السياسية والإفقار الجماهيرى. ومرة أخرى يحوم شبح الاشتراكية فوق أنقاض عمالقة المال السابقين. وفيما ينهار السوق الرأسمالى الحر، يقفز من دعوا إليه من على السفينة. ويتخلون عن معتقداتهم السابقة بفضائل السوق ويتغنون بالدولة كمنقذ للنظام - وهو موقف مشكوك فى أمره حيث إنه لن ينجم عنه أية أسس اشتراكية بل إطالة فى عمر نهب الخزانة العامة وتأجيل موت الرأسمالية كما عرفناها.

نهاية الخبراء الاقتصاديين:

تتجذر السياسات الاقتصادية الفاشلة وعمل القادة الاقتصاديين الفاشلين فى عمل الأسواق - أى فى الرأسمالية. ولتحاشى نقد النظام الرأسمالى نفسه يُحمّل الكُتّاب القادة والخبراء الماليين المسئولية لعدم كفاءتهم، و«نهمهم» وعيوبهم الشخصية، بل إنهم يتهموننا جميعا بذلك. يلجأ السياسيون وكتاب الأعمدة الصحفية إلى الثرثرة غير ذات المعنى بدلا من التحليل المنطقى للبنى والقوى المادية والواقع الموضوعى. وبدلا من تفحص عمليات نظام الرأسمالية الكوكبية وبخاصة ١- العمليات التى من خلالها تراكمت فوائض رأس المال الهائلة (الاستغلال الرأسمالى البشع للعمالة وتحميل المجتمع ككل نفقات الإنتاج غير المباشرة) و٢- الأسباب المنهجية لتوجيه النخب الرأسمالية تراكمات رأس المال الهائلة (أرباح إعادة الاستثمار) إلى عدد من بنى الفُرص البديلة. بدلا من توجيهها نحو الاقتصاد الواقعى أى اقتصاد الإنتاج المحلى والاستهلاك المحلى، ثم يقال لنا إن الأزمة المالية سببها «فشل القيادات».

وبدلا من تفحص سلطة طبقة الرأسماليين على الدولة، وبخاصة فيما يتعلق باختيار واضعى السياسات الاقتصادية والمنظمين بحيث يضمنون أن من يُختارونه لتلك المناصب سيعززون بدورهم السياسات والأحكام التى تمكن النخبة الرأسمالية

من تحقيق الحد الأقصى من الأرباح، يقال لنا إنه كان ثمة «عدم فهم» أو «جهل متعمّد لاحتياجات الأسواق». وبدلا من دراسة الطبقات الاجتماعية الحقيقية وعلاقات الطبقات - وبخاصة الطبقات الرأسمالية الموجودة تاريخياً - فإنهم يذهبون إلى افتراض وجود «سوق» مجرّدٍ مأهولٍ من قبل رأسماليين متخيلين (عقلانيين) لا يقومون أبدا بتدمير النظام من أجل تحقيق أرباح قصيرة المدى!!

وبدلا من تفحص كيف أن الأرباح المتصاعدة، والأسواق المتوسعة، والائتمان المُيسّر، والعمالة الطّيعة والتحكم فى سياسات الدولة وميزانياتها تخلق «ثقة المستثمرين» التى تسعى إليها الرأسمالية، وأن غيابها يدمر «الثقة». يزعم هؤلاء أن «فقدان الثقة» هو سبب الورطة الاقتصادية. تتحول المشكلة الموضوعية الخاصة بارتباط الثقة بأوضاع محددة، وارتباط عدم الثقة بفقدان تلك الأوضاع، - إلى القول بأن المستثمر المتذبذب هو سبب هذا الفقدان والخسارة.

تُستمد الثقة، والإيمان والأمل فى الاقتصادات الرأسمالية من العلاقات والبنى الاقتصادية المنتجة للأرباح وهذه الحالات النفسية تلهمها النتائج الناجحة وتعتمد عليها: التعاملات الاقتصادية، الاستثمارات وأسهم السوق التى ترفع القيمة وتضاعف المكاسب الحالية والمستقبلية. بيد أنه حينما تفشل الاستثمارات تفقد الشركات الأموال، وتُفلس المشاريع، و«يفتقد» المتحيزون «الثقة» فى المالكين والمضاربين وتتسبب قطاعات اقتصادية بكاملها فى استياء طبقة المستثمرين والمودعين والمقترضين جميعهم. إن الثرثرة النفسية هى الملاذ الأخير للمؤدلچين والأكاديميين والخبراء وكتّاب المقالات التحريرية المالية من الرأسماليين. يقومون، وهم على غير استعداد لمواجهة انهيار الأسواق المالية الرأسمالية الموجودة على أرض الواقع، بالكتابة. والاستعانة بالطوباويات الغامضة مثل «الأسواق الصحيحة» التى شوهتها «ذهنيات معينة». بتعبير آخر، يقومون، من أجل إنقاذ أيديولوچيتهم الفاشلة المؤسَّسة على الأسواق الرأسمالية، باختراع مثال أخلاقى ينبغى غرسه فى

الذهنية الفردية والجمعية للمشاركين فى النظام: أى «التفكير الصائب والسوق الرأسمالى الصحيح» منفصلا عن السلوك الواقعى، والإلزامات الاقتصادية والتناقضات المتعضونة فى الحرب الطبقية، بحيث يُختزل الأمر كله إلى مجرد موقف!

تناظر النقاشات الاقتصادية القاصرة الزائفة التى تهيمن على كتابات المؤدلجين الرأسماليين -إفلاس النظام الاجتماعى الذين هم جزء منه. إن فشل الطبقة الرأسمالية وأتباعها السياسيين الفكرى والأخلاقى ليس مجرد عيب شخصى بل إنه يعكس الفشل الاقتصادى للسوق الرأسمالى.

إن انهيار النظام المالى للولايات المتحدة هو أحد أعراض انهيار أكثر عمقا وأهمية للنظام الرأسمالى الذى تجذر فى تطور الرأسمالية الدينامى على مدى العقود الثلاثة الماضية بحيث يمكن القول بعامة إن الركود العالمى الراهن ينجم عن الصيغة الكلاسيكية التى رسم خطوطها العريضة كارل ماركس منذ ما يربو على ١٥٠ عام أى: التناقض بين تنامى القوى وعلاقات الإنتاج.

وبالتناقض مع ما يزعمه المنظّرون من أن لب المشكلة هو أن «المال» والرأسمالية «ما بعد الصناعية» قد دمرا اقتصاد الولايات المتحدة بجعله اقتصادا «لا صناعيا» وإحلال نوع من رأس مال المضاربات محله، فإننا فى واقع الأمر قد شهدنا أكبر نمو مذهل طويل الأمد لرأس المال الصناعى، وظّف على مستوى الكوكب أكبر عدد من العاملين الصناعيين فى التاريخ قاطبة. من ذوى الرواتب المرتفعة. وبدفع من معدلات الأرباح المتصاعدة، غدت الاستثمارات واسعة المدى وطويلة الأمد هى القوة الدافعة لاختراق رأس المال الصناعى لأقصى المناطق المتخلفة فى العالم. ولّدت البلاد الرأسمالية، قديمها وحديثها، إمبراطوريات اقتصادية عملاقة، حطمت الحدود السياسية للدول والحدود الثقافية للشعوب لإدماج مليارات من العمال الجدد والقدامى واستغلالهم فى عملية قاسية لا ترحم. وفيما تزايد التنافس بين البلاد

الصناعية الجديدة، وزادت كتلة الأرباح المتصاعدة عن القدرة على إعادة استثمارها لتجلب أكبر الأرباح فى المراكز الرأسمالية القديمة، هاجرت رءوس أموال ضخمة إلى آسيا وأمريكا اللاتينية وأوربا الشرقية، وإلى الشرق الأوسط والجنوب الإفريقى بدرجة أقل من أجل جنى أعظم الأرباح أو الاستمرار فى المنافسة.

تدفقت فوائض أرباح ضخمة إلى مجال الخدمات بما فى ذلك التمويلات، والعقارات، والتأمينات، والأملاك الثابتة الشاسعة المقامة على أراض حضرية ونتج عن ذلك تصاعد الأسعار وخلق فقاعات اقتصادية فى جميع الأنحاء.

وجد النمو الدينامى للإبداعات التكنولوجية للرأسمالية تعبيرا عن تعاظم سطوتها الاجتماعية والسياسية وعمل على تقزيم التنظيمات العمالية وتقييد قواها التفاوضية. ومع تنامى الأسواق العالمية غدا يُنظر إلى العمال على أنهم مجرد جزء من «تكلفة الإنتاج» لا بصفتهم مستهلكين تعتمد المبيعات على قدراتهم الشرائية. ركدت الأجور؛ وغدت المزايا الاجتماعية جد محدودة وتقلصت أو تحملها العاملون. وفى ظل أوضاع النمو الرأسمالى الدينامى، غدت الدول وسياساتها آلياته المطلقة: تم إضعاف القيود، والرقابة والتنظيم والأحكام. وفى وجود رؤساء الشركات متعدية الجنسية فى المواقع الحساسة للحكومات، فتحت العملية التى أسميت «الليبرالية الجديدة» مجالات جديدة لاستثمار فوائض الأرباح: تمت خصخصة المشروعات العامة، الأراضى، الموارد والبنوك.

وفيما تعاظم التنافس، ومع ظهور قوى صناعية جديدة فى آسيا، زاد استثمار رأس المال الأمريكى فى الأنشطة المالية. ولّدت الدورات المالية سلسلات (متتاليات) كاملة من الآليات المالية اجتذبت استثمارات من الثروة المتنامية والأرباح التى ولدتها القطاعات المنتجة من خلال توفيرها عائدات أعلى.

لم يتوقف رأس مال الولايات المتحدة عن التصنيع، الأحرى أنه نقل مواقعه إلى الصين وكوريا ومراكز النمو الأخرى، ليس بسبب «الأرباح المتراجعة» بل بسبب فوائض الأرباح والأرباح المتعاظمة هناك.

وفر رأس المال المستثمر فى الصين وظائف لمئات الملايين من العمال وأخضعهم لأكثر الاستغلال ضراوة نظير أجور لا تسمن ولا تغنى من جوع بدون أية مزايا اجتماعية وفى ظل عدم وجود تنظيمات عمالية، أو وجود القليل منها. وفيما زادت الطبقة الجديدة من الرأسماليين المستثمرين فى آسيا، والتى غذتها ورعتها رأسمالية الدول الآسيوية، زادت من حجم الأرباح الهائلة. وصلت معدلات الاستثمارات إلى أبعاد مذهلة فى وجود عدم المساواة الفاضحة بين دخول/ أملاك الطبقة المالكة والعمال الأجراء. نجم عن ذلك فوائض (صناعية) ضخمة، لكن تم تقليص الطلب المحلى من خلال قمع الدولة، وغدت الصادرات، ونمو الصادرات والمستهلكين فى البلدان الأجنبية القوى الدافعة للاقتصادات الآسيوية. استثمر المصنعون الأمريكيون والأوربيون فى آسيا من أجل إعادة التصدير إلى أسواق مواطنهم- وبذلك حولوا بنية رأس المال الداخلى باتجاه التجارة والتمويلات وحولوا قوة الشراء المحلى باتجاه قروض بطاقات الائتمان. أدى تقلص أجور العاملين إلى التوسع الهائل فى قدرة البنوك على «بيع» القروض وإرسال الفواتير بقيمة الديون. تنامى النشاط المالى بنفس معدل تنامى دخول السلع من البلدان الصناعية الجديدة الدينامية. أعيد استثمار الأرباح الصناعية فى الخدمات المالية، أو سندات الخزانة، مما يَسّر على الحكومة الاستمرار فى حروبها القائمة. تنامت الأرباح والسيولة بنفس نسبة التراجع النسبى فى القيمة الحقيقية الذى نجم عن الانتقال من رأس المال الصناعى إلى رأس المال النقدى/ التجارى. وخلقت الأرباح السوبر من الإنتاج العالمى والتجارة والتمويلات وإعادة تدوير المكاسب من الخارج إلى الولايات المتحدة مرة أخرى ودوائر الدولة والمالية الخاصة، سيولة هائلة. تجاوزت تلك السيولة القدرة التاريخية لاقتصادات الولايات المتحدة وأوربا على استيعابها فى قطاعات منتجة.

ملأ الاستغلال الدينامى الضارى لقوى العمالة الزائدة الضخمة فى الصين

والهند وأنحاء أخرى، وكذلك نهب مئات المليارات من بلدان الاتحاد السوفييتى سابقا ومن دول أمريكا اللاتينية «الملبرلة حديثا» وتحويل تلك المليارات، ملأ خزائن المؤسسات المالية قديمها وحديثها.

أدى فرط استغلال العمالة فى آسيا، والإفراط فى مراكمة السيولة المالية بالولايات المتحدة إلى تضخيم الاقتصاد الورقى (الوهمى) أو ما أسماه الاقتصاديون الليبراليون فيما بعد «اختلال التوازن الكوكبى» بين المُدّخرين/ المصنعين والمستثمرين/ المصدرين (فى آسيا) وبين المستهلكين (المدينين)/ المولين/ المستوردين (فى الولايات المتحدة). استثمرت الفوائض التجارية الضخمة فى الشرق بشراء سندات الخزانة الأمريكية. من ثم، أصبح الاقتصاد الأمريكى، وبتزايد يستند على اقتصاد ورقى (وهمى/ متضخم).

نتج توسع القطاع المالى عن العائدات المرتفعة من الاقتصاد الكوكبى «المُلَبرل» الذى فرضته سلطة رأس مال الاستثمارات فى العقود السابقة من خلال أدواتها: صندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولى. تفوق تدويل رأس المال، ونموه الدينامى، ونمو التجارة الهائل، بكثير على الأجور الراكدة، والمدفوعات الاجتماعية المتراجعة من استغلال الفائض الهائل لقوة العمالة. سعى رأس المال النقدى، فى جهده للحفاظ على معدلات العائدات المرتفعة إلى زيادة أرباحه من خلال أسعار العقارات المتضخمة القائمة على أساس القروض الممتدة، والروافع المالية للقروض و«الآلات المالية» الاحتيالية التدليسية (صكوك ضمانات الديون/ للرهونات العقارية المدفوعة ضماناتها والتى لا يستطيع المستثمرون التأكد من قيمتها الحقيقية). فضح انهيار الاقتصاد الورقى (الوهمى) النظام المالى مفرط التطور وأُجبِر على الوصول إلى نهايته. وفى متتالية سريعة انهارت كبرى بنوك الاستثمار فى العالم الغربى، وفى الولايات المتحدة بخاصة، حيث انكمش مريل لينش، ليمان براذرز، بنك أوف أمريكا، وبير شترنز ومؤسسات أخرى، أو أعيدت هيكلتها، أو انهارت، أو تم استيعابها فى مؤسسات أخرى.

كان لخسارة التمويلات، والقروض والأسواق أصداؤها فى أنحاء القوى الصناعية المُصنِّعة ذات التوجه نحو التصدير. حرم عدم وجود استهلاك محلى الذى نتج عن تطبيق الوصفة النيوليبرالية وما نجم عنه من ضعف الأسواق الداخلية على مستوى الكوكب، حرم البلدان الصناعية من أى أسواق تعويضية تساهم فى استقرار الركود والكساد. أدى النمو الدينامى للقوى المنتجة والذى قام على أساس الاستغلال المفرط للعمالة إلى نمو مفرط فى الدورات المالية وقيام صناعة تعتمد عليها وإخضاع عملية المراكمة لرأس مال المضاربات، وإعادة توجيهها نحوه.

لم يعد بإمكان العمالة الرخيصة - المصدر الرئيسى للأرباح والاستثمارات والتجارة ونمو الصادرات على مستوى عالمى - الحفاظ على عمليات النهب من خلال رأس المال النقدى وتوفير سوق للقطاع الصناعى النشط. كانت ما سميت خطأً الأزمة المالية، أو أزمة الرهونات العقارية أو الإقراض أو الإسكان، كانت مجرد بداية انهيار القطاع المالى مفرط النمو، الذى تغمره المشتقات وتبادلات بيع التأخر عن سداد القروض والعديد من الآليات التى غدت موجهة نحو المضاربات بدلا من إدارة الإنتاج الحقيقى وتأمينه. وكنتيجة لذلك، انتعش القطاع المالى الذى نما من التوسع الدينامى للرأسمالية «الإنتاجية»، انتعش فيما بعد على حسابها. بيد أن الروابط التاريخية والكوكبية بين الصناعة ورأس المال النقدى هى التى أدت، بأسلوب حتمى، إلى أزمة الرأسمالية، كانت الأزمة جزءا لا يتجزأ من التناقض بين إفقار العمالة ورأس المال المركّز. إن الركود العالمى الراهن هو نتاج عملية «المراكمة المفرطة» للنظام الرأسمالى حيث كان الانهيار المالى هو الفتيل الذى أشعله وليس العامل البنيوى الذى أدى إليه: أى استغلال العمالة. وقد أوضح ذلك أن اليابان وألمانيا الصناعيتين شهدتا تراجعا فى الصادرات والاستثمارات والنمو يفوق ذاك الذى شهدته الولايات المتحدة وإنجلترا «الماليتان».

وفقا لمنظرى السوق الحر، فإن النظام المالى حينما يواجه أزمة يدمر بعض رأس

المال وذلك كى «يطهر نفسه» من المشاريع والقطاعات الأقل كفاءة والأقل قدرة على التنافس والأكثر ديونا وذلك من أجل إعادة تركيز رأس المال وإعادة تشييد قوى المراكمة. بيد أننا إذا نحينا أيديولوجيا الأسواق الحرة جانبا، ففى العالم الواقعى تتيح الأوضاع السياسية إعادة إنعاش رأس المال من خلال نهب موارد الدولة - ما يسمى بالكفالات والتحويلات الكبرى الأخرى من الخزانة العامة (أى أموال دافعى الضرائب) والتى تنتج عن التقليص الضارى للتحويلات الاجتماعية (أى الخدمات العامة) وتقليل أجور العمالة من خلال الاستغناء عن العاملين، والبطالة الجماهيرية، وتقليص الأجور والمعاشات والرعاية الصحية والخفض العام فى مستويات المعيشة من أجل زيادة معدلات الربح.

الركود العالمى: تحليل طبقى:

ليس لمجموع المؤشرات الاقتصادية على صعود النظام الرأسمالى العالمى وهبوطه سوى قيمة قليلة لفهم أسباب الركود العالمى ومساره وآثاره. فهى، فى أفضل الأحوال، تصف التغير الاقتصادى، وفى أسوئها تعمل على إخفاء دور الطبقات الاجتماعية القائدة (الحاكمة) وشبكاتها المعقدة وتحولاتها، والتى ثبّتت التجارة الكوكبية والمعمار المالى، والموجهين نحو التوسع النيوليبرالى ثم أدارت الانهيار الاقتصادى الناتج ودور الطبقات الأجيرة وطبقة الموظفين التى أنتجت الثروة لتكون وقودا لمرحلة التوسع وتدفع الآن ثمن الانهيار الاقتصادى. من البدهيات المعروفة على نطاق واسع أن من تسببوا فى الأزمة كانوا هم أكبر المستفيدين من سخاء الحكومة فى دفع الكفالات وأموال الرافعات.

من الإفراط فى المراكمة إلى هيمنة رأس المال المالى (النقدى):

فى أعقاب كساد مطلع السبعينيات، حصلت الطبقة الرأسمالية الغربية على تمويلات لتدشين فترة نمو ممتدة وعميقة تغطى الكوكب قاطبة. ازدهر الرأسماليون الألمان واليابانيون وشرق الآسيويين، وتنافسوا مع نظرائهم الأمريكيين وتعاونوا

معهم. وطوال تلك الفترة، شهدت القوى الاجتماعية وتنظيمات الطبقة العاملة ونفوذها السياسى تراجعا نسبيا ومطلقا فى حصتها من الدخل المادى. عملت الإبداعات التكنولوجية بما نتج عنها من إعادة تنظيم العمل على التعويض عن زيادات الأجور وذلك من خلال تقليص عدد العاملين وكذلك قدرتهم على الضغط والاحتجاج على امتيازات الإدارة. تم تقوية الوضع الرأسمالى الاستراتيجى فى إدارة الإنتاج: تمكنوا من ممارسة تحكم مطلق على المواقع، وعلى تحركات رأس المال.

سعت القوى الرأسمالية الراسخة - وبخاصة فى إنجلترا والولايات المتحدة - فى وجود تراكمات هائلة لرأس المال، وفى مواجهة التنافس المتزايد من الرأسماليين الألمان واليابانيين الذين استردوا كامل عافيتهم - سعت إلى زيادة معدلات عائداتها بنقلها استثمارات رأس المال إلى التمويل والخدمات. فى البداية، كانت تلك الخطوة موجهة إلى تعزيز مبيعات منتجاتها المصنعة وترويجها من خلال توفير القروض والتمويل باتجاه مبيعات السيارات أو «السلع البيضاء». أما الرأسماليون الصناعيون الأقل نشاطا فقد قاموا بتغيير موقع وحدات تجميع السيارات والصناعات الأخرى ونقلها إلى مناطق ودول ذات أجور عمالة متدنية.

كانت النتيجة أن الرأسماليين الصناعيين اكتسبوا مظهر «المولين» فى الولايات المتحدة حتى فيما أبقوا على شخصيتهم الصناعية فى عمليات أفرعهم التصنيعية الخارجية ومزوديهم التابعين لهم. عملت عائدات وحدات التصنيع بالخارج والعائدات المالية المحلية على تضخيم مجموع أرباح الطبقة الرأسمالية أضعافا مضاعفة. وفيما توسعت تراكمات رأس المال فى «البلد الموطن» مورست الضغوط على الأجور المحلية والنفقات الاجتماعية حيث فرض الرأسماليون تكاليف التنافس وحملوها عبئا على العاملين من خلال تواطؤ الاتحادات العمالية بالولايات المتحدة والأحزاب السياسية الديمقراطية الاجتماعية بأوربا. ضاعفت القيود التى ربطت

الأجور بالإنتاجية بأسلوب لا متسق، الأرباح. تم تعويض العمال الأمريكيين بسلع استهلاكية رخيصة مستوردة أنتجتها قوى العمالة متدنية الأجور فى البلدان الصناعية الجديدة، وإتاحة القروض الميسرة أمامهم فى وطنهم.

طوال التسعينيات أدى نهب الغرب لبلدان الاتحاد السوفييتى السابق بتعاون عصابات الأوليجاركية الحاكمة إلى تدفق هائل لرأس المال المنهوب إلى البنوك الغربية. كما عمل انتقال الصين إلى الرأسمالية فى الثمانينيات والذى تسارع فى التسعينيات إلى توسع تراكم الأرباح الصناعية عن طريق الاستغلال المكثف لعشرات الملايين من العمال الأجراء بمستويات الكفاف. وفيما عمل نهب مبلغ تريليون دولار من روسيا ودول الاتحاد السوفييتى السابق على تضخيم القطاع المالى بالولايات المتحدة وأوروبا الغربية أدت الزيادة الهائلة لمليارات الدولارات المحولة بأسلوب غير مشروع وغسيل الأموال للبنوك الأمريكية والبريطانية إلى النمو المفرط للقطاع المالى.

أضاف ارتفاع أسعار البترول و«العائدات الريحية» فى أوساط الرأسماليين ذوى الدخول الثابتة مصدرا جديدا ضخما للأرباح والسيولة المالية. وفر النهب والإيجارات ورأس المال المهرّب تراكمات هائلة للثروة النقدية غير المرتبطة بالإنتاج الصناعى. ومن جهة أخرى، وفر التصنيع السريع بالصين والبلدان الآسيوية الأخرى سوقا واسعا لمصنعى التكنولوجيا الرفيعة الألمان واليابانيين حيث أمدوا المصانع الصينية واليابانية بالماكينات عالية الجودة والتكنولوجيا الرفيعة. لم يتخلص الرأسماليون الأمريكيون من الصناعة، بل الأحرى أنهم جرّدوا الولايات المتحدة منها. أصبحت الطبقة الرأسمالية الأمريكية وأفرادها منوّعين ومتعددى الشرائح والقطاعات وذلك من خلال نقلهم مواقع الإنتاج إلى البلدان الخارجية واستيراد السلع كاملة الصنع وتركيزهم على القروض والتمويلات من أجل زيادة معدل المبيعات بالداخل. ضاعفوا أرباحهم وكثفوا مراكمة رأس المال، وأيضاً تهربوا من دفع الضرائب بالولايات المتحدة.

وبالتقابل، أُخضِع العاملون لأشكال متعددة من الاستغلال: ركود الأجور، والفوائد التى يعتصرها الدائنون، علاوة على تحويلهم من وظائف صناعية تتطلب مهارات عالية نظير أجور مرتفعة إلى وظائف خدماتية ذات أجور منخفضة ومستويات معيشية تتراجع باطراد.

كانت العملية الأساسية التى أدت إلى الانهيار قائمة: قام التنامى الدينامى فى الثروة الرأسمالية الغربية، جزئيا، على النهب المتوحش لدول الاتحاد السوفييتى وأمريكا اللاتينية مما أدى إلى انخفاض حاد هناك فى مستويات المعيشة طوال التسعينيات. وأيضا أدى الاستغلال المتعاظم الوحشى لمئات ملايين من العمال الصينيين، والمكسيكيين، والإندونيسيين وشرق الآسيويين الآخرين من ذوى أجور الكفاف، والهجرات الإجبارية للفلاحين إلى المراكز الصناعية ليصبحوا عمالة مهاجرة، أدى إلى معدلات التراكم المرتفعة، وكان للتراجع النسبى للأجور فى الولايات المتحدة وأوربا الغربية الأثر ذاته على تراكم رأس المال. أضاف تركيز ألمانيا والصين واليابان وأمريكا اللاتينية وشرق أوربا على النمو القائم على التصدير إلى المعدل المتزايد لـ «عدم التوازن» أو التناقض بين الثروة المالية والملكية المُركّزة والجماهير المتنامية من العمال منخفضى الأجور. تنامت عدم المساواة على نطاق العالم أُسّياً. تجاوزت عملية المراكمة الدينامية قدرة النظام الرأسمالى شديد الاستقطاب على استيعاب رأس المال فى نشاط إنتاجى يدر عائدات بمعدّل الأرباح العالية القائمة. أدى ذلك إلى نمو واسع المدى ومتعدد الأشكال لرأس مال المضاربات من أجل الحفاظ على معدل العائدات التى أدمنها المستثمرون، وأدى أيضا إلى استثمار هائل فى العقارات والسلع الأولية وتضخم أسعارها، وفى مدى من إعادة الهيكلة المالية ذات الصلة بصناديق المضاربات والسندات المالية، وتمويل الديون، والإندماجات وحيازة الممتلكات - وكل هذا منفصل تماما عن أى نشاط حقيقى منتج للقيمة.

وفر نشاط المضاربات المالية والسيولة النقدية الهائلة حلا قصير الأمد: الأرباح القائمة على تمويل الديون. غذى التنافس بين المقرضين والمرابين إتاحة الديون بفوائد منخفضة. امتدت المضاربات العقارية لتصل إلى الطبقة العاملة، فيما استغل العمال الأجراء وذوو الرواتب الذين لا يملكون مدخرات شخصية أو أصولاً، إتاحة القروض الميسرة لهم لينضموا إلى سُعار المضاربات العقارية وهم يعتقدون فى حتمية استمرار صعود قيمة العقارات.

ترددت أصداء الانهيار الحتمى فى جميع أنحاء النظام - أشعل فتيلها فشل المواطنين المضاربين من محدودى الدخل فى تسديد أقساط الديون. ومن آخر الداخلين إلى هذا المجال إلى الحائزين الكبار على الرهونات العقارية، انتقلت الأزمة أعلى السلم وأثّرت فى كبريات البنوك والشركات التى عملت جميعها فى شراء كامل حصص الرافعات والحيازات. انخفضت قيمة جميع «القطاعات» ومكانتها التى تحولت من التصنيع إلى التمويل والتجارة والمضاربات فى السلع الأولية. واجهت جميع القطاعات والأنشطة الرأسمالية - الصناعية منها والمالية - الإفلاس فيما شهد المصدرون الصناعيون الألمان واليابانيون والصينيون الذين استغلوا العمالة انهيار أسواق صادراتهم.

مؤشرات على مقدم الركود:

عام ٢٠٠٩

فى الفترة ما بين شهرى يناير ومارس ٢٠٠٩، كان ثمة ٣٣٠٤٧٧ إيداع لملفات إفلاس فى المحاكم بزيادة ١٠٪ عن ربع العام السابق و٣٥٪ عن العام الأسبق، هكذا ذكر المكتب الإدارى لمحاكم الولايات المتحدة. ارتفعت نسبة طلبات إشهار الإفلاس بين المستهلكين - نسبة ٣٣٪ عن العام السابق، ونسبة طلبات إفلاس البيزنس ٦٤٪.

وذكر صندوق النقد الدولى فى ٢١ أبريل ٢٠٠٩ أنه سيكون على البنوك فى

جميع أنحاء العالم تخفيض حوالى ١,٤ تريليون دولار من القروض والأوراق المالية. وإلى الآن لم يخفض حوالى ثلث هذا الكم!

- تبلغ الخسائر الناجمة عن اضطرار البنوك إلى تخفيض أسعار استثماراتها لتماثل أسعار السوق ٣ تريليون دولار - ما يساوى المنتج الاقتصادى لبريطانيا فى عام.
- انخفضت الأصول المالية حول العالم بمقدار أكثر من ٥٠ تريليون دولار - وهو رقم يوازى مخرجات الكوكب فى عام.
- بلغ مجموع القيمة الاسمية لعقود المشتقات (الأنشطة غير الأصلية أو الاشتقاقية الثانوية) فى أنحاء العالم وهو إجراء لحساب قيمة الأصول المتازة للمشتقات والمستحق سدادها فى نهاية العام السابق، بلغ مجموعها أكثر من ٦٨٠ مليار دولار وفقا لبنك التسويات بسويسرا. تمارس جميع كبريات البنوك ومؤسسات السمسرة مثل چى پى مورجان، وسيتى جروب، وجولدمان ساكس وكبرى شركات التأمين أنشطة المشتقات.
- بلغ عجز الموازنة فى الولايات المتحدة عن عام ٢٠٠٩ «١٢,٣٪» من إجمالى الناتج القومى، وسيؤدى مثل هذا العجز المالى، فى النهاية إلى القضاء على المالية العامة.

شهدت الأسواق المالية تراجعا رأسيا:

- هبطت أسهم Topix من ١٨٠٠ فى أواسط عام ٢٠٠٧ إلى ٧٠٠ فى بداية ٢٠٠٩.
- تراجعت أسهم Slandard and Poor من ١٣٨٠ فى بداية ٢٠٠٨ إلى أقل من ٧٠٠ فى ٢٠٠٩.
- هبطت أسهم FTSE 100 من ٦٦٠٠ إلى ٣٦٠٠ فى بداية ٢٠٠٩.
- تراجعت أسهم Hang Seng من ٣٢٠٠٠ فى مطلع ٢٠٠٨ إلى ١٢٠٠٠ فى بداية ٢٠٠٩.

- تراجع المتوسط الصناعى لداو چونس من ١٤١٦٤ فى أكتوبر ٢٠٠٧ إلى ٦٥٠٠ فى مارس ٢٠٠٩.
- بلغت نسبة تراجع المخرجات الصناعية السنوية ٢١٪ فى اليابان و١٩٪ فى كوريا الجنوبية و١٢٪ فى ألمانيا و١٠٪ فى الولايات المتحدة و٩٪ فى بريطانيا.

تم التنبؤ بانخفاض صافى التدفقات النقدية الخاصة إلى البلدان الرأسمالية الأقل تقدما من البلدان الإمبريالية بنسبة ٨٢٪، وانخفاض التدفقات الائتمانية بمقدار ٣٠ مليار دولار أمريكى.

تراجع الاقتصاد الأمريكى بنسبة ٦,٢٪ فى الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠٠٨، ثم تقلص أكثر من الربع الأول من ٢٠٠٩ نتيجة الانخفاض الحاد فى السلع المصدرة (٢٣,٦٪) وإنفاق المستهلكين (٤,٣٪) فى الربع الأخير من عام ٢٠٠٨.

ومع فقدان أكثر من ٦٠٠٠٠٠ من العاملين وظائفهم شهريا فى الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٩، وتخفيض ساعات عمل كثيرين آخرين ووضعهم على جداول الاستغناء عنهم، فقد تصل نسبة البطالة الواقعية والمقنعة إلى ٢٥٪ بنهاية العام.

تؤشر جميع الدلالات إلى ركود عميق ومستطال: انخفض معدل مبيعات سيارات شركات چنرال موتورز وكريزلر وفورد بحوالى نسبة ٥٠٪ ما بين عامى ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ ثم شهد الربع الأول من ٢٠٠٩ تراجعا بلغت نسبته ٥٠٪. منذ وقتئذ أشهرت چنرال موتورز وكريزلر إفلاسهما.

- انخفضت مبيعات السلع المعمرة فى الولايات المتحدة بنسبة ٢٢٪.
- تراجعت الاستثمارات السكنية بنسبة ٢٣,٦٪ واستثمارات البيزنس بنسبة ١٩,١٪ وشهدت الاستثمارات فى الأجهزة والبرمجيات أكبر نسبة تراجع بلغت ٢٧,٨٪.
- منذ بدء الركود فى ديسمبر ٢٠٠٧، فُقدت ٥,٧ مليون وظيفة. وككل فقد ٦١١٠٠٠ شخص وظائفهم فى القطاع الخاص (٨ مايو ٢٠٠٩).

تسبب تقلص الاستثمارات من قبل قطاع الأعمال الخاص فى ارتفاع تيار الركود. تعتبر مخزونات البيزنس المتصاعدة، وتراجع الاستثمارات، والإفلاسات، والاستيلاء على الملكيات المرهونة، والخسائر التراكمية الهائلة، وتقييد إتاحة القروض، وانخفاض قيمة الأصول، وتقلص ثروات الأسر، (بحوالى ما يربو على ٣ تريليون دولار)، تعتبر كلها أسباب الركود ونتائجه. نجم عن انهيار قطاعات الصناعة والتعدين والعقارات والتجارة عدم سداد ٢,٢ تريليون دولار أمريكى على الأقل للبنوك فى أنحاء العالم - ويتجاوز هذا بمراحل تمويلات الكفالات التى خصصها البيت الأبيض فى أكتوبر ٢٠٠٨ وفبراير ومارس ٢٠٠٩.

ووفقاً لبلوومبرج، فقد أقرض البنك الفدرالى ١٢,٥ تريليون دولار دونما إشراف أو تفويضٍ من الكونجرس.

أثر الأزمة الكوكبية الإقليمى:

قيل ذات مرة إن «التنمية الاقتصادية خارج عملية العولمة لم تعد ممكنة». بيد أن المراجعة الموجزة لأثر الأزمة الكوكبية على مناطق العالم المختلفة تكشف عن التبعات الكارثية التى حلت بمختلف المناطق نتيجة ارتباطها برأس مال العالم الأول، والعمليات المتسارعة القائمة لوقف العولمة والخروج من دائرتها، وتؤدى إلى القناعة بأن العولمة كمشروع إمبريالى وصل إلى دور الاحتضار.

للكساد فى أنحاء العالم أسباب مشتركة ومختلفة أيضا، تتأثر بالروابط المتداخلة بين الاقتصادات والبنى الاجتماعية الاقتصادية المحددة. على المستوى الكوكبى الأكثر عمومية أثرت معدلات الأرباح المتصاعدة والمراكمة المفرطة لرأس المال التى أدت إلى سعار المال / العقارات/ المضاربات ثم إلى الانهيار أثرت فى غالبية البلاد بشكل مباشر أو غير مباشر. وفى نفس الوقت، فعلى حين أن جميع الاقتصادات الإقليمية عانت من تبعات مقدم الركود، فقد اختلفت آثار تلك التبعات إلى حد كبير تبعا لوضع تلك المناطق داخل الاقتصاد العالمى.

أمريكا اللاتينية:

مع الفوضى التى عمت سياسات السوق، وفى وجود الفروق الطبقية الهائلة التى تقوض أية محاولة محلية للتعافى، والانخفاض الهائل فى الصادرات والإنتاج الصناعى، فإن البرازيل فى طريقها إلى ركود عميق رغم مزاعم وول ستريت والرئيس المفضل لدى البيت الأبيض لولا دا سيلفا.

فى يناير ٢٠٠٩، كان الإنتاج الصناعى قد تراجع بنسبة ١٧,٢٪. وتقلص مجمل الناتج المحلى بنسبة ٣,٦٪ فى الربع الأخير من عام ٢٠٠٨. وتشير كل الدلائل إلى أن النمو السلبى سيتواصل ويتعمق طوال ما تبقى من عام ٢٠٠٩. تشهد الاستثمارات الأجنبية وأسواق التصدير، تلك القوى التى دفعت نمو البرازيل فى الماضى، نقصا حادا. أدت سياسة الخصخصة التى اتبعها لولا إلى استيلاء الأجانب على معظم القطاع المالى، الأمر الذى نقل الأزمات من الولايات المتحدة والاتحاد الأوربى إلى البرازيل، هذا علاوة على أن سياسات العولمة التى اتبعها زادت من تعرض البرازيل للمخاطر نتيجة انهيار التجارة الخارجية، وغدت تدفقات رأس المال شديدة السلبية أيضا. فقد مئات آلاف العمال وظائفهم ما بين ديسمبر ٢٠٠٨ وأبريل ٢٠٠٩. أُقصى ٥ ملايين عامل زراعى و١٠ ملايين أسرة تعيش كل منها على سلال الغذاء التى توزعها الحكومة وتبلغ كل منها دولاراً واحداً– عن مجال الطلب (على المعروضات) المحلى ومعهم عشرات ملايين العمال الذين يعيشون على الحد الأدنى للأجور. ليست القوة الشرائية لأسر المزارعين الغارقين فى الديون بديلا عن الطلب الخارجى المتقلص.

جمدت جميع قطاعات الطبقة الرأسمالية، الحضرية منها والريفية، الاستثمارات الجديدة فيما تتبخر الائتمانات الخاصة، ويهرب المستثمرون الأجانب، وتتراجع إنفاقات المستهلكين المحليين مع وجود الركود الآخذ فى التعمق.

يُنظر إلى مزاعم لولا عن «فك الارتباط» (بالاقتصادات الأجنبية) وتنبؤاته عن

نمو نسبته ٤٪ بصفتها «أوهاما» للتغطية على مقدم ركود اقتصادى حاد. إن دعم لولا الأعمى للعولمة و«السوق الحر» هو من العوامل المركزية التى أدت إلى الكساد المتعمق فى البرازيل.

هبوط البرازيل إلى مجمل ناتج محلى سلبى هو النموذج الذى شهدته المنطقة بأكملها. تتجه الأرجنتين إلى نمو سلبى معدله -٢٪، والمكسيك -٣٪ وتشيلى صفر بالمائة أو أقل. تخبر أمريكا الوسطى ومنظمة الكاريبى المدمجة بالكامل باقتصاد الولايات المتحدة والاقتصاد العالمى مغبات الركود العالمى كاملة على هيئة معدلات البطالة شديدة الارتفاع الناجمة عن انهيار قطاع السياحة، وتراجع الطلب على السلع الأولية ونقص خطير فى تحويلات العاملين بالخارج، الأمر الذى سيؤدى إلى ارتفاع حاد فى الفقر المدقع، والجريمة واحتمال حدوث اضطرابات اجتماعية شعبية ضد حكومات اليمين ويسار الوسط التى تتولى السلطة.

أدى انتشار رأس المال الإمبريالى فى أنحاء العالم - أسماه المدافعون «عولمة»، والناقدون «إمبريالية» - إلى انتشار سريع للأزمة المالية والانهيار بين البلدان الأكثر ارتباطا بدوائر الولايات المتحدة والاتحاد الأوربى المالية. ربطت الكوكبة اقتصادات أمريكا اللاتينية بأسواق العالم على حساب الأسواق المحلية، وزادت من هشاشة وضعها وتعرضها للتهاوى الرأسى فى مجالات الطلب، والأسعار، والائتمان الذى نشهده اليوم. والآن، ومع مقدم الركود، تُيسّر العولمة، التى كانت قد شجعت تدفق رأس المال إلى الداخل، تدفقه الهائل إلى الخارج.

عملت الولايات المتحدة التى تستوعب ٧٠٪ من مدخرات العالم فى محاولة يائسة منها للاقتراض وتمويل عجزها الضخم فى التجارة والموازنة، - على الدفع بشركائها التجاريين من أمريكا اللاتينية إلى خارج سوق القروض الكوكبية. يبين الركود بجلاء كبير مآزق الكوكبة ذات المركزية الإمبريالية والغياب المطلق لأى حلول للمتعاونين من أمريكا اللاتينية. أصبح تحلل الاقتصاد الكوكبى ذى المركزية

الإمبريالية جليا وسط إجراءات الحماية التجارية المتصاعدة ومليارات الدولارات التى تقدمها الدولة دعما لرأسمالييها فى قطاعات البنوك والتأمين والعقارات والتصنيع. لا يكشف الركود العالمى فحسب عن خطوط الخلل المتعضونة فى الاقتصاد المكوكب بل إنه يضمن نهايته وتحوله إلى عدد كبير من الوحدات المتنافسة، حيث تحاول كل أمة على حدة واعتمادا منها على خزانتها وقطاعات الدولة الخاصة بها الدفع بنفسها إلى خارج الركود المتعمق على حساب شركائها السابقين. يستحث الركود العالمى العودة إلى الدولة القومية بحدودها الثابتة فيما تتعاظم سرعة التخلص من العولمة.

وبالتوازى مع نهاية السوق العالمى وفى ارتباط وثيق بتلك النهاية، نشهد صعود الدولة الرأسمالية بصفتها المنقذ الأوحد للخزانة القومية، والتى تبتز إتاوات وضرائب باهظة من صناديق معاشات وأجور ملايين العاملين والمتقاعدين ودافعى الضرائب المخصصة لرعايتهم الصحية. يقول الداعمون إن رأسمالية الدولة المتنامية لا تظهر فى أوقات الانهيارات الرأسمالية إلا «لإنقاذ النظام الرأسمالى من عثراته». ومن أجل تحقيق ذلك، تستغل الثروة الجمعية للشعب بأكمله . إن «التأميمات» أو إخضاع البنوك والصناعات المتعثرة للدولة هى قمة الرأسمالية المتوحشة - وليست الخطوات الأولى للتقدم باتجاه الاشتراكية - حيث تقوم الدولة بالانقضاض على ثروة طبقة المنتجين.

تدور خيارات أمريكا اللاتينية حول الاعتراف بموت العولمة وقبوله، وبأن التأميمات لا يمكن أن تعمل إلا فى ظل تحكم شعبى ديمقراطى ذى توجه اشتراكى، مع العمل على توليد الثروة وخلق فرص العمل، بدلا من أن تساعد (التأميمات) على توجيه المصادر إلى أعلى وإلى الخارج لخدمة الطبقة الرأسمالية الفاشلة المفلسة فى البلدان المتقدمة.

أوربا الشرقية والبلاد الشيوعية سابقا:

تبع التحول من الشيوعية إلى الرأسمالية فى شرق أوربا عملية خصخصة

سادتها فى أحوال كثيرة عمليات نهب واسعة، والاستيلاء غير المشروع على الموارد العامة وانخفاض مخيف فى مستويات المعيشة المحلية وفى الإنتاج أثناء النصف الأول من التسعينيات. تحكم الرأسماليون من غرب أوربا والولايات المتحدة، وقد استغلوا فرصة العمالة الرخيصة والإتاحة الميسرة للفرص المربحة فى جميع القطاعات الاقتصادية، تحكموا فى قطاعات التصنيع والتعدين والمال والاتصالات. وفى نفس الوقت، وفيما تهاوت الحدود بين شرق أوربا وغربها، حدث تدفق جماهيرى من العمالة الماهرة إلى أوربا الغربية. قام التعافى الاقتصادى وما تلاه من نمو فى شرق أوربا والبلدان الشيوعية سابقا على أساس الاعتماد على توسع الاستثمارات والقروض من الرأسمالية الغربية. حفز النمو فى شرق أوربا انتقال المواقع الصناعية، وتدفق رأس مال المضاربات فى أسواق المال والعقارات، وإتاحة الأسواق الغربية المتوسعة، وتمويل قروض المستهلكين.

وكتبعة لذلك، تلقت المنطقة الضربات من جانبين أثناء الأزمة الاقتصادية: المضاربات الداخلية التى لا يمكن الإبقاء عليها، والاعتماد على أوربا الغربية التى تعانى من الكساد من أجل الحصول على رأس المال والقروض وإتاحة الأسواق. انهارت الاقتصادات الرأسمالية فى بلدان البلطيق، وأوربا الشرقية وروسيا سريعا. وفيما وهنت أسواق القروض جنوب الأوربية وتناقصت استثمارات الشركات متعددة الجنسية سريعا، هبطت قيمة العملات المحلية واختفت أسواقها بالخارج. قوّض النمط الكامل للتنمية التابعة والمتجذر فى تفكك الأسواق المحلية وتدفقات رءوس الأموال قوض الجهود المحلية لمجابهة الانهيار. كان الخيار الوحيد أمامهم هو السعى إلى ضخ كميات كبيرة من المساعدات المالية من صندوق النقد الدولى والبنوك بشروط مجحفة مجهدة، الأمر الذى قيّد خيارات أى خطط قومية مالية حافزة. كانت روابط المنطقة مع الأسواق العالمية والقائمة على علاقات التبعية مع

الرأسماليين الغربيين تعنى، أنها لم تكن تملك أسواقاً داخلية أو رأس مال مستقلاً بحيث يمكن التخفيف من أثر الانهيار وأيضا أن تجفيف التدفقات من الخارج سيؤدى إلى تعميق الركود وتوسع آثاره. أدى الركود الهائل فى بلدان البلطيق والبلقان وأوربا الشرقية وروسيا إلى بطالة واسعة المدى وطويلة الأمد، وإفلاسات شاملة للمصانع المحلية التابعة ، وأفرع المصانع والمؤسسات، والخدمات والبنوك. ظهرت حركات شعبية تطالب بمساءلة سياسات الأسواق الحرة التى اتبعتها الحكومات، وأخرى رافضة للنموذج الرأسمالى القائم على التصدير.

آسيا: نهاية أوهام فك الارتباط والنمو المستقل:

أثّر ركود عام ٢٠٠٩ سلبا على جميع اقتصادات آسيا التى تعتمد على الأسواق الدولية المالية والسلعية. لم تنجُ حتى أكثر البلدان دينامية مثل اليابان والصين والهند وكوريا الجنوبية وتايوان وڤيتنام من مغبات التراجع الكارثى فى مجالات التجارة والعمالة والاستثمار ومستويات المعيشة. أدى التوسع الدينامى والنمو المرتفع وهوامش الأرباح المتصاعدة القائمة على أسواق التصدير والاستغلال الهائل للعمالة طوال عقدين من الزمان، إلى مراكمة مفرطة لرأس المال. كان كثير من «الخبراء» الآسيويين والغربيين قد ذهبوا إلى حد القول بقيام «نظام عالمى جديد» بقيادة القوى الاقتصادية الآسيوية البازغة، والصين بخاصة، التى تقوم قوتها على أساس ما يزعم وأنه «استقلال ذاتى إقليمى». أما فى واقع الأمر، فقد كان نمو الصين الصناعى مرتبطا بعمق بسلسلة سلعية عالمية تزودها فيها البلدان الصناعية المتقدمة مثل ألمانيا واليابان وتايوان وكوريا الجنوبية والصين بمعدات القياس الدقيقة، والآلات والأجزاء المصنعة حيث تقوم المصانع الصينية بتجميعها وتصديرها إلى أسواق الولايات المتحدة وأوربا وآسيا، أى أن «فك الارتباط» كان أسطورة.

كان وقود النمو القائم على التصدير هو الاستغلال المتوحش للعمالة، وتقويض

مجالات واسعة من الخدمات الاجتماعية (أى الرعاية الصحية المجانية، المعاشات، والطعام والإسكان والتعليم المدعوم)، وتركيز الثروة فى أيدى نخبة جد صغيرة من المليارديرات الذين أثْروا مؤخرا. تأسس نمو الصين وغيرها من البلدان الآسيوية على التناقض بين توسع قوى الإنتاج والاستقطاب المتزايد لعلاقات الإنتاج الطبقية. أدت معدلات الأرباح العالية إلى معدلات استثمارات مرتفعة ومراكمة مفرطة لرأس المال مما نجم عنه فوائض هائلة فى الموازنة والتجارة، التى تسربت إلى القطاع المالى، والتوسع الخارجى (أو غسيل الأموال) والمضاربات العقارية.

قامت معجزة آسيا الاقتصادية على ظهور مئات ملايين العمال ممن لا يمثلون أية قوة استهلاكية تذكر، وعلى الاعتماد المتزايد على أسواق التصدير الخارجية. انكمشت أسواق التصدير بخاصة نتيجة الأزمة العالمية مما عمل على تعرية هشاشة الاقتصادات الآسيوية وتسبب فى هبوط هائل فى التجارة والإنتاج، وزيادة ضخمة فى معدلات البطالة. أتت محاولات الصين والدول الآسيوية الأخرى لمجابهة انهيار أسواق التصدير بضخ مبالغ طائلة من رأس المال العام لإنعاش السيولة النقدية وتنمية البنية الأساسية غير الكافية للقضاء على تنامى البطالة وإفلاس ملايين المشروعات المرتبطة بالتصدير، حيث إن الطبقات الرأسمالية الآسيوية ومعها النخبة الحاكمة غير قادرة على «إعادة هيكلة» الاقتصاد والبنية الاجتماعية باتجاه إحلال زيادة الطلب المحلى فيما تنهار الأسواق الأجنبية، حيث إن هذا يتطلب تحولات عديدة جذرية فى البنية الطبقية من ضمنها الانتقال من الاستثمارات القائمة على أساس الربحية العالية إلى استثمارات إنتاجية ذات هوامش ربحية منخفضة، وإنفاقات هائلة على الخدمات الاجتماعية لمئات ملايين العمال والفلاحين منخفضى الدخول وسيتطلب هذا أيضا تحويل رأس المال من الاستثمارات العقارية الخاصة والأسواق المالية وشراء السندات الأجنبية (سندات الخزانة الأمريكية) حيث تُستثمر فيها أموال طائلة، إلى تمويل الرعاية الصحية والتعليم والمعاشات واستصلاح الأراضى، أى الاستخدامات المنتجة لرأس المال بدلا من عمليات السلب والمضاربات

العقارية.

بدلا من ذلك، يحاول النمو الدينامى فى آسيا المؤشس على تركيز رأس المال والأرباح المرتفعة والأجور المنخفضة، البقاء من خلال مزيد من إفقار العمالة والاستغناء بالجملة عن العمال وإعادة الأعداد الضخمة من العمالة المهاجرة من الأرياف إلى مواطنهم القاحلة، والتنامى الهائل فى فائض العمالة. يعمل الحل الرأسمالى المعتاد، أى فصل العمال والاستغناء عنهم على تعاظم التناقض- تزايد الصراع بين رأس المال الصناعى/ النقدى فى المراكز الحضرية، وملايين العمال والفلاحين المفقرين العاطلين وشبه العاطلين. يمر رأس المال الذى تضخه الدولة من أجل حفز الاقتصاد من خلال «فلتر» نخب الدولة الإقليمية والطبقة الرأسمالية التى تمتص الجزء الأكبر منه وتستخدمه لدعم مشاريعها المتعثرة ولا يذهب سوى جزء لا يذكر منه إلى جماهير العمال العاطلين.

تحول الملكية الخاصة والتحكم الرأسمالى فى الدولة دون نوع التحول الاجتماعى الذى يستطيع إعادة بدء النمو من خلال توسيع مدى الاقتصاد المحلى والاستثمار المنتج.

أدى تباطؤ النمو الحالى فى الصين إلى إضعاف شركائها التجاريين الذين يعتمدون على تصدير المواد الأولية إليها. كما أن انهيار الطلب فى الأسواق الأوربية الأمريكية يؤثر سلبا على معمار صناعات الصين التصديرية. يضمن استغلال العمالة المتوحش وسلطة برجوازية الصين الجديدة على أن تظل إمكانيات إنعاش الطلب المحلى محدودة. من ثم، يتوقف تعافى الصين اقتصاديا على تحول اشتراكى جديد يجعل من الطلب الجماهيرى المحلى آلية حقيقية للنمو.

الشرق الأوسط: الركود والحروب الإقليمية:

يتجذر سبب الأزمة والانهيار فى الشرق الأوسط فى الحروب الإقليمية الإمبريالية/ الصهيونية وانهيار أسعار المواد الأولية.

راكمت الدول المنتجة للنفط أموالا ريعية هائلة أعادت تدويرها فى عمليات

تمويلية واسعة المدى ومشتروات عقارية وحربية داخل وخارج المنطقة. أدت الأرباح التى تركزت فى أيدى المليارديرات من الحكام السلطويين إلى علاقات طبقية شديدة الاستقطاب: مجموعة من مفرطى الثراء ذوى الدخول الثابتة، وعمالة مهاجرة منخفضة الأجور مما أدى إلى تقييد حجم الأسواق المحلية ومداها. تبنت النخب الحاكمة من أجل الخروج من أزمة الإفراط فى مراكمة رأس المال، والأرباح الآخذة فى الهبوط، استراتيجيتين عملتا على تلافى الأزمة مؤقتا: تصدير واسع النطاق لرأس المال إلى مواقع فى أنحاء العالم تُغلّ أرباحا ريعية وفوائد وعائدات أرباح من الأسهم والسندات– الولايات المتحدة وأوربا فى البداية ثم آسيا وإفريقيا فيما بعد – ثم إعادة تدوير الأرباح باستثمارها فى العقارات والمراكز السياحية والمصرفية الفخيمة فى دول الخليج مما أدى إلى خلق فقاعة عقارية هائلة.

بدأ انهيار اقتصاد النخبة الحاكمة الريعى (غير المنتج) مع طفرة أسعار النفط المحمومة ما بين عامى ٢٠٠٤ و٢٠٠٨، التى أدت إلى طفرة الإعمار والسوق العقارية – ومراكمة الديون واستيراد مزيد من العمالة. كانت النتيجة بداية أزمة اقتصادية إقليمية حلت أثناءها العجوزات المتزايدة فى الموازنة والتجارة محل الفوائض. لم يحدث أبدا وأن شرعت اقتصادات تلك المنطقة فى تنويع أساسها القائم على العائدات الريعية لتخلق اقتصادا متنوعا يتركز على الإنتاج وخلق سوق إقليمية دينامية تقوم على الجماهير المحلية. تواجه الطبقات الحاكمة هناك أعدادا كبيرة متنامية من العمالة العاطلة المحلية والعمال المهاجرين العاطلين (المحتمل ترحيلهم) والهروب الجماعى لآلاف المولين، وخبراء العقارات والطفيليين الأوربيين. لم يتبق لطبقة حكام الخليج الذين كانوا هم المستفدين من طفرة البترودولار، وبعد أن انخفضت الأسعار والأرباح والعائدات الريعية، ولم يعودوا هم الحائزون على قروض المصارف المسيطرة، لم يتبق لهم سوى القليل من الموارد والمنافذ الداخلية تمكنهم من وضع خطة لبرنامج يتعافى به الاقتصاد فى المستقبل القريب.

مما يزيد الأمور سوءا أن دولة إسرائيل المُعسكرة بالكامل تعمل كقوة لزعزعة المنطقة باستعراض قوتها وإسقاط طموحاتها الكلونيالية على جميع أنحاء المنطقة. وعلى الرغم من كونها واحدة من تشكيلات القوة الأكثر غرابة فى تاريخ العالم، فإن دولة إسرائيل التى تكاد تكون بلا أهمية اقتصادية، تتحكم فى المستويات الرئيسية للسلطة السياسية بالولايات المتحدة، من خلال أنشطة عشرات الآلاف الموالين لها خارجها، والذين يحتلون مواقع استراتيجية حساسة ويتمتعون بقدرة تنظيمية هائلة والملتزمين بالأيديولوجيا الصهيونية.

أزمة غير مسبوقة:

يعمل الركود حاليا على تقليص الوجود الاقتصادى للدول الإمبريالية فى أنحاء العالم، وعلى تقويض استراتيچيات التصدير التى يمولها رأس المال الأجنبى فى أمريكا اللاتينية وأوربا الشرقية والمناطق الآسيوية والإفريقية. ثمة ثقة شائعة بين غالبية الاقتصاديين، ومستشارى الاستثمارات وغيرهم من الخبراء والمؤرخين الاقتصاديين بأن أسواق المال ستتعافى على المدى الطويل، وأن الركود سينتهى وستنسحب الحكومات من الاقتصاد. يغفل هؤلاء المحللون المُثبِّتون على النماذج الدورية الماضية والتوجهات التاريخية، يغفلون الوقائع القائمة غير المسبوقة: الطبيعة العالمية للركود الاقتصادى، سرعة التهاوى غير المسبوقة، ومستويات الديون التى راكمتها الحكومات لدعم البنوك والصناعات المتعثرة الأمر الذى أدى إلى عجوزات عامة حكومية غير مسبوقة ستعمل على استنزاف الموارد لأجيال كثيرة قادمة.

ينتقى أنبياء الأكاديميين الذين يروجون لعمليات «تنمية طويلة الأمد»، اعتباطيا معالم توجهات من الماضى قامت على أساس سياق سياسى/ اقتصادى مختلف جذريا عن السياق الحالى. تُغفل ثرثرة اقتصاديى «ما بعد الأزمة» عناصر الأوضاع مفتوحة النهاية والمتغيرة باستمرار، ومن ثم يغفلون أيضا «معالم التوجهات» الحقيقية للركود الراهن. وكما علّق أحد المحللين بالقول «لا يمكن لأى أوضاع

ننتقيها للبدء بها فى البيانات التاريخية أن تكون نسخة طبق الأصل من أوضاع بدايات فى أية لحظة أخرى لأن الأحداث السابقة فى الحالتين لا تتطابق أبداً».
يأتى ركود الولايات المتحدة الحالى فى سياق اقتصاد غدا غير صناعى، ونظام مالى متعثر، وعجوزات مالية وتجارية قياسية، ودين عام غير مسبوق، وديون أجنبية تقدر بتريليونات عديدة من الدولارات، وما يربو على ٨٠٠ مليار دولار مخصصة للإنفاقات العسكرية فى عدد من الحروب والاحتلالات التى مازالت قائمة. تتحدى كل تلك المتغيرات السياقات التى حدثت فيها حالات الركود السابقة.

لا يماثل أى شىء فى السياقات السابقة التى أدت إلى مأزق للرأسمالية الوضع الحالى. تتضمن المنظومة الحالية لبنى الرأسمالية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مستويات فلكية من نهب الدولة للخزانة العامة من أجل دعم البنوك والمصانع المتعثرة وما يقتضيه هذا من تحويلات من دخول الأجراء ودافعى الضرائب إلى المستفيدين غير المنتجين من العائدات الريعية والرأسماليين الصناعيين الفاشلين وجامعى عائدات الأسهم والسندات والمرابين. أدى معدل الاستحواذات على القروض وتقليص أموال التقاعد وخطط الرعاية الصحية إلى أكثر انخفاض فى مستويات المعيشة سرعة وشيوعا، وإلى إفقار جماهيرى لا مثيل له فى تاريخ الولايات المتحدة.

لم يسبق فى تاريخ الرأسمالية أن حدثت أزمة اقتصادية عميقة من دون وجود حركة اشتراكية أو حزب أو دولة تمثل بديلا. ولم يحدث أن كانت الدول والأنظمة واقعة تحت التحكم المطلق للطبقة الرأسمالية وبخاصة من حيث محاصصة الموارد العامة. ولم يحدث فى تاريخ أى كساد اقتصادى أن تم توجيه مثل هذا الكم الكبير من الإنفاقات الحكومية إلى تعويض الطبقة الرأسمالية الفاشلة بحيث لم يذهب سوى النزر القليل إلى العمال الأجراء والطبقات العاملة بعامة.

تعكس نوعية الأشخاص الذين عينهم نظام أوباما فى المواقع الاقتصادية،

وسياساته بوضوح تحكم الطبقة الرأسمالية الكامل فى إنفاقات الدولة والتخطيط الاقتصادى.

فشل التعاطى مع أساس الأزمة البنيوى:

لم تكد البرامج التى طرحتها الولايات المتحدة وأوربا الغربية والمناطق الرأسمالية الأخرى تلمس الأسس البنيوية للركود أو تتعرف عليها.

أولاً: خصص أوباما موارد هائلة لشراء أصول مصرفية عديمة القيمة. تذهب ٤٠٪ من إجمالى حزمة الحَفْز وقدرها ٨٧٨ مليار دولار إلى المصارف المتعثرة مع مهلات ضريبية لإنقاذ حاملى الأسهم والسندات بدلا من توجيهها إلى القطاعات المنتجة حيث يفقد ٦٠٠٠٠٠ من العاملين وظائفهم شهريا. إضافة إلى هذا، خصص نظام أوباما ما يربو على ٨٠٠ مليار دولار لتمويل الحرب القائمة على العراق وأفغانستان من أجل الإبقاء على عملية بناء الإمبراطورية القائمة على الحروب. يشكل هذا تحويلاً هائلاً من الأموال العامة من الاقتصاد المدنى إلى القطاع العسكرى مما يجبر عشرات الآلاف من الشباب العاطلين على الالتحاق بالخدمة العسكرية.

وبدلا من السعى إلى دعم القطاع الإنتاجى أو التعاطى مع المشكلة البنيوية التى انعكست فى هروب التصنيع من الولايات المتحدة، دعمت اللجنة التى شكلها أوباما للإشراف على «إعادة هيكلة» صناعة السيارات بالولايات المتحدة خطط الشركات بإغلاق عشرات المصانع، وإلغاء الخطط التى تمولها الشركات لرعاية المتقاعدين الصحية، وإجبار عشرات الآلاف من العاملين على قبول تخفيضات كبيرة جائرة فى أموال رعاية العاملين الصحية ومعاشاتهم. وُضِع العبء الكامل لإعادة صناعة السيارات ذات الملكية الخاصة إلى الربحية على أكتاف الأجراء والعاملين والمتقاعدين ودافعى الضرائب. يتجنب نظام أوباما أى استثمارات مباشرة للدولة فى المشاريع الإنتاجية ذات الملكية العامة والتى يمكن لها أن توفر وظائف لعشرة ملايين من العاملين العاطلين.

تعمل خطة أوباما لخلق الوظائف على تحويل المليارات باتجاه كبريات شركات الاتصالات والإنشاءات والبيئة والطاقة الخاصة، حيث تذهب جل تمويلات الحكومة إلى رواتب وحوافز كبار المدراء والعاملين وتوفر الأرباح لحاملى الأسهم والسندات فيما يذهب النزر القليل إلى العاملين الأجراء. علاوة على ذلك، فإن غالبية العاملين العاطلين فى مجالات التصنيع والخدمات لا يصلحون للعمل بإطلاقه فى القطاعات التى تتلقى الدعم. لن يخصص سوى كسر ضئيل من «حزمة التشجيع» فى عام ٢٠٠٩ للإنتاج وسيكون هدفها الحفاظ على دخل الطبقة المالية و الصناعية الحاكمة، ولا حفز النمو الإنتاجى فى الولايات المتحدة أو حتى التعاطى مع تقلص هذا القطاع كمصدر للتوظيف. سيكون لهذا أثر تعميق الفجوة الاجتماعية/ الاقتصادية بين الطبقة المتحكمة والأجراء والعاملين ودافعى الضرائب الذين سيعانون أيضا، حالياً ومستقبلا، من آثار الديون الهائلة الناجمة عن العجوزات التجارية وعجز الموازنة.

أيضا، فقد فشل نظام أوباما واقعيا فى إعادة تنظيم وول ستريت وإخضاعه للأحكام فى مجالات بالغة الخطورة مثل الأنشطة المشتقة ومقايضة (تحصيل القروض التى لم تسدد. وبنيويا، فعلى الرغم من احتمال العودة إلى إخضاع عمليات الأنظمة الموجودة لمزيد من الأحكام التنظيمية، فلن يكون ثمة معالجة للمشاكل الأساسية ذات الصلة باقتصاد الولايات المتحدة - أى مشاكل قطاع التصنيع. لن تكون إعادة إخضاع القطاع المالى للنظم والأحكام كافية لإصلاح اقتصاد الولايات المتحدة هذا بافتراض أن من عيّنهم النظام بإشراف جولدمان ساكس سيكون بإمكانهم إحداث أية تنظيمات ذات معنى.

إن تبنى أوباما الحماسى مسيرة بناء الإمبراطورية من خلال القوة العسكرية حتى فى ظل عجوزات الموازنة القياسية، والعجوزات التجارية الهائلة والركود المتصاعد لدلالة على نزوعه نحو العسكرة العدوانية بدرجة لا نظير لها فى التاريخ الحديث، كما يثبته الواقع وينكره هو شفاهيا. وعلى الرغم من وعوده السابقة، فقد

تجاوزت الميزانية العسكرية للفترة ما بين ٢٠٠٩ و٢٠١٠ موازنة إدارة بوش بنسبة ٤٪ على الأقل. أيضا، سيزيد عدد أفراد القوات المسلحة بمئات الألوف وذلك نتيجة الأعداد الضخمة من الشباب العاطلين عن العمل . وفيما ستظل أعداد القوات الأمريكية بالعراق كما هى سيتزايد عدد القوات الموجودة فى أفغانستان زيادة تقدر بعدة مئات الألوف، هذا على الرغم من وعود أوباما بعكس ذلك. تضاعف عدد الهجمات الجوية والأرضية على باكستان أُسِّياً. لا غرو فى كل هذا، فإن من عينهم أوباما فى المناصب العليا بوزارة الخارجية والبنتاجون والمالية، ومجلس الأمن القومى، وبخاصة فى المناصب ذات الصلة بالشرق الأوسط، هم فى غالبيتهم من الصهاينة ذوى التوجهات العدوانية العسكرية ولهم تاريخ طويل فى الدعوة إلى الحرب على إيران وصلات وثيقة بالقيادات العليا فى إسرائيل.

بإيجاز، ثمة دلائل على الأولويات الملحة لإدارة أوباما تتمثل فى تخصيصه الجزء الأكبر من الموارد المالية والمادية لإعادة السيولة النقدية للبنوك، والتوسع فى التخصيصات العسكرية (مع اعتمادات ضئيلة للاحتياجات العامة مثل مشاريع حوسبة الرعاية الصحية، وتطوير طاقة الرياح والطاقة الشمسية) سواء من خلال الميزانية أو الاعتمادات الخاصة، والأشخاص الذين عيّنهم فى المناصب العليا أى صناع السياسة الاقتصادية والخارجية. توضح سياسات أوباما، بما لا يدع مجالا للشك، أن نظامه مكرس لإنقاذ الطبقة الرأسمالية، ولبناء الإمبراطورية الأمريكية، ومن أجل تحقيق ذلك، نراه على استعداد للتضحية بالاحتياجات الأساسية والمصالح المستقبلية، وأيضا بالمستويات المعيشية للغالبية الساحقة من العاملين وملاك البيوت الأمريكيين الذين تأثروا مباشرة بالركود الاقتصادى المحلى، وسّع أوباما من عملية بناء الإمبراطورية بالقوة العسكرية وزاد من سلطات ومناصب دعاة الحروب الموالين لإسرائيل فى إدارته.

بيد أن ثمة تضارباً مالياً بين استراتيجيات أوباما لـ «التعافى الاقتصادى»، وتصاعد عملياته العسكرية، فإن تكلفة كل منها تقوض تأثير الأخرى، ومعا، فإن

تلك الاستراتيجيات تحول دون بذل أية جهود جديدة لمجابهة انهيار الخدمات الاجتماعية وتصاعد حبس الرهونات العقارية على المنازل (حرمان الراهنين من حق استرجاع العقارات المرهونة) وإفلاس الأعمال، والاستغناء عن أعداد هائلة من العاملين. لا يمُرر شيء من التحويلات الأفقية للأموال العامة من نخبة إدارة أوباما إلى الطبقة المتحكمة اقتصادياً، لا يمرر شيء إلى مشروعات لخلق وظائف أو خدمات الائتمان والخدمات الاجتماعية. تنطوى محاولة تحويل البنوك المتعثرة إلى مشاريع مربحة ائتمانية/ ربوية على تناقض كبير. فالمعضلة التى تواجه أوباما هى كيفية خلق أوضاع تساعد القطاعات الاقتصادية الفاشلة فى الولايات المتحدة على استرداد قدراتها الربحية.

مايحتاجه التعافى:

ثمة مشاكل جوهرية فى استراتيجية أوباما:

أولا: لم تعد بنية الولايات المتحدة التى كانت تولّد الوظائف والأرباح والنمو موجودة. لقد تم تقويضها إبان عمليات تحويل رءوس الأموال إلى الخارج وإلى صكوك مالية وقطاعات لا إنتاجية أخرى.

ثانيا: تدعم السياسات «التحفيزية» لأوباما القبضة المالية على الاقتصاد وذلك بتمرير موارد كثيرة إلى ذلك القطاع الرأسمالى بدلا من إعادة توازن الاقتصاد بالتوجه نحو القطاع الإنتاجى.

ثالثا: تبدد استراتيجية أوباما الاقتصادية للتعافى الاقتصادى من «القمة وأسفل» معظم أثرها المطلوب وذلك بدعمها الرأسماليين الفاشلين بدلا من زيادة دخول الطبقات العاملة بمضاعفة الحد الأدنى للأجور وإعانات البطالة، حيث إن ذلك هو الأساس الوحيد الواقعى لزيادة الطلب على المعروض من السلع وحفز التعافى الاقتصادى . ومع تراجع مستويات المعيشة نتيجة للكساد الداخلى والتوسعات العسكرية، فليس ثمة فرصة لتحول بنيوى بإمكانه عكس سياسة إدارة أوباما

للتعافى من «القمة وأسفل» وزيادة الإنفاقات العسكرية. علاوة على ذلك، فإن التقليل من شأن عمالة الولايات المتحدة يعمل على جعل رأس المال أكثر تنافسية على المستوى الكوكبى وتخفيض مستويات المعيشة والقدرات الشرائية داخل الولايات المتحدة.

لا يمكن التعافى من الكساد فى طباعة أوراق مالية تقدر بتريليونات عديدة لأن هذا يعمل فقط على خلق أوضاع تساعد على زيادة التضخم للحد الأقصى وتراجع قيمة الدولار، وبخاصة إذا أخذنا فى الاعتبار أن السبب الجذرى هو فرط استغلال العمالة الذى أدى إلى الإفراط فى مراكمة رأس المال الذى بلغ ذروته فى انهيار الطلب على المعروض من السلع. كان التفاوت الهائل بين توسع رأس المال وتراجع معدل استهلاك العاملين هو ما أعد المسرح للفُقاعة المالية.

«إعادة توازن» الاقتصاد يقتضى ما يلى:

● خلق طلب على المعروض من السلع عن طريق الملكية المباشرة للدولة والاستثمارات طويلة الأجل وواسعة المدى فى إنتاج السلع وفى الخدمات الاجتماعية.

● تقويض «البنية العلوية» المالية القائمة على المضاربات بأكملها والتى تنامت بأبعاد هائلة بأن تغذت أولا على القيمة التى خلقتها العمالة ثم ضاعفت نفسها فى أشكال عديدة من الصكوك الوهمية التى ليس لها أية قيمة للانتفاع بها. ثمة حاجة ملحة لتقويض الاقتصاد الورقى (الوهمى) بأكمله من أجل تحرير القوى الإنتاجية من قيود الرأسماليين غير المنتجين وبطاناتهم. ولتعد البنوك إلى دورها كمؤسسات للتوفير والإقراض المباشرين.

● إقامة برامج لإعادة التدريب من أجل تحويل العاملين فى شتى القطاعات إلى عاملين منتجين وإعادة توجيه أفضل الطاقات والمواهب بعيدا عن صناعات المال.

- التقويض الشامل لإمبراطورية الولايات المتحدة العسكرية فى جميع أرجاء العالم. كذلك، ينبغى إغلاق القواعد العسكرية المكلفة وغير المنتجة والتى تمثل العناصر الأساسية لبناء الإمبراطورية من خلال القوة العسكرية ثم يحل محلها شبكات تجارية فى الخارج، وأسواق وتعاملات اقتصادية مرتبطة بمنتجين يعملون خارج أسواق بلادهم. يتطلب عكس الفساد والركود الاقتصادى انتهاء الإمبراطورية وإقامة جمهورية ديمقراطية على أسس من العدالة والمساواة.
- من الأمور الجوهرية لتقويض الإمبراطورية إنهاء التحالفات الخارجية مع القوى ذات التوجهات العسكرية العدوانية، وبخاصة دولة إسرائيل.

الأولوية الأساسية للسياسة العامة: حياة أفضل للجميع:

من أجل تفحص الآفاق المؤدية إلى اشتراكية القرن الحادى والعشرين، من الضرورى استعادة بعض البدهيات الأساسية التى تشكل جوهر مشروع المساواة. كما يجب استعادة بعض ما حققته أنظمة القرن العشرين الاشتراكية من أجل التأمل الناقد لبناها المشوهة وسياساتها الفاشلة.

من المهم تذكر أن الاشتراكية وسيلة لحياة مادية أفضل من الحياة فى ظل الرأسمالية: مستويات معيشة أكثر ارتفاعا، مزيد من الحريات السياسية، المساواة فى الأوضاع الاجتماعية، والأمن الداخلى والخارجى. يمكن فهم «الاحترام» و«الكرامة» و«التكافل» بصفتها متلازمات لتلك الأهداف المادية الأساسية وليست بدائل تلقى مجرد الإشادة الشفاهية. لا يمكن تحقق «الاحترام» و«الكرامة» فى ظل حرمان إجبارى طويل الأمد وواسع المدى، والتضحيات وتأجيل إنجاز التحسن المادى.

لا يمكن تبرير التحولات الاجتماعية وإحلال الدولة الاشتراكية محل الملاك الرأسماليين إلا إذا استطاع النظام الجديد الارتقاء بالكفاءة، وبيئة العمل، والاستجابة لاحتياجات المستهلكين. مثلا، حدث فى بعض النظم الاشتراكية أن

تدخلت الدولة وباسم «العمل الثورى» وألغت آلافاً من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحضرية باسم القضاء على الرأسماليين. وكانت النتيجة كارثية: ظلت المحال مغلقة، وعجزت الدولة عن تنظيم العديد من الأعمال الصغيرة، وحُرِمت الغالبية العظمى من العاملين من الخدمات الضرورية - كما تم حرمان الأفراد من أصحاب المشاريع ومجتمعاتهم ككل من التعبير الذاتى الإبداعى لخلق المشاريع ومن التنوع (فى سياق من عدم الاستغلال)، الأمر الذى كان لابد له أن يؤدى إلى إضافة أبعاد كثيرة من النمو الاجتماعى/ الثقافى للقطاع الإنتاجى.

أنشأت حكومات القرن العشرين الاشتراكية نظما تعليمية وطبية وتأمينية ناجحة وفاعلة لخدمة العاملين. ألغت غالبية الدول الاشتراكية التحكم الأجنبى فى الموارد الطبيعية واستغلالها، وفى بعض الحالات نجحت فى تطوير اقتصادات صناعية متطورة. وبشكل عام، ارتفعت مستويات المعيشة، وتراجعت نسب الجرائم، وتم ضمان العمل، ورواتب التقاعد والضمان الاجتماعى. بيد أن اشتراكية القرن العشرين كانت منقسمة من خلال تناقضات عميقة أدت إلى أزمات للنظم. أنكرت المركزية البيروقراطية الحريات فى أماكن العمل وقيدت حرية التعبير والحكم الشعبى. سَدَّ تأكيد السلطات العامة المفرط على «الأمن» (رغم أن هذا كان ناجما عن ظروف الحصار الذى فرضه العالم الرأسمالى والهجمات ضد الحكومات الاشتراكية) سد الطريق أمام الإبداع، وتنظيم المشروعات والمبادرات العلمية والشعبية مما أدى إلى ركود تكنولوجى وسلبية جماهيرية. كما أدت المميزات المادية التى تمتعت بها النخب السياسية الحاكمة إلى اتساع فجوة عدم المساواة وقوضت الإيمان الشعبى بالمبادئ الاشتراكية وعملت على انتشار القيم الرأسمالية.

تزدهر الرأسمالية على عدم المساواة الاجتماعية وتتعمق الاشتراكية من خلال انتشار المساواة. تعتمد كل من الرأسمالية والاشتراكية على العمال المنتجين المبدعين: الرأسمالية من أجل زيادة الأرباح والاشتراكية (على غرار نماذج القرن

العشرين) من أجل دعم دولة الرفاه الاجتماعى وتوسيع أنشطتها. بيد أنه، كيف يتصور الاشتراكيون اشتراكية القرن الحادى والعشرين؟

دروس القرن العشرين لاشتراكيى القرن الحادى والعشرين:

باستطاعة اشتراكيى القرن الحادى والعشرين التعلم من إنجازات اشتراكية القرن العشرين ومواطن فشلها:

أولا: لابد من توجيه السياسات نحو تحسين معيشة الشعب وأيضا ظروف العمل. يعنى هذا الاستثمارات الكبيرة فى الإسكان الجيد، والأجهزة المنزلية والمواصلات العامة، والاهتمامات البيئية والبنية الأساسية. لا يجوز أن يكون للتكافل مع الشعوب والدول الأجنبية ومساعدتها الأولوية على الاستثمارات واسعة المدى وطويلة الأجل لتحسين سبل المعيشة المادية وتوسيع مداها بالنسبة للقاعدة الطبقية الأساسية الداخلية. يبدأ التكافل بالأهل وذوى القربى. وفى الواقع، فإن بالإمكان القول إن عدم التنمية الاجتماعية/ الاقتصادية الكافية فى الوطن كان لها أكبر الإسهام فى انعدام جاذبية الاشتراكية بالنسبة لعامة الناس الذين يسعون إلى تحسين أحوالهم المعيشية بدلا من التضحية بها فى سبيل مساعدة البلدان الأجنبية.

ثانيا: ينبغى أن تركز سياسات التنمية على تنويع الاقتصاد مع اهتمام خاص بتصنيع المواد الأولية وتكثيف الاستثمار فى صناعات كبرى تنتج سلعا عالية الجودة للاستهلاك الجماهيرى (الملابس، الأحذية، إلخ) وفى الزراعة وبخاصة لتحقيق الاكتفاء الذاتى من الأطعمة الأساسية الضرورية. ولا يجوز إطلاقاً أن تعتمد الاقتصادات الاشتراكية على أى منتج واحد قد يتلاشى سريعا يدر عليها الدخل (مثلا، السكر، السياحة، النفط، أو أحد المعادن).

ينبغى على الحكومات الاشتراكية تمويل سياسات التعليم، والدخل والبنى الأساسية التى تتوافق مع الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ يعنى هذا

تعليم المهندسين الزراعيين والعمال الزراعيين المهرة، وعمال الإنشاءات المهرة (السباكين، عمال الكهرباء، والطلاء)، والمهندسين المدنيين وعمال النقل ومخططى الريف والمدن والإسكان العام وذلك من أجل لا مركزية المدن الكبرى وإحلال النقل العام محل وسائل النقل الخاصة. ينبغى على الحكومات أيضا إقامة مجالس بيئية ومجالس مستهلكين منتخبة شعبيا للإشراف على جودة الهواء والمياه ومستويات الضوضاء وتوفير الأطعمة والإشراف على جودتها وأسعارها.

عملت حكومات القرن العشرين الاشتراكية على اغتراب العاملين وذلك بتحويل كميات كبيرة من المساعدات لأنظمة حكم أجنبية (لم تكن الكثير منها تقدمية). ونتيجة لذلك، تم إهمال الاحتياجات المحلية باسم «التكافل الدولى». إن أولوية اشتراكية القرن الحادى والعشرين هى التكافل داخل الوطن.

أكد اشتراكيو القرن العشرين على «الرفاه» من أعلى - الحكومة بصفتها «مانحة» والجماهير بصفتهم «متلقين» - وبذلك أُثبِطت المبادرات المحلية وشجعت السلبية. ينبغى على اشتراكية القرن الحادى والعشرين تشجيع العمل الطبقى الذاتى لمجابهة برجوازية الوزراء وكبار الموظفين «الاشتراكيين» الذين يستغلون مناصبهم لمراكمة الثروات الخاصة وحمايتها. باستطاعة التنظيمات الشعبية المستقلة ذاتيا فضح ممارسات هؤلاء الذين ينعمون وأسرهم برغد العيش والرفاهية على حساب الشعب.

وفوق كل شىء فالاشتراكية تعنى المساواة والعدالة الاجتماعية: فى الدخول، والمدارس والمستشفيات، المساواة بين الطبقات وداخل الطبقات لأنه بدون المساواة الاجتماعية يصبح الحديث عن المساواة من خلال «التنوع» و«الكرامة» و«الاحترام» غير ذى معنى. تدعم الاشتراكية المساواة فى الدخول والملكية بحيث يتم إعادة توزيع الثروة والأملاك بين العاملين جميعهم، البيض منهم والسود، الفلاحين الهنود والعمال الحضريين، الرجال والنساء، صغار السن والمسنين. ليس ثمة كرامة مع

الفقر والاستغلال؛ فالكرامة تأتى مع الجهد وتحقيق أهداف المساواة الاجتماعية وتحسين مستويات المعيشة. يُعمق الرئيس أوباما حاليا عدم المساواة بأن يصب الملايين فى جيوب المصرفيين فيما يطالب عمال صناعات السيارات بالتنازل عن نصف أجورهم والمتقاعدين بأن يقبلوا المعاشات الهزيلة. تكتسب الاشتراكية معنى جديدا بصفتها خيارا للتغيير الحقيقى الذى يسعى إليه كثير من الأمريكيين والذى لم يُنجز أبدا.

- ٢ -

الفصل الثانى

ثقافة الفساد والاحتيال وبرنارد مادوف

محتال وول ستريت ينزل ضربات قوية بالعدالة الاجتماعية

مقدمة لعملية الاحتيال الكبرى:

اعترف برنارد «برنى» مادوف، سمسار وول ستريت الذى يحظى بالتوقير، والمستثمر المحترم بأنه قام بأكبر عملية احتيال فى التاريخ، عملية نصب بلغ مقدارها ٥٠ مليار دولار. عُرِف عن برنى تبرعاته السخية، بخاصة للصهيونية، ولخدمة الأهداف اليهودية والإسرائيلية. كان فى الأصل عامل إنقاذ بلونج أيلاند فى ستينيات القرن العشرين، ثم بدأ حياته فى مجال المال بأن جمع أموالا من زملائه وأصدقائه وأقاربه واليهود الأثرياء فى ضواحى لونج أيلاند، وبالم بيتش ومانهاتن، مع وعد بعائدات متواضعة، وثابتة وآمنة تتراوح بين ١٠٪ و١٢٪، وكان يقوم بتغطية العوائد، أو أية سحوبات من أموال المستثمرين الجدد الذين كانوا يتوسلون، حرفيا، إليه ليقبل أموالهم. كان مادوف يتحكم شخصيا فى حوالى ١٧ مليار دولار.

وعلى مدى ما يقارب الأربعة عقود تمكن من تكوين شبكة من العملاء من بينها بعض كبريات المصارف وبيوت الاستثمار فى اسكتلندا، وإسبانيا، وإنجلترا، وأيضا بعض كبريات صناديق (مؤسسات) المضاربات فى الولايات المتحدة. شمل عملاء برنى مليونيرات ومليارديرات من سويسرا وإسرائيل وأنحاء أخرى، وأيضا بعض كبريات المؤسسات المالية فى الولايات المتحدة.

كان كثيرون من الأثرياء السوبر من عملائه قد دفعوا إليه بنقودهم وضغطوا عليه كى يقبلها وكان هو يفرض شروطا صارمة على عملائه المحتملين! أصر على حصولهم على خطابات تزكية من المستثمرين الموجودين بالفعل، وعلى أن يودعوا مبالغ كبيرة، وضمانات حال تعثرهم وعجزهم عن السداد. كان غالبيتهم يعتبرون أنفسهم محظوظين إذا قبل أموالهم (محتال) وول ستريت الذى كان يحظى بعظيم

الاحترام. كانت الرسالة التى تصل المودعين الجدد من مادوف أن الصندوق قد أغلق.. لكن، وبما أنهم ينتمون إلى نفس العالم (الجماعة المالية) وأعضاء مجالس الإدارات فى الجمعيات الخيرية اليهودية، ومنظمات جمع الأموال لإسرائيل، أو النوادى «اليمينية»)، أو بما أنهم أقرباء لأحد أصدقائه أو زملائه، أو بعض عملائه، فسيقبل أموالهم.

شكل مادوف مجالس استشارية من أعضاء مرموقين، وتبرع للمتاحف والمستشفيات والمنظمات الثقافية الراقية بمبالغ كبيرة. كان عضوا بارزا فى النوادى الريفية بالضواحى فى پالم بيتش ولونج أيلاند. عزز سمعته سجله المالى الذى أوضح أنه لم يحقق أية خسارة فى أى عام وكان ذلك من الإغراءات التى جذبت المستثمرين المليونيرات. كان يتشارك مع عملائه الأثرياء (اليهود والأغيار) فى

أسلوب حياة الطبقات الراقية والأعمال الخيرية الثقافية مع تربح مالى غير واضح.
«خدع» مادوف زملاءه بصوته الخفيض ومظهره الواثق الذى ينم عن الخبرة، مع بريق انتمائه للطبقة الراقية والتزامه العميق بالصهيونية. ارتبط بنشاط مادوف المليونى كثير من مؤشرات عمليات النصب رفيعة المستوى: العوائد الكبيرة الثابتة التى لا تضارعها عوائد أية عمليات سمسرة أخرى، عدم وجود إشراف طرف ثالث؛ مؤسسات مراجعة به محاسبية لا تستطيع مراجعة عمليات بمليارات عديدة؛ تحكّمه الشخصى المباشر فى عمليات السمسرة والتعتيم الكلى على ما كان يستثمر فيه.
أغفل الأثرياء والمشاهير، والمستثمرون المصقولون والمستشارون من ذوى الرواتب الضخمة، خريجو قسم إدارة الأعمال بهارڤارد وفريق المنظمين من لجنة الأوراق المالية والبورصة (SEC) أغفلوا جميعهم التماثلات الواضحة مع عمليات النصب الأخرى لأنهم كانوا جزءا لا يتجزأ من ثقافة الفساد: «خذ المال واهرب ولا تطرح أسئلة». ساعد صيت العاملين اليهود بوول ستريت وما بدا من نجاحهم على تعميق الأوهام الذاتية للأثرياء.

الاحتيال الكبير:

اقتصرت تعاملات صندوق استثمارات مادوف على مجموعة محدودة من المليونيرات والمليارديرات الذين تركوا له أموالهم لمدد طويلة؛ أما السحوبات المتقطعة فكانت محدودة القيمة وتغطيها بسهولة اقتطاعات من أموال المستثمرين الجدد الذين كانوا يتوسلون إيداع أموالهم لدى مادوف. كان مستثمرو المدى الطويل يتطلعون إلى انتقال إيداعاتهم إلى ورثتهم، أو الانتفاع بها لدى تقاعدهم، وكان بإمكان أثرياء المودعين من المحامين وأطباء الأسنان والجراحين والنخب الأخرى الذين يحتاجون أحيانا إلى سحب جزء من أموالهم لتمويل حفلات زفاف فاخرة أن يفعلوا ذلك لأن مادوف لم تكن لديه مشكلة فى تغطية السحوبات.
لم يكن مادوف روبن هوود جديداً. سهّلت تبرعاته وأعماله الخيرية تعرفه على

الأثرياء الموجودين فى مجالس إدارات الجهات المتلقية، وبرهنت لهم على أنه «واحد منهم» ينتمى إلى نفس الطبقة النخبوية. عكست الصدمات وحالات الذهول، والنوبات القلبية فى أعقاب اعتراف مادوف بأنه كان يدير مؤسسة للنصب، عكست الغضب على ما فُقِد من أموال وثروات بأكملها، وأيضا الإرباك الناجم عن أن بعض أكبر المستغلين فى العالم وأذكى محتالى وول ستريت قد خدعهم واحد منهم. لم يقتصر الأمر على خسائرهم الكبيرة، بل أيضا على تحطيم الصورة الذاتية عن أنفسهم كأثرياء اكتسبوا أموالهم نتيجة ذكائهم ودهائهم. رأوا أنفسهم يواجهون نفس مصائر المغفلين الذين احتالوا هم عليهم واستغلوهم واستولوا على أموالهم. ليس ثمة ما هو أسوأ بالنسبة لتقدير المحتال «المحترم» لذاته من أن يخدعه محتال يتفوق عليه. ومن ثم، رفض عدد من كبار الخاسرين الإدلاء بأسمائهم أو المبالغ التى فقدوها ووكّلوا عنهم محامين من أجل إعطاء مستحقاتهم أولوية عن مستحقات الخاسرين الآخرين.

الجانب الإيجابى من احتيال مادوف المليونى:

على حين أنه يمكن فهم الشجب الجماعى للأثرياء الذين فقدوا جزءا كبيرا من أموال تقاعدهم واستثماراتهم، والمقالات التحريرية فى كبرى الصحف اليومية والأسبوعية التى انضمت إلى جوقة الناقدين الأخلاقيين، فقد أدت أفعال مادوف إلى نتائج إيجابية لم تكن فى حسبانه:

١- قد تُحدث عملية نهب أكثر من خمسين مليار دولار فجوة كبيرة فى تمويلات صهاينة الولايات المتحدة للمستوطنات الإسرائيلية الكلونيالية غير الشرعية فى المناطق المحتلة، وتقلل من تمويل لوبى إيباك لشراء أصوات الكونجرس والحملات الدعائية لتوجيه ضربة استباقية ضد إيران. كما أن غالبية المستثمرين سيجبرون على تخفيض مشترياتهم من السندات الإسرائيلية التى تدعم ميزانية الدولة اليهودية العسكرية.

٢- شوهت عملية الاحتيال هذه سمعة صناديق استثمار أموال المضاربات العالية التى تعانى بالفعل من سحوبات هائلة بسبب الخسائر الكبيرة. كانت «صناديق» مادوف إحدى آخر العمليات «المحترمة» التى ظلت تجتذب مستثمرين جدداً. نتيجة لهذا تم الاستغناء عن آلاف من العاملين فى «صناعة الأموال» وفصل عشرات الآلاف، إن لم يكن مئات الآلاف منهم مما قد يدفعهم للحصول على وظائف إنتاجية شريفة.

٣- لم تكتشف SEC احتيال مادوف مما يبرهن على عدم قدرة الهيئات التنظيمية الرقابية للحكومات الرأسمالية، على اكتشاف عمليات الاحتيال المليارية أو عدم رغبتها فى ذلك، ومن ثم يفتقد النظام الرقابى ككل إلى المصداقية. يثير هذا الفشل الأسئلة عما إن كان من الأفضل وجود أوعية بديلة عن وول ستريت تُستَثمر فيها المدخرات وأموال التقاعد.

٤- لم يكن لدى مستشارى الاستثمار فى كبرى بنوك أوربا وآسيا والولايات المتحدة أقل مستوى من اليقظة تمكنهم من اكتشاف عمليات مادوف، ومن ثم عانت البنوك من خسائر فادحة وفقد الكثيرون من الأثرياء والناقدين ثرواتهم مما أدى إلى فقدان الثقة فى كبريات البنوك، والمؤسسات المالية وأيضا تشويه سمعة «الخبراء». نجم عن ذلك إضعاف القبضة المالية على سلوك المستثمرين، وإفلاس أبرز بنوك الاستثمار فى العالم التى كانت تخدم قطاعا مهماً من الطبقة «الريعية» الطفيلية التى تكسب الأموال دونما إنتاج أية سلع مفيدة أو توفير أية خدمات مطلوبة.

٥- يوضح مادوف، من خلال احتياله على أصدقاء عمره، والمستثمرين الذين ينتمون إلى دينه وعرقه وأقاربه وأعضاء ناديه الإثنى، يوضح أن رأس المال النقدى لا يحترم أية صلات أو ولاءات كبيرة كانت أم صغيرة، مقدسة كانت أم دنيوية، حيث تخضع كلها لمصلحة رأس المال والنقود.

٦- تسبب مادوف فى إفلاس عدد من مليونيرات العقارات الفاسدين، ومالكى مصانع اللعب والملابس التى تستخدم النساء والعمالة المهاجرة ولا تدفع لهم سوى أجور الكفاف وتجردهم من أموال تقاعدهم قبل نقل عملياتهم إلى الصين.

٧- كان الأساس الذى مايز به مادوف بين من يتقبلهم عملاء هو الثروة لا الموطن أو العرق أو الدين. كان من أشد داعمى العولمة حماسا. احتال على بنك HSBC البريطانى الصينى بمبلغ مليار دولار، وكذلك نهب عدة مليارات من الفرع الهولندى لبنك فورتس البلجيكى، ومن رويال بانك أوف سكوتلاند وBNP الفرنسى وبنك سانتاندر الإسبانى وبنك نومورا اليابانى.

٨- من المحتمل أن تؤدى عمليات الاحتيال التى مارسها مادوف إلى مزيد من النقد الذاتى، والتشكك فى المحتالين المحتملين الآخرين الذين يزعمون أنهم مستشارون ماليون وسماسرة. بل إن بعض اليهود قد لا يولون ثقتهم العمياء فى السماسرة لمجرد أنهم داعمون لإسرائيل أو لإسهاماتهم السخية فى المشاريع الصهيونية.

٩- لابد وأن يكون لانتهاء مغامرة مادوف وإفلاس بعض ضحاياه اليهود أثر سلبى على التبرعات التى تتلقاها ٥٢ منظمة يهودية أمريكية كبرى فى بوسطون، ولوس أنجيليس ونيويورك وأنحاء أخرى، وكذلك جناح كلينتون/ شومر الداعم للعسكرة بالحزب الديموقراطى (قدم مادوف إليهم وإلى مناصرى إسرائيل بالكونجرس مبالغ مالية سخية). من المحتمل لهذا فتح باب الجدل بالكونجرس حول سياسة أمريكا بالشرق الأوسط - هذا على الرغم من أن النجاح الذى أحرزته إيباك مؤخرا بإلغاء ترشيح ديبلوماسى أمريكا الأول تشارلس فريمان مُديراً لمجلس الاستخبارات القومى يؤشر على أن سطوة اللوبى مازالت طاغية.

الخلاصة:

لم ينتج سلوك مادوف عن عيب أخلاقى شخصى بل إنه دال على طبيعة النظام

والثقافة الاقتصادية التى تشكل جوهر سلوك الدوائر العليا فى بنيتنا الاقتصادية. إن النظام الاقتصادى الورقى (الوهمى) ومعه كل الأنشطة والمؤسسات المالية لا تقوم على أساس من إنتاج السلع والخدمات وبيعها، بل إنها مراهنات مالية على نمو مالى ورقى فى المستقبل يقوم على أساس ضمان مشترين مستقبلين يسددون بالكامل قيمة ما تم صرفه مقدما. لقد كان فشل لجنة SEC متوقعا وجزءا من النظام: تم اختيار الرقباء والمنظمين من بين من يفترض أن يقوموا بمراقبتهم وتنظيمهم وكانوا ملتزمين أمامهم فى أحكامهم ومطالبهم وكشوفهم المحاسبية. تم اختيار أعضاء اللجنة بهدف أن «يُغفلوا الدلالات» ويتجنبوا التشدد فى تطبيق اللوائح التنظيمية على رؤسائهم الماليين. كان مادوف يعمل فى بيئة وول ستريت التى بها كل شىء مشروع. وحصانة ناهبى المليارات مضمونة والكفالات المليونية هى القاعدة. لقد تفوق مادوف، كفرد، فى الاحتيال على منافسيه الأكبر من مؤسسات وول ستريت. عمل فى بيئة فيها الجوائز والمكانة من نصيب أفضل المتلاعبين بالدفاتر المحاسبية وإخفاء آثار أية أوراق تدينهم، ومن لهم ضحايا طوعيون يتوسلون إليهم أن يحتالوا عليهم.

فى غضون أيام، أنزل فرد واحد، برنارد مادوف، ضربة أكبر وأقوى بعاصمة الكوكب المالية، وبوول ستريت واللوبى الأمريكى الصهيونى تفوق كثيرا ما حققه اليسار الأمريكى والأوربى مجتمعا فى أكثر من نصف قرن. فقد نجح فى تقليل الفوارق الهائلة فى الثروة، وهذا ما فشلت فيه جميع جهود اليساريين فى أنحاء الغرب.

من المفارقات المضحكة أن يزعم بعض منظّرى المؤامرة اليساريين أن «برنى» عميل سرى فلسطينى/ إسلامى (من حماس) شرع عامدا فى تقويض الأساس المالى لدولة إسرائيل اليهودية، ولداعميها الأكثر ثروة وسخاء بالولايات المتحدة، فيما يزعم آخرون أنه ماركسى متخف تم التخطيط لاحتيالاته بدقة وعناية لتشويه

سمعة وول ستريت وتمرير المليارات إلى منظمات راديكالية سرية - فبعد كل شيء لا أحد يعرف أين ذهبت المليارات؟ وخلافا للمنظرين اليساريين، والمدونين ومنظمى المسيرات الاحتجاجية الذين لا تحدث أنشطتهم أى أثر، فقد وجه مادوف ضرباته للمواقع الحساسة بحيث حقق أعظم الأضرار: للحسابات المصرفية المليارية، ولسمعة النظام الرأسمالى والثقة به.

هل يعنى هذا أن علينا حماية مادوف والدفاع عنه وضمان أمنه إلى أن يصل لإسرائيل سالما غانما؟ لا. يكفينا أنه، ومن حيث لم يحتسب، قدم خدمة تاريخية للعدالة الشعبية بتقويضه بعض الدعامات المالية للنظام الظالم.

- ٣ -

الفصل الثالث

انتخاب أعظم محتال فى التاريخ المعاصر

«لدىَّ رؤية لأمريكيين فى الثمانينيات من العمر يدفع بهم على مقاعد متحركة إلى مكاتبهم ومصانعهم بعد أن فقدوا سيقانهم فى الحروب الإمبريالية وأموال تقاعدهم لدى مضاربى وول ستريت، وتؤرقهم ذكريات مريرة لانتخابهم رئيسا وعد بالتغيير والازدهار والسلام، ثم قام بتعيين محتالين ماليين ودعاة حروب فى المناصب المهمة».

رجل دين متجول، ٢٠٠٨

مقدمة:

رحّب الطيف السياسى بأكمله، بدءا من اليسار «التحررى» ومحررى صحيفة نيشن التقدميين إلى حزب الحرب من المحافظين الجدد/ الصهاينة وأكاديميى السوق الحرة كجامعات بيركلى/ شيكاغو/ هارڤارد فى أقصى اليمين، رحبوا بصوت واحد بعملية انتخاب باراك أوباما بصفتها «لحظة تاريخية» و«نقطة تحول فى التاريخ الأمريكى» وغير ذلك من المقولات المسرحية. كانت تلك بالفعل لحظة تاريخية لأسباب غريبة تماما على من هللوا له ودعموه: لننظر فقط إلى الهوة السحيقة التى تفصل خطاباته «الشعبوية» أثناء حملة انتخابه وبين علاقاته النفعية القائمة والمتعمقة بالشخصيات الأمريكية الأكثر رجعية ومحترفى السلطة، وداعميه من ملياردىرات العقارات ورجال المال.

أخْفَى ما بدا جليا من خلال أقوال مستشارى حملته الانتخابية، ومن التزامه العلنى لمضاربى وول ستريت وداعميه من دعاة الحروب المدنيين، والصهاينة المتعصبين المتحمسين، ومحاميى كبريات الشركات، أخفاه عن الناخبين صُورته المحبة الودودة، وخطاباته الناعمة الفصيحة التى «حملت رسائل الأمل». حاز، بفاعلية، على ثقة ودولارات وأصوات عشرات ملايين الناخبين بأن وعد بـ «التغيير» (أى ضرائب مرتفعة على الأثرياء، إنهاء الحرب على العراق، وإصلاح الرعاية الصحية على المستوى القومى)، فيما كان انتقاؤه لمستشارى حمته (الذين عينهم فيما بعد فى المناصب الاستراتيجية) مؤشرا على استمرار سياسات إدارتى بوش وكلينتون الاقتصادية والعسكرية، بل لقد طفت على السطح حتى أثناء حملته، بعض دلالات توجهاته. قدّم أوباما إلى مؤتمر إيباك وعدا ذليلا إلى الصهاينة يفوق ما أذعنت له

أية إدارة أمريكية سابقة إذ وعدهم بدعم ضم القدس الشرقية غير الشرعى لإسرائيل وجعل القدس الموحدة العاصمة الأبدية لدولة الصهاينة. كما أن نقضه للنظام الجديد لتمويل الحملات الانتخابية الذى كان يهدف إلى الحد من نفوذ الأموال الكبيرة على تلك الحملات كان من المتوقع له أن يقلل من حماس الليبراليين له، ففيما كان بالإمكان القول إن تملقه لجماعات «إسرائيل أولاً» واسترضاءهم كان ضروريا لكسب الانتخابات، فليس ثمة ذريعة يمكن تخيلها لتحطيم جهود من هدفوا إلى الحد من تمويلات الحملات الانتخابية وتطهير النظام الانتخابى الأمريكى من نفوذ جماعات المصالح الخاصة.

وفى غضون ثلاثة أسابيع من انتخابه كان قد قام بتعيين فضلات السياسيين الذين أتوا، طوال العقدين السابقين، بالحروب اللامنتهية، وصناع السياسات الاقتصادية المسئولين عن الانهيار المالى والركود الآخذ فى التعمق، تعيينهم فى مناصب الدولة الحساسة. بإمكاننا التأكيد على أن انتخاب أوباما مثَّل لحظة تاريخية فى التاريخ الأمريكى: انتصار أكبر محتال فى التاريخ الحديث وداعميه والمتواطئين معه:

تحدث إلى العمال والعاملين وعمل لمصلحة «أسيادهم» الماليين، استعرض لون بشرته أمام الأقليات فيما محا أى ذكرٍ لمظالمهم الاجتماعية/ الاقتصادية.

وعد غالبية الشباب الأمريكيين بالسلام فى الشرق الأوسط فيما كان يُقسِم على التحالف الأبدى مع جماعات دعاة الحروب من الأمريكيين الصهاينة الذين يعملون لحساب قوة استعمارية أجنبية، أى إسرائيل.

إن أوباما هو التجسيد الكامل المكتمل للمحتال كما صوره الروائى ملفيل: يأسر عينيك فيما ينشل ما فى جيبك. يهيل عليك الشكر والثناء ويرسلك لتحارب فى الشرق الأوسط لحساب دولة أجنبية. يقوم بإطلاق أكثر الوعود رصانة بالإصلاح الداخلى، فيما يستولى على أموال الضمان الاجتماعى لكفالة كبار الماليين. يطلق

الوعود بمستقبل أفضل ويقوم بتعيين معماريى الخطط المنهارة فى أعلى مناصب الدولة.

أتباع المعسكر التقدمى المخدّرين ذاتيا:

كان التناقض بين خطاب أوباما الانتخابى ونشاطه السياسى واضحا، علنياً، وجلياً، وعلى الرغم من ذلك، ظلت جماهير التقدميين أسرى سحره تنسج الذرائع المؤيدة له. وفى الواقع، قام أوباما بُعيد انتخابه بتعيين رجال كلينتون / وول ستريت فى المناصب الاقتصادية العليا، ومهندسى إدارتى كلينتون وبوش للحروب الإمبريالية المستطالة (وزيرة الخارجية هيلارى كلينتون، ووزير الدفاع روبرت جيتس) فى كبرى المناصب الاستراتيجية الحساسة. وجد «التقدميون» الذريعة له بأن قالوا إن تعيين هؤلاء ما هو إلا خدعة لكسب الوقت قبل عودته إلى اليسار. من ثم، وبدلا من الاعتراف بخطأ أحكامهم، تحول هؤلاء التقدميون إلى توجيه «خطابات مفتوحة إلى الرئيس» يتوسلون إليه معالجة «قضايا الناس» ولم تحدث أية استجابة لتلك الرسائل.

الآن يهيل الحاوى الذى كان قد تحدث عن «التغيير» الثناء على فضائل «الخبرة» بتعيينه نفس «الأرزقية» السياسيين فى جميع المناصب الكبرى والصغرى؛ يتناوب هؤلاء بسهولة ويسر العمل بين وول ستريت وواشنطون، والحكومات الفدرالية والمناصب الأكاديمية. وبدلا من التغيير، فإن ثمة استمرارية قصوى لصناع السياسة، وللسياسات، وفوق كل شيء، روابط متعمقة بين دعاة العسكرة والحروب ووول ستريت وتعيينات أوباما، بدرجة أن حتى المحافظين الجدد الملتزمين بمبادئ الحزب الجمهورى تخطوا الحدود الحزبية وأثنوا على قرار إرسال مزيد من القوات لأفغانستان.

وعلى عكس ما يأمل فيه التقدميون من توبة أوباما والمحيطين به من زعامات الماضى الدموى الفاسد، فإنهم جميعهم وعلى رأسهم أوباما نفسه ومن عيّنهم

بالبنتاجون ووزارة الخارجية والعدل ووكالات الاستخبارات والأمن يطالبون بزيادات هائلة فى الإنفاقات العسكرية وتجنيد المزيد من الشباب والعسكرة الداخلية لتعويض خسائر الإمبراطورية الزاوية. مضى أوباما ووزراؤه بهمة ونشاط فى استكمال حروب كلينتون/ بوش الكوكبية ضد حركات المقاومة الوطنية فى الشرق الأوسط والأنحاء الأخرى. استهدف مستشاروه المؤتمنون من أتباع حلف «إسرائيل أولا» إيران وسوريا وأفغانستان وباكستان وكوريا الشمالية والصومال والسودان وفلسطين والعراق.

عملية احتيال أوباما الاقتصادية:

ثمة تناقض بين التريليونات التى أمطر بها أوباما المحتالين الماليين وتعويضه الصفرى لمائة مليون رب عائلة الذين نُهبت منهم ٥ تريليون دولار من المدخرات وأموال التقاعد. لم يخصص سنتا واحدا للعاطلين عن العمل لفترات طويلة رغم تعهده الانتخابى بإنعاش الاقتصاد. كما أنه ليس لديه خطة للمهددين بالطرد من منازلهم، أو بكفالتهم بدفع القروض والرهونات العقارية نيابة عنهم.

يمكن النظر إلى «أوباما» على أنه اسم تجارى لشبكة من المحتالين، رجل عصابة جيدة التنظيم من السياسيين المرموقين، وجامعى التمويلات، وداعرى الإعلام، وحيتان العقارات وقوادى الأكاديميا. انضم إليهم وناصرهم المسئولون المنتخبون من أُجراء الحزب الديمقراطى. كان الدور الذى أنيط بأوباما هو أن يعكس صورة ويتبع نصًا (سيناريو). قام بتمويل هذا الاستعراض «الشعبوى» بأكمله دعاة السوق الحرة المتشددون، ومطلقو شعار «إسرائيل أولا» من اليهود والأغيار، ودعاة شن الحروب، وأعداد أخرى من المليونيرات والمليارديرات وبيروقراطيى الاتحادات التجارية.

خدمت عملية النصب الانتخابى تلك أغراضا عديدة تجاوزت مجرد تعيينات شخصيات معينة فى المناصب العليا والبيت الأبيض. فقد قامت عصابة أوباما، أولا

وقبل كل شىء، بالعمل على تحويل توجه حنق عشرات الملايين الأمريكيين وغضبهم الذين استنزفتهم الحروب والمشاكل الاقتصادية بعيدا عن الرئاسة والكونجرس والنظام السياسى، أو توجههم إلى الشارع أو تدشين حركة سياسية جديدة وتجمعهم خلف رالف نادر وسينثيا ماكينى اللذين يقودان حزب الخضر.

ثانيا، وفرت صورة أوباما غطاءً مؤقتا لعودة الشخصيات التى يبغضها الشعب الأمريكى والعالم بأسره، ولاستمرار المشاكل التى يعانى منها الأمريكيون مثل البطالة المتنامية وعدم اليقين الاقتصادى، وفقدان المدخرات والمنازل والحروب الإمبريالية المتوسعة مفتوحة النهاية. يزعم أوباما أنه يتكلم باسم رعايا جميع المستعمرات لكنه يعمل لصالح الإمبراطورية، ومصاصى الدماء الماليين، ومجرمى الحرب، ومستنزفى دماء الشرق الأوسط.

وجه أوباما الأبيض:

دائما ما يتمازح أوباما و«شلته» من المقربين عن أى وجه هو وجه أوباما الحقيقى بعد عملية النصب التى مارسوها أثناء حملته الانتخابية، فى الواقع، فليس ثمة سوى وجه واحد لأوباما: وجه «أبيض» شديد الالتزام والوضوح والذى برهن من خلال جميع الشخصيات التى عينها على تمسكه بوجه داعم قيام الإمبراطورية.

يدعو أوباما بصراحة لاستخدام القوة العسكرية وهو عازم على إعادة تشييد الإمبراطورية الأمريكية المنهارة بجميع الوسائل الممكنة. هذا علاوة على أنه لا يجد حرجا فى منح الأولوية لوول ستريت ولتعافى كبريات البنوك وبيوت الاستثمار. جميع من عينهم أوباما فى أعلى المناصب الاقتصادية (وزير المالية ومستشارى البيت الأبيض الاقتصاديين) مؤهلين بخاصة لتنفيذ أجندة أوباما الداعمة لوول ستريت. ليس ثمة عضو واحد ممن عينهم فى المناصب الاقتصادية من أعلاها إلى أدناها يمثل مصالح الطبقات العاملة أو أصحاب المصانع المنتجين الذين سحقتهم الأزمة. لم تبُد هيلدا سوليس، وزيرة العمل، أى اعتراض حينما طالب فريق

مستشارى أوباما بفصل أعداد ضخمة من العاملين بجنرال موتورز وتخفيض أجور الآخرين.

يزعم المروجون لأوباما وسياسته أن تعييناته تعكس تفضيله للخبرة– وهذا صحيح: لدى أعضاء فريقه خبرة جمة اكتسبوها من خلال حياتهم الوظيفية الطويلة المربحة فى اقتناص الحد الأقصى من الأموال، وشراء الحصص، والمضاربات لصالح القطاع المالى. لا يريد أوباما تعيين أى شاب لم يختبر ليس لديه سجل طويل راسخ فى خدمة «كبار الماليين» الذين يرعى مصالحهم ويؤمن بتوجهاتهم.

وحتى إذا قيل إن الخبرة متطلب ضرورى فى زمن الأزمات الحالى فلدى أوباما خيارات من بين اقتصاديين تقدميين مثل جوزيف ستيجليتز الحائز على جائزة نوبل وكبير الاقتصاديين بالبنك الدولى سابقا (قال فى أحد حواراته إن تأميم البنوك هو الحل الوحيد) أو پول كروجمان، الليبرالى والحائز أيضا على نوبل. لكن أوباما يريد فريقا من العاملين يرون أن مهمة نظامه الأساسية هى إعادة تمويل مليارديرات الماليين المفلسين، لذا قام بتعيين أشخاص من أمثال سومرز، وروبين، وجيثنر، وفولكر كأفضل خيارات لتنفيذ أجندته الاقتصادية. يرى ناقدو أعضاء الفريق هذا أن فشل هؤلاء الاقتصاديين هو الذى تسبب فى انهيار النظام الاقتصادى، لكنهم يغفلون أن الفشل ليس هو معيار تعيين هؤلاء المسئولين، بل التزامهم المطلق بمصالح وول ستريت واستعدادهم لطلب التريليونات من أموال دافعى الضرائب من أجل تعافى زملائهم فى وول ستريت، فهم الذين سهلوا فى عهد إدارتى كلينتون وبوش «تحرير» نهب تريليونات الدولارات من مدخرات ملايين الأمريكيين وأموال تقاعدهم. من ثم، فهم الأشخاص المثاليون ليعملوا فى ظل إدارة أوباما على نهب تريليونات الدولارات الأخرى من الخزانة الأمريكية لإعادة تمويل زملائهم وكفالتهم.

تفوق أوباما وتوجهاته العسكرية على سلفه:

يتميز أوباما بقدر من الصلافة أكثر بكثير من سلفه من حيث عدوانيته

العسكرية وتبنيه لمصالح وول ستريت وأيديولوجيته إذ إنه عازم على المضى فى السياسات العسكرية التى ألحقت الأضرار الجسيمة بالشعب الأمريكى. قام بوش بشن حروبه بعد أن قام هو وأعوانه بنشر الذعر بين الأمريكيين فى أعقاب ٩/١١، فيما أن أوباما قرر تصعيد العمليات العسكرية فى أفغانستان فى سياق إحباط عام من الحروب وعجوزات مالية قياسية، وموازنات باهظة وبعد قتل وجرح ١٠٠٠٠٠ جندى أمريكى أو إصابتهم بانهيارات نفسية: وعلى حين أن بالإمكان القول إن بوش ذهب إلى تلك الحروب بشىء من البراءة بعد أن اعتقد، وبناء على مشورة جورج تنت مدير السى آى إيه، أنها ستكون مجرد رقصة زنجية أو نزهة مسلية، فإن أوباما قرر التصعيد على الرغم من أن كبار المسئولين فى النيتو أعلنوا أنه لا يمكن كسب تلك الحرب.

كان تعيين أوباما لهيلارى كلينتون، والجنرال جيم چونز، ورام إمانويل مزدوج الجنسية الإسرائيلية/ الأمريكية، ودنيس روس الصهيونى السوبر، بين آخرين، كان متسقا تماما مع أجندته الإمبريالية لتصعيد العدوان العسكرى. كما تتسق قائمته القصيرة لمرشحى المناصب الاستخبارية مع محاولته استعادة قيادة الولايات المتحدة للعالم وإعادة تشكيل شبكاتها الإمبريالية.

يقول أوباما إن ترشيح تشارلس فريمان الدبلوماسى الأمريكى الأول لمنصب مدير مجلس الاستخبارات القومى (الكيان الذى يُعدّ التقديرات الاستخبارية القومية والذى كان قد توصل إلى أن إيران ليس لديها إمكانات تصنيع قنبلة نووية مما أثبط محاولات إسرائيل لشن حرب ضد إيران) كان قد تم دونما علم منه، بل من خلال دنيس بلير، لذا، لا يجوز أن يُعزى إليه الفضل فى هذا الترشيح (لم يتم تعيين فريمان).

تطمس ثرثرة الإعلام حول محاولات أوباما إسناد المناصب الحساسة لشخصيات من الحزبين ومن أهل الخبرة والكفاءة، الحقائق الجوهرية: الأشخاص

المعينون من الحزبين ملتزمون تماما بالتوجهات العسكرية وبناء الإمبراطورية. جميعهم يؤيدون بذل الجهد لاستعادة مكانة أمريكا فى العالم، وفقا لما أعلنته هيلارى كلينتون. أشرف الجنرال جيمس چونز، الذى اختاره أوباما لمنصب مستشار الأمن القومى، على عمليات الولايات المتحدة العسكرية فى العراق طوال فترة أبو غريب/ جوانتنامو. دعم بقوة زيادة عدد القوات فى العراق وتبنى الزيادة الضخمة فى الإنفاقات العسكرية وزيادة عدد قوات الجيش بما يربو على ١٠٠٠٠٠ جندى، وتوسيع عسكرة المجتمع الأمريكى فى الداخل (ناهيك عن روابطه المالية الشخصية بالمجمع العسكرى/ الصناعى). استمر روبرت جيتس فى منصبه وزيرا للدفاع وهو من أقوى الداعمين للحروب الأحادية الإمبريالية فى أنحاء العالم. وفيما تقلصت عدد البلدان الحليفة للولايات المتحدة التى لها قوات فى العراق فى أول يناير ٢٠٠٩، ووسط مطالبات النظام العراقى العميل بانسحاب جميع القوات الأمريكية بحلول ٢٠١٢، يُصر جيتس على تواجد عسكرى مؤبد بالعراق. وبعد أن وعد بسحب مائة ألف جندى أمريكى من العراق عام ٢٠١٠، رأى أوباما بقاء ٥٠٠٠٠ جندى هناك بذريعة تدريب القوات العراقية وحماية المدنيين ومكافحة الإرهاب. بالطبع لا يشمل هذا آلاف العاملين فى الشركات الأمنية الخاصة. وفى نهاية أبريل حينما تصاعدت الهجمات المسلحة، أشارت كلينتون إلى أن الولايات المتحدة قد تُجبر على إطالة أمد تواجدها العسكرى هناك.

إن خبرات من عيّنهم بوش السابقة ذات صلة بالحروب الإمبريالية والغزوات الكلونيالية وإقامة دول عميلة تابعة. اكتسبت هيلارى كلينتون «خبرتها» من خلال دعمها لقصف يوغوسلافيا وغزو قوات النيتو لكوسوڤو ومساعدتها على تشكيل «جيش تحرير كوسوڤو» وهو تنظيم مُصنّف دولياً على أنه إرهابى، وكذلك مساندتها الحماسية لعمليات قصف العراق فى التسعينيات، وغزو بوش الإجرامى لهذا البلد فى ٢٠٠٣، وقصف إسرائيل الوحشى للمواقع المدنية بلبنان.. وأخيراً تهديداتها

«بالفم المليان» بأن أى هجوم إيرانى على إسرائيل سينجم عنه «محو إيران الكامل من الوجود». أما جيتس وچونز، فلم يحدث طوال حياتهما الوظيفية أن اقترحا تسوية سلمية للنزاعات مع أى عدو للولايات المتحدة أو لإسرائيل، أى أن خبرتهما المزعومة تقوم فقط على تبنى نهج العمليات العسكرية أحادية الجانب فى مجال العلاقات الخارجية.

كانت إيماءات أوباما الودية تجاه إيران مجرد زيف ولم يأخذها الإيرانيون وغالبية الخبراء غير الغربيين على محمل الجد لأنها ترافقت مع فرض عقوبات اقتصادية أشد على إيران ومطالبتها بقطع علاقاتها مع حماس وحزب الله.

لم تأت محاولات هولبروك لجر إيران إلى مساعدة جهود الولايات المتحدة الحربية فى أفغانستان بأية نتيجة لأنها لم يرافقها أية تنازلات متبادلة. ليست إيماءات العلاقات العامة بديلا عن المباحثات الجدية التى لا تكون فيها السياسات العامة المشروعة دوليا مثل تخصيب اليورانيوم محل مساءلة أو شيطنة.

علاوة على ذلك، فقد أوضح الثلاثة (كلينتون، جيتس، چونز) عدم كفاءة منقطعة النظير فى تخليص الولايات المتحدة من الحروب المستطالة المكلفة الخاسرة، فثلاثتهم يفتقدون الحد الأدنى من القدرة على تبين أن بناء الإمبراطوريات من خلال العدوان العسكرى لم يعد ممكنا فى سياق الدول المستقلة، وأن بإمكان تكلفته تدمير الاقتصاد الإمبريالى وأن الحروب المستطالة تؤدى إلى فقدانهم شرعيتهم فى أعين مواطنيهم. بل إن مواقفهم، وفى سياق التفكير الجيوسياسى الاستراتيجى الإمبريالى، تدل على أقصى درجات عدم الكفاءة. فإنهم يدعمون، دونما تفكير، دولة صغيرة كلونيالية متعصبة معسكرة بالكامل (إسرائيل) فى مواجهة ١,٥ مليار مسلم يعيشون فى بلدان غنية بالنفط والمعادن والموارد، بها أسواق مربحة، وفرص هائلة للاستثمار، وتقع فى مركز العالم الاستراتيجى. كما أنهم يدعمون حروبا شاملة ضد سكان بأكملهم مثلما هو حادث فى أفغانستان والعراق والصومال، حروبا لا يمكن كسبها كما تدلنا الخبرة التاريخية.

إن لب الموضوع هو أن أوباما عيّن «الثلاثة الكبار» الذين ينتمون إلى الحزبين بسبب خبرتهم وكفاءتهم ودعمهم لمواصلة الحروب الإمبريالية. تغاضى عن مرات فشلهم الذريع، وانتهاكاتهم الفاضحة لحقوق عشرات ملايين المدنيين فى بلدان ذات سيادة، وذلك لاستعدادهم للمضى فى أوهام إقامة نظام عالمى جديد تهيمن عليه الولايات المتحدة.

فلنحى معا أول رئيس «أفروأمريكى» لنا يفوز بالاحتيال ويحكم بالمدافع.

- ٤ -

الفصل الرابع

الدروس المستفادة من انهيار وول ستريت

يوضح انهيار الأسواق المالية وخسارة مئات مليارات الدولارات التى كانت تديرها بنوك استثمار وول ستريت أخطار ومزالق رأسمالية الأسواق الحرة التى تواجه العاملين بالولايات المتحدة، ومن خلالها، العالم بأجمعه.

١- خطر إفلاس الضمان الاجتماعي: كان من المحتمل لمحاولة البيت الأبيض وقيادات الكونجرس الديمقراطيين والجمهوريين منذ حوالى ثلاث سنوات «خصخصة» الضمان الاجتماعي أى تسليم تريليونات الدولارات من صناديق الضمان الاجتماعي إلى وول ستريت لتستثمرها وتديرها بحجة أن الاستثمارات الخاصة ستدر مزيدا من الأموال على المتقاعدين، كان من المحتمل لها أن تؤدى إلى إفلاس صندوق الضمان الاجتماعي بأكمله. كان للخصخصة أن توفر سيلا آخر من الدخل لكبرى بنوك الاستثمار الخاصة التى تتمتع برافعات مالية كبرى مما كان سيمكنها من توسيع مدى مضارباتها وإطالته واختراع صكوك وآلات مالية أخرى تحمل معها مخاطرات أعظم وتؤدى إلى كارثة أكبر من الكوارث التى نشهدها اليوم. من حسن الحظ أن نجت صناديق الضمان العامة، فيما أفلست صناديق الضمان الخاصة. من الواضح أن ورطة المنشآت الخاصة الحالية تدعم تحكم الحكومة فى برامج التقاعد وإدارتها.

٢- عدم أمان صناديق التقاعد الخاصة: خسرت جميع صناديق أموال التقاعد الخاصة للعاملين بالقطاع الخاص والعام وصناديق أموال تقاعد اتحادات العمال ما بين ٢٣٪ و٣٠٪ من أموالها وظل نموها سلبيا طوال الخمس سنوات الأخيرة. أصبح جليا أن ربط أموال التقاعد بالأسواق المالية خفّض مستويات معيشة المتقاعدين بدرجة كبيرة، وأجبر الكثيرين منهم على أن يظلوا ضمن قوة العمالة حتى بعد سن السبعين أو معاناة الفقر. يعمل ربط أموال التقاعد بالأنشطة العامة الإنتاجية الممولة حكوميا على تجنب الخسائر وثيقة الارتباط بأسواق المال ويساعد على تأمين الشيخوخة.

٣- فقدان قاعدة الاقتصاد التصنيعي الحقيقي: إن قرارات الحزبين الاستراتيجية بتحويل اقتصاد الولايات المتحدة إلى اقتصاد خدمات بالتقابل مع الاقتصاد التصنيعي المتنوع المتقدم هو السبب الجذري فى انهيار النظام المالى

للولايات المتحدة وللركود طويل الأمد. تبنت النخب السياسية منذ الستينيات سياسات عززت التمويلات والأنشطة العقارية والتأمينات، مما أدى إلى ارتفاع الإيجارات، وإعادة توجيه أموال الدعم، ووفرت امتيازات ضريبية وأدت إلى نزوح الصناعة. إن تحويل ذلك الاقتصاد مرة أخرى إلى اقتصاد تصنيعى متوازن يخدم دولة رفاه اجتماعى لهو إجراء جذرى لعكس انهيار اقتصاد الولايات المتحدة وسيتطلب تحولا سياسيا كبيرا.

٤- الهروب الكوربوراتي: رافق الهروب الهائل لرأس المال من القطاعات المنتجة إلى اقتصاد المال والخدمات تدفقات ضخمة لرأس المال إلى الخارج، فيما أجبر التنافس الشركات الكبيرة (الكوربوروشنات) إلى السعى وراء الميزات المتعددة للإنتاج فى بلدان العالم الثالث (العمالة الرخيصة، الامتيازات الضريبية، والأحكام والتنظيمات الفضفاضة) مما ترك الاقتصاد المحلى معتمدا بدرجة بالغة على «الخدمات» (تُباع للأمريكيين تحت مسمى اقتصاد المعرفة)، و«الخدمات» المالية المحملة بالمخاطر والمعرضة للاختفاء سريعا، والمبيعات للمستهلكين المحليين على أساس القروض. ما باستطاعتهم أن يقترضوه، لا ما يكسبونه كأجور. حَمَّل هذا التحول فى الاقتصاد الأمريكى مزيدا من مخاطر الانهيار العام فى حالة إفلاس السوق المالى/ العقارى. لا يمكن أن يتعافى الاقتصاد وينمو دونما عودة إلى الاقتصاد المنوع ومنع رأس المال من الهروب إلى الخارج وهذا لا يحدث، ولن يحدث بسبب معدلات الأرباح الأعلى فى الخارج ووضع رأس المال النقدى والتمويلى المهيمن، ولن يتغير هذا الوضع إلا فى وجود قيادة سياسية جديدة تقطع الروابط مع وول ستريت وتضع الخطط لاستثمارات عامة واسعة المدى وطويلة الأمد وتعمل على تقديم الحوافز إلى القطاعات الإنتاجية والخدمات الاجتماعية.

٥- تسبب المضى فى بناء الإمبراطورية من خلال القوة العسكرية العدوانية وعلى حساب المشاريع المشتركة واتفاقيات التبادل التجارى مع البلدان كثيفة السكان ذات الأسواق المتوسعة، وموارد الطاقة الاستراتيجية - تسبب فى وجود عجوزات تجارية هائلة وعجز ضخم فى الموازنة وعمل على اغتراب مصادر محتملة

للأسواق والسلع الاستراتيجية. حول إنفاق تريليونات الدولارات على الحروب المستطالة الكلونيالية مفتوحة النهاية فى ظل حكم بوش وأوباما، حوّل الأموال عن الاستفادة من التقدم الهائل فى مجال التكنولوجيا الرفيعة، وعن التصنيع المتقدم تلك الاستفادة التى كان من شأنها تخفيض النفقات وزيادة التنافس فى الأسواق. وعلى نفس القدر من الأهمية، فقد انتقل محور القوة الاقتصادية بالكامل من رأس المال الصناعى إلى رأس المال النقدى نتيجة لتحويل التوسع الداخلى لأسواق الاستهلاك إلى توسع خارجى بالقوة العسكرية. قامت سلطة رأس المال النقدى الضرورى لتمويل عجوزات موازنة الحكومة الناجمة عن الإنفاقات العسكرية - حلّ وول ستريت محل حزام الفولاذ كمحور للسلطة فى واشنطون.

٦- سهّل صعود العسكرة ورأس المال النقدى تزايد نفوذ منظومة القوة الخبيثة الداعمة لسيطرة دولة إسرائيل المعسكرة الكلونيالية على محيطها وبخاصة نفوذ لوبى ZPC (منظومة القوة الصهيونية الداعمة لسطوة إسرائيل). رأى بناة الإمبراطورية على أساس القوة العسكرية فى ZPC حليفا استراتيجيا لمواصلة غزواتهم الكوكبية، وبدورها، رأت ZPC فى هذا التحالف بابا مفتوحا لتولى المناصب العليا ودعم أجندة إسرائيل التوسعية من خلال نفوذ لجان الكونجرس، والحملات الانتخابية وتعيينات البيت الأبيض المباشرة. ساعد على صعود ZPC إلى صفوف السلطة العليا ومساندتها، زيادة الدعم المالى من أشخاص يحتلون مواقع استراتيجية فى المؤسسات المالية التى تدر أرباحا مالية هائلة، وبخاصة كبرى بنوك الاستثمار مثل جولدمان ساكس، الذى عُيِّن موظفوه السابقون فى مناصب سياسية وتنفيذية رفيعة فى إدارات كلينتون وبوش وأوباما. كان لوبى ZPC أحد أكبر الرابحين من فقاعة المضاربات، وكان ضخ الأموال الضخمة على هيئة إسهامات مالية هو ما ساعده على زيادة عدد كبار الموظفين من أعضائه والتأثير فى الإسهامات المالية لانتخاب تابعيه، الأمر الذى عاظم سلطتهم وبخاصة فى دعم حروب الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط وتوقيع الاتفاقيات التجارية غير المتكافئة لصالح إسرائيل بينها وبين الولايات المتحدة والدعم الكامل لعدوان إسرائيل على لبنان وسوريا وبالطبع على

الفلسطينيين. لن يتم إصلاح النظام المصرفى بضخ تريليونات عديدة من الدولارات فى خزائن البنوك، حتى بهدف استعادة البنوك لدورها فى توفير السيولة للاقتصادات الكوكبية، لن يكون كافيا لإصلاح نظام الولايات المتحدة الاقتصادى، لأن إصلاحه مشروط بوضع نهاية الإمبريالية العسكرية التى تستنزف الموازنة وتفلسها. ينبغى فرض قيود شاملة وتغيير النخبة السياسية التى تسعى للهيمنة العسكرية على الكوكب والملتزمة بضمان مصالح إسرائيل.

لا يمكن إنجاز أى تعافٍ اقتصادى الآن، أو فى المستقبل المنظور طالما يعتمد الكونجرس والتنفيذيون تريليونات الدولارات كفالة لمضاربى وول ستريت المتعثرين، وتريليونات الدولارات لتمويل الحروب مفتوحة النهاية التى يدعو لها سماسرة السلطة الصهاينة الذين يُملون سياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط، وطالما ظل اقتصاد الولايات المتحدة قائما على ديون المستهلكين ومضاربات رأس المال النقدى.

تخبرنا دروس الماضى بالكثير حول ما يجب اتباعه وما يجب تجنبه.

مازالت صناديق أموال الضمان الاجتماعى موجودة لأن الجمهور الأمريكى تمرد على اقتراحات تسليمها إلى وول ستريت ومَنَعها، وظلت برنامجا تديره الحكومة. انهار النظام المالى لأن الولايات المتحدة تخصصت فى محصول واحد – المال – على حساب الاقتصاد المتنوع المُنتج. فقد النظام السياسى مصداقيته تماما وساءت سمعته وذلك لأن القائمين عليه هم نخبة فاشلة تمثل مصالح بضعة آلاف من رجال الأعمال وتعمل نيابة عنهم، وعدة مئات من دعاة العسكرة والمغامرة العسكرية، وبضعة آلاف من المتعصبين الصهاينة.

وعلى حين يشير رفض الغالبية الساحقة من الشعب الأمريكى كفالة مؤسسات وول ستريت إلى أن العصبة الحاكمة غير محصنة، فلابد أن يؤمن الشعب أيضاً بأن كفاءة تلك العصبة تنحصر فى قدرتها على الوصول بمصالحها الخاصة إلى الحد الأقصى. إن مستقبل العالم غير آمن فى أيديهم.

- ٥ -

الفصل الخامس

أمريكا اللاتينية

فرص الاشتراكية فى زمن الركود الرأسمالى العالمى

مقدمة:

يقتضى أى نقاش جاد للمشاهد الاشتراكية فى أمريكا اللاتينية اليوم ومنظوراتها مستويات عديدة من التحليل تنتقل من أوضاع العالم الاقتصادية إلى العلاقات بين الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية وتأثيراتها المحددة على أمريكا اللاتينية. على التحليل أن يركز على كيفية تأثير الركود/ الكساد الاقتصادى على الأنظمة السياسية/ الاقتصادية المتغيرة والبنى الطبقية. وأخيرا، يصبح من الضرورى، داخل هذا الإطار، تفحص تطور الصراع الطبقى والحركات المعادية للإمبريالية فى بلدان بعينها وتحت أنظمة مختلفة.

مُحددات الركود/ الكساد الراهن:

نشير إلى الأزمة الحالية بصفتها ركوداً/ كساداً لأن النمو السالب للرأسمالية هو عملية راهنة مستمرة مازالت فى مراحلها الاستهلاكية. مازال الركود الحالى آخذاً فى الانتشار ومن المحتمل له أن يتعمق ليصبح كسادا ويظل قائما لفترة مستطالة. ثانيا، الركود/ الكساد آخذ فى الانتشار بأسلوب غير منتظم من حيث العمق والتوقيت، حيث تعانى بعض البلدان من حالات أزمة أكثر تقدما (الولايات المتحدة والاتحاد الأوربى واليابان) من غيرها (الهند والصين).

لابد لأى تحليل للركود/ الكساد الراهن أن يأخذ فى الحسبان التغيرات البينوية الهائلة فى تكوين رأس المال التى حدثت فى غضون الأعوام الخمسين الأخيرة، والتى لا تجدى معها أية محاولة للتنظير حول «الموجات الطويلة» للدورات الرأسمالية، أو عقد مقارنات بين الأزمة والأزمات الحالية والأزمات التى حدثت بين عامى ١٩٢٩ و١٩٣٩ وبعد ذلك.

استثنائية «الرأسمالية الجديدة» فى العالم المعاصر:

ثمة عدد من الملامح الفريدة تميز ركود/ كساد الرأسمالية العالمية الراهن:

١- تم إدماج العالم بأجمعه مع استثناءات ثانوية، فى السوق الرأسمالى العالمى الذى يملكه أفراد رأسماليون يتحكمون فى الوسائل الرئيسية للإنتاج والتوزيع، ويوظفون عمالة أجيرة. لم يعد ثمة اقتصادات شيوعية تدار على أساس ملكية الدولة وتخطيطها. تحولت بلدان الاتحاد السوفييتى سابقا، والصين وحلفاؤها وتابعوها السابقون فى شرق أوربا وآسيا وإفريقيا إلى بلدان رأسمالية خاضعة للسوق الرأسمالى. من ثم، غدا اقتصاد العالم بأكمله الآن، ولأول مرة فى التاريخ، خاضعا لنتائج الركود/ الكساد العالمى.

٢- مستوى الاندماج بين الاقتصادات الرأسمالية «الوطنية» أكثر عمقا وانتشارا من أى وقت سابق فى التاريخ الأمر الذى يعمل على تزايد سرعة انتقال الكساد من بلد أو منطقة رئيسية إلى باقى البلدان والمناطق.

٣- وصل تركيز رأس المال ومركزته فى القطاع المالى بخاصة إلى مستويات غير مسبوقة من ثم سهّل نمو القروض، والسطوة المالية والثروة والاقتصاد الورقى (الوهمى) فى فترات التوسع، والأزمات المركبة العديدة فى جميع القطاعات الاقتصادية (التصنيعية والزراعية والتمويلات الحكومية) فى وقت الانهيار.

٤- إن حجم ومدى العاملين الأجراء، أو العاملين نظير مرتبات بلغ درجة أعظم من حيث الكم من أى وقت فى تاريخ الرأسمالية: إن الطبقة العاملة، بجميع تنوعاتها (الموظفة والعاطلة، الموسمية أو المتعاقد معها مباشرة أو من الباطن، الرسمية وغير الرسمية) هى المصدر الأساسى للعائدات والدخول الرأسمالية (مباشرة من خلال الأرباح أو بأسلوب غير مباشر من خلال الفوائد، والضرائب والأموال الريعية والإيجارات).

٥- إن تركيبة الرأسمالية جد مختلفة الآن عنها فى أية فترة سابقة - وبخاصة العلاقة بين الأموال ورأس المال الإنتاجى. إن رأس المال النقدى فى الولايات المتحدة وبريطانيا هو المركز العصبى لتركيز رأس المال، ينتقل رأس المال من جميع المراكز الاقتصادية الأخرى ويُستثمر فى أنشطة المضاربات الاقتصادية فى جميع أنحاء اقتصاد العالم. تفسر مركزية رأس المال النقدى الطفرة التى نجمت فى مجال مضاربات السلع، وسوق العقارات وفقاعة الإسكان، وتحويل اقتصاد الولايات المتحدة من مركز للتصنيع والتصدير إلى اقتصاد مضاربات مالية وتأمينات وأسواق عقارية، وأيضا اقتصاد استيراد للسلع الاستهلاكية. أوجد صعود الرأسمالية النقدية/ الاستهلاكية فى الولايات المتحدة وبريطانيا، وبدرجة أقل فى القارة الأوربية، تقسيما عالميا جديداً أصبحت فيه آسيا، والصين وكوريا الجنوبية وتايوان بخاصة ورش تصنيع السلع فى العالم، وأمريكا الجنوبية - مركز تصدير المواد الزراعية والمعدنية والنفط، والشرق الأوسط المركز النفطى المالى الفرعى، وإفريقيا هدف الاستعمار الزراعى التعدينى خاضعة لاستغلال مواردها من خلال القوى الآسيوية الجديدة والقوى الإمبريالية الأوروبية / الأمريكية القديمة.

٦- خرج اقتصاد أمريكا اللاتينية الذى أعيدت هيكلته من ركود التسعينيات وأزمته المالية ومحور نموه مثبت على تصدير المواد الزراعية والمعادن. ما بين عامى ٢٠٠٢ و٢٠٠٨ أسست جميع اقتصادات أمريكا اللاتينية يسار الوسط واليمينية منها استراتيجيتها على الاعتماد على تصدير المواد الأولوية. تركزت القوة الدافعة للنمو الرأسمالى على البيزنسات الزراعية ومُصدّرى المعادن. أعادت رأسمالية التصدير تحديد البنية الاقتصادية وزادت من الاعتماد على الأسواق الخارجية وعملت على تنويع الشركاء التجاريين فى آسيا.

٧- أدى الاعتماد على السلع الأولية فى أمريكا اللاتينية إلى تقوية النيوليبرالية وإعادة تشكيل منظومة سياسة الدولة بحيث تحابى مُصدّرِى المعادن والسلع الزراعية وتضمين القطاع الأكثر فقرا داخل برامج جماعية للفقر. تم احتواء نادى الاتحادات العمالية، وتصدير العمالة الزائدة (الهجرة للخارج) و«استيراد» مبالغ هائلة من تحويلات المهاجرين.

٨- احتل مركز هذا «النظام العالمى الجديد» النظام المالى للولايات المتحدة وشبكاته الكوكبية التى اخترقت اقتصاد العالم. أدت هيمنة الولايات المتحدة المالية إلى:

- حرمان التصنيع من رءوس الأموال.
- التوسع الهائل فى المضاربات العقارية.
- النمو القائم على أساس تمويل المستهلكين بالقروض.
- حفز نمو صناعات آسيا وصادراتها؛ والطفرة فى إنتاج السلع الأولية وصادراتها وأسعارها فى أمريكا اللاتينية.

كانت الرابطة بين صعود رأس المال النقدى الأمريكى ونمو صناعات التصدير الآسيوية وطفرة السلع الأولية فى أمريكا اللاتينية مسئولة عن فترة النمو المرتفع حتى عام ٢٠٠٧ وما تبعها من انهيار وركود عميق بداية من عام ٢٠٠٨.

٩- ظهور قوة الصين المالية . جاء بالنيويورك تايمز فى إبريل ٢٠٠٩ ما يلى:

«تنامت تجارة الصين مع أمريكا اللاتينية سريعا فى هذا العقد مما جعلها أكبر ثانى شريك تجارى للمنطقة بعد الولايات المتحدة، تشير حجم القروض التى تمنحها الصين ومداها إلى ارتباط أكثر عمقا مع أمريكا اللاتينية فى وقت تحاول فيه إدارة أوباما التعاطى مع تآكل نفوذ واشنطون فى تلك المنطقة.

«يوضح هذا كيفية تغيير ميزان القوة بهدوء، هكذا يقول دايفيد روثكوف المسئول السابق بوزارة التجارة فى إدارة كلينتون. «إن القروض مثال على سلطة دفاتر الشيكات التى تنتقل إلى أماكن جديدة فى العالم مع تزايد نشاط الصين. تزيد الصين سريعا من قروضها لأمريكا اللاتينية فيما تمضى فى توفير إتاحة لها للسلع الأولية مثل فول الصويا والحديد الخام على المدى الطويل، وأيضا إيجاد بديل لاستثمارها فى سندات الخزانة الأمريكية».

الركود/الكساد الأمريكى: التبعات الداخلية:

يتهاوى الاقتصاد الأمريكى سريعا منتقلا من الركود إلى الكساد. يفقد مئات الآلاف من العاملين وظائفهم كل شهر. ثمة عاطل واحد نظير كل خمسة عاملين. لا يستطيع واحد من بين كل عشرة من ملاك المنازل تسديد أقساط الرهونات ويتهدده الطرد من منزله. سيتراجع مجمل الناتج القومى طوال عام ٢٠٠٩ بمعدل يتراوح بين ناقص اثنين بالمائة (– ٢٪) وناقص خمسة بالمائة (– ٥٪). هبط إنفاق المستهلكين بنسبة ٢٥٪. معدل الإفلاسات تصل إلى مستويات الكساد. أموال الائتمان على وشك الجفاف. تمكنت كبرى البنوك من البقاء فقط بسبب الكفالات الحكومية التى وصل مجموعها إلى تريليون دولار. أدت البطالة، والإفلاس، وتجميد القروض، وخسارة الشركات وديونها إلى تدمير اقتصاد الولايات المتحدة الداخلى، وألحقت الأضرار البالغة بالاقتصاد الحقيقى وسوق الأوراق المالية أيضا. فشلت إنفاقات الدولة الهائلة ومبالغ الدعم التى قدمها أوباما للبنوك فى إنعاش النظام المالى وحفز منح القروض إلى القطاعات الإنتاجية وتمويل استهلاك الأسر. يرى

البعض أن هذا الفشل يعزى إلى الديون المقترضة على أساس العقود الاشتقاقية والتى تبلغ مئات التريليونات من الدولارات وأن التعافى المالى غير ممكن حتى مع مساعدة الحكومة بدون إلغاء تلك العقود، فيما يقول الآخرون إن البنوك التى تتلقى تلك المساعدات تستخدم الأموال لحيازة بنوك أخرى وأيضا لشراء أصول فى الاقتصاد الحقيقى لا علاقة لها بالأنشطة المصرفية. تدفع سندات الخزانة الأمريكية الآن معدلات فوائد سالبة (١٪) تقل كثيرا عن معدل التضخم. دمر نهب وول ستريت لمليارات عديدة من الدولارات الثقة بين البنوك والمستثمرين، والمُقرضين والمدنيين، والحكومة والمؤسسات الصناعية. انهار النظام الرأسمالى، ولم يَعد كنظام اقتصادى يؤدى وظائفه الأساسية بأدنى قدر من الكفاءة فى مجالات الإنتاج والإقراض والتوظيف والاستهلاك والتجارة والإسكان.

للركود/ الكساد بالولايات المتحدة تأثيراته العميقة على جميع اقتصادات العالم. وعلى النقيض من «نظريات فك الارتباطات» القائلة بأن بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية حققت استقلالا ذاتيا، فقد أدى الركود بالولايات المتحدة إلى تراجع خطير متسارع فى صادرات أوربا وآسيا وأمريكا اللاتينية إلى الولايات المتحدة. أثر الانهيار المالى بالولايات المتحدة بعمق على بنوك أوربا وآسيا وأمريكا اللاتينية، مما أدى إلى جفاف أموال الائتمان وهروب هائل لرءوس الأموال حيث سحب المستثمرون والمضاربون أموالهم لتغطية الخسائر بالولايات المتحدة. يتجه الركود الأمريكى/ الأوربى/ الآسيوى سريعا نحو الكساد فى معية إفلاس أعداد كبيرة من البنوك، والبطالة، وفقدان أموال التقاعد، وحبس الرهونات على المنازل (حظر استرجاع العقارات المرهونة) والفقر، ومزيد من تركيز رءوس الأموال لدى بضعة بنوك خاصة تمولها الدولة.

فشلت وسيلة البنوك المركزية التقليدية للحفز «المالى» أى تخفيض معدل الفائدة. فحتى بعد أن خفضت معدلات الفائدة إلى ٠,٢٥٪، يعترف بنك الاحتياط الفدرالى

أن تلك الإجراءات لم تبطئ التهاوى إلى مزيد من الركود. لجأت دولة الولايات المتحدة إلى طباعة أوراق مالية (دونما غطاء) بكميات غير مسبوقة لتمويل عجز ميزانية عام ٢٠٠٩ والبالغ قدره ٢ تريليون دولار، ولتجنب انهيار الخدمات الأساسية للحكومة الفدرالية، وحكومات الولايات المتحدة المحلية. بيد أن جل أوراق النقد التى طبعت بكميات غير مسبوقة تذهب إلى تمويل القروض والتزامات الاحتياط الفدرالى الأخرى لبنوك يُرفض البوح بأسمائها أو بالمبالغ المخصصة لها. تضاعفت أعداد الموظفين الحكوميين الذين يفقدون وظائفهم وكذلك وقف الخدمات الاجتماعية التى انخفضت اعتماداتها إلى الحدود الدنيا.

ما يلفت النظر أثناء هذا الركود الآخذ فى التعمق هو الأداء الحكومى والتخصيصات المالية المختلفة. فعلى حين أن ثمة تخفيضات هائلة فى الإنفاق العام فى قطاع الاقتصاد المدنى وتقليص عدد العاملين المدنيين تشهد القوات المسلحة تصاعدا كبيرا فى أعداد الجنود الذين يرسلون إلى مختلف الحروب، أى أن الدولة تخصص مواردها القليلة الشحيحة لإعادة بناء الإمبراطورية والدخول فى حروب عديدة فيما تحرم الإدارات المدنية من مواردها فى وقت تقترب فيه من حافة الإفلاس، وينهار فيه الاقتصاد الإنتاجى المحلى ويعانى ركودا متصاعدا. نشهد أيضا انحرافا مماثلا فى سياسة الدولة التى تخصص مبالغ هائلة لدعم القطاع المالى مع إهمال كلى للاقتصاد الإنتاجى، ففيما تبدو بعض كبرى البنوك وأنها أُبعدت عن حافة الانهيار فمازالت تواجه مطالبات اشتقاقية هائلة يحين موعد سدادها فى المستقبل القريب.

وفى نفس الوقت، فقد أفلست آلاف المشاريع الكبرى التصنيعية والتعدينية والإنشائية وكذلك مشاريع النقل، أو أنها على شفا الانهيار فيما لم تتلق أى دعم تقريبا من الدولة.

تؤدى الطبيعة الاستثنائية والمحددة لأزمة رأسمالية الولايات المتحدة إلى استنباط بعض الملاحظات:

١- إن بناء الإمبراطورية بالقوة العسكرية هى الأولوية الرئيسية التى تحرك سياسة الدولة أكثر بكثير من الاقتصاد المحلى الإنتاجى أو حتى اقتصاد التصدير.

٢- المجمع العسكرى/ الإمبريالى مستقل نسبيا، وربما مؤقتا، عن الاقتصاد المحلى الإنتاجى. ورغم انكماش الاقتصاد ينمو هذا المجمع ويتوسع بالخارج، بل إنه يبدو وأن ثمة علاقة عكسية: كلما تعمقت الأزمة الاقتصادية محليا توسع المجمع العسكرى/ الإمبريالى، ثبت خطأ من اعتقدوا أن الركود الاقتصادى من شأنه تقويض عملية بناء الإمبراطورية بالقوة العسكرية، والحروب وإجبار الحكومة على الإذعان للهزيمة، وسحب قواتها والتفاوض والخضوع لقرارات منسقة متعددة الأطراف. ربما يقال إن الركود/ الكساد المستطال قد يجبر الحكومة على التراجع عن عملية بناء الإمبراطورية فى مواجهة البطالة الجماهيرية والجوع. بيد أن هذا غير مؤكد فى ظل عدم وجود أية احتجاجات جماهيرية، بل إن مثل تلك الاحتجاجات لم تحدث مع فصل أعداد غفيرة من عمال صناعات السيارات والفولاذ وغيرها الذين هم أعضاء فى الاتحادات العمالية.

ليس ثمة نقطة مقررة سلفا لاحتمال تصاعد ضغوط سياسية كافية لعكس هيمنة الأولويات العسكرية على الاقتصاد الداخلى المدنى. من المؤكد أنه لا يوجد أية ضغوط بإطلاقه من داخل إدارة أوباما أو أعضاء الكونجرس الديمقراطيين والجمهوريين لعكس أسبقية بناء الإمبراطورية على احتياجات الاقتصاد الداخلى. ستستمر الحروب الإمبريالية وكذلك تراجع الاقتصاد الداخلى. ليس ثمة مزايا اقتصادية للحروب الراهنة، كما كان الحال فى الحرب العالمية الثانية حيث لم تتكلف الولايات المتحدة نفقات تذكر وغنمت مزايا وأرباحاً ضخمة نتيجة الصادرات والإنشاءات. أما الحروب الجديدة فتشن لأهداف عسكرية. ليس ثمة مزايا اقتصادية من الحروب فى أفغانستان وباكستان. فشلت جهود الولايات المتحدة لتطويق الصين فى مواجهة الاتفاقيات التجارية والاستثمارية المربحة التى وقعتها الصين مع جيرانها واعتماد الولايات المتحدة الهائل على القروض من الصين.

وعلى الرغم من انهيار الاقتصاد فى الداخل والنزيف الذى تسببت فيه الحروب المستطالة الفاشلة فى الشرق الأوسط فمازالت الأهمية القصوى من نصيب القطاعات العسكرية/ الصناعية والمالية. يشير هذا إلى أننا بصدد التعاطى مع علاقة اقتصادية/ سياسية بنيوية عميقة داخل الولايات المتحدة لا يستطيع أى مسئول سياسى منتخب تغييرها أو عكسها حيث لا يمكن اقتلاع البنى العميقة فى السياق الراهن.

بإيجاز، فى ظل الأوضاع السياسية الحالية بالولايات المتحدة، وعلى الرغم من الركود الآخذ فى التعمق، والخسائر العسكرية المتواصلة والانتقال إلى حالة كساد اقتصادى فإن المتوقع هو أن تستمر الولايات المتحدة فى مسيرتها باتجاه المواجهات السياسية والعسكرية مع الحكومات والحركات الشعبوية المناهضة للصهيونية، وستتصرف أحاديا لدى الضرورة أو بتواطؤ مع الدول العملية حيثما أمكن.

الركود العالمى يضرب أمريكا اللاتينية:

ترزح اقتصادات أمريكا اللاتينية تحت وطأة الركود العالمى كاملة. تشهد جميع دول المنطقة دون استثناء تراجعا كبيرا فى التجارة والإنتاج المحلى والاستثمارات والعمالة وعائدات الدولة ودخلها. تراجع مجمل الناتج المحلى الذى كان متوقعا لعام ٢٠٠٩ من ٣,٦٪ فى سبتمبر ٢٠٠٨ إلى ١,٤٪ فى ديسمبر ٢٠٠٨ تقدر التوقعات أن مجمل الناتج المحلى عن كل فرد لدول أمريكا اللاتينية سينخفض إلى ناقص اثنين بالمائة (-٢٪). وكنتيجة لذلك، ستتكاثر حالات الإفلاس وتنخفض إنفاقات الدول على الخدمات الاجتماعية. ستزيد قروض الدولة ودعمها لكبرى البنوك وقطاعات الأعمال وستزيد البطالة بدرجة كبيرة وبخاصة فى قطاعات تصدير المواد الزراعية والمعادن والسيارات. سيتم الاستغناء عن كثير من العاملين فى القطاع العام وستنخفض رواتب من يحتفظون بوظائفهم بمعدل كبير. ستعانى التدفقات المالية الخارجية على أمريكا اللاتينية خسائر تقدر بمليارات الدولارات واليورو

نتيجة التراجع الحاد فى تحويلات العاملين بالخارج. وفى الوقت الحالى، يقوم المضاربون وأصحاب المشاريع الأجانب بسحب عشرات المليارات من دولارات استثماراتهم لتغطية خسائرهم بالولايات المتحدة وأوربا. حل سحب الأموال المستثمرة الأجنبية محل «الاستثمارات الجديدة» مما قضى على مصدر هائل لتمويل أية «مشروعات مشتركة» كبيرة. كما أن التناقص الحاد فى أسعار السلع الأولية نتيجة للهبوط المفاجئ فى الطلب العالمى عليها أدى إلى تقليص حاد فى عائدات الحكومة وأموال ضرائب التصدير. ليس بإمكان احتياطات العملات الأجنبية فى أمريكا اللاتينية التلطيف من أثر الهبوط الحاد فى عائدات التصدير سوى بدرجة محدودة ولفترة محدودة.

يعنى هذا الركود أن المنظومة الطبقية الاجتماعية/ الاقتصادية المؤسس عليها نموذج النمو فى أمريكا اللاتينية تتجه إلى تغيير طويل الأمد وواسع المدى. سيتأثر طيف الأحزاب السياسية بكامله، تلك الأحزاب التى هيمنت على العمليات الانتخابية والمرتبطة بنموذج تصدير السلع الأولية، سيتأثر سلبا بالركود الحالى. ستجبر الاتحادات العمالية والحركات الاجتماعية التى تطالب بزيادة الأجور والإصلاح والمزيد من الإنفاق على الخدمات الاجتماعية فى إطار نموذج تصدير السلع الأولية على اتخاذ مواقف وإجراءات مباشرة وإلا فقدت مصداقيتها.

تركز رد فعل أنظمة «يسار الوسط» المبدئى على الركود/ الكساد الآخذ فى التعمق على التالى:

١- دعم مالى للقطاع المصرفى (لولا) وتخفيض الضرائب على نخبة المصدرين للمواد الزراعية والمعادن (لولا/ كريشنر).

٢- قروض منخفضة الفائدة للمستهلكين لإنعاش مبيعات السيارات (كريشنر).

٣- بدلات بطالة مؤقتة للعاملين الذين تم الاستغناء عنهم من المناجم الصغيرة ومتوسطة الحجم التى أغلقت (موراليس).

كان رد الفعل الرئيسى لأنظمة أمريكا اللاتينية حتى بداية ٢٠٠٩ عبارة عن

خداع للنفس - الاعتقاد بعدم تأثر اقتصادهم. ثم تلا ذلك محاولة التقليل من شأن الأزمة إلى الحد الأدنى بزعم أن الركود لن يكون حادا وأنهم سيتعافون سريعا. رأوا أن ما لديهم من احتياطات نقدية أجنبية ستحمى بلادهم من التراجع الحاد.

وفقا لصندوق النقد الدولى، فقدت أمريكا اللاتينية ٤٠٪ من ثروتها النقدية (٢,٢ مليار دولار) فى عام ٢٠٠٨ نتيجة هبوط سوق الأوراق المالية وأسواق الأصول الأخرى وتقليل قيمة العملات. سيعمل هذا على تقليص الإنفاق المحلى بنسبة ٥٪ فى عام ٢٠٠٩. تراجعت أحوال أمريكا اللاتينية التجارية إلى حد كبير مما جعل الصادرات أكثر تكلفة وأثارت شبح العجوزات التجارية المتزايدة.

أصبح أثر الركود جليا فى أمريكا اللاتينية. مثلا، تراجعت مخرجات البرازيل الصناعية بنسبة ٦,٢٪. تلج أمريكا اللاتينية فترة ركود عميق مستطال مع عدم وجود أية خطة أو برنامج لمجابهة أثره المدمر. كما أن هذا الركود فى سبيله إلى تغيير البنية الطبقية بأمريكا اللاتينية حيث تأثرت به جميع الطبقات من القمة إلى القاع. أولا، أدى الهبوط الحاد فى الطلب على السلع الأولية وأسعارها إلى تراجع كبير فى دخول مصدرى السلع الزراعية والمعادن ونفوذهم وقدرتهم على تسديد ديونهم. كان توسعهم أثناء «سنوات الطفرة» يموَّل من خلال القروض. يواجه الكثيرون من «نخبة المصدرين» المثقلين بالديون خطر الإفلاس ويقومون بالضغط على حكوماتهم لمساعدتهم على الوفاء بمستحقات خدمة ديونهم. أثناء فترة الركود/ الكساد سيكون ثمة المزيد من تركيز رأس المال الزراعى / التعدينى ومركزته فيما يغدو ملاك المناجم المتوسطة والكبيرة والمزارعين الرأسماليين عاجزين عن فك أملاكهم المرهونة أو يجبرون على بيعها. يعنى التراجع النسبى لإسهام القطاع الزراعى/ التعدينى فى مجمل الدخل المحلى وعائدات الدولة تقلص رافعاتهم على الحكومة وأفول دورهم فى اتخاذ القرارات. يعنى انهيار أسواقهم الخارجية واعتمادهم على الدولة لدعم ديونهم والتدخل فى السوق وفاة ما يسمى بأيديوجيا السوق الحر «النيوليبرالى» طالما ظل الركود. سيتوجه نخبة الزراعة/ التعدين، بعد

أن ضعفوا اقتصاديا، إلى الدولة ودورها المتوسع من أجل البقاء والمعافاة وإعادة التمويل.

فن إدارة الدولة الجديد وتركيز سلطتها:

ليس ثمة ما هو تقدمى يرتبط بتركيز سلطة الدولة ومركزيتها ناهيك عن أى زعم بتوجهات اشتراكية. تضطلع الدولة، وبتأثير من نخبة قطاع مصدرى السلع الأولية، بمهمة فرض عبء الركود بأكمله على العمال والموظفين وتحميلهم إياه ومعهم صغار المزارعين وصغار رجال الأعمال. بتعبير آخر، ستضطلع الدولة مرة أخرى، بإغراق الجماهير فى الديون من أجل دعم ديون نخبة قطاع التصدير وتوفير قروض بدون فوائد لهم. سيدعم قمع الدولة الاقتطاعات الهائلة من الخدمات الاجتماعية (الصحة، المعاشات، والتعليم، ومن الرواتب) أى أن الدور المتعاظم للدولة سيوجه إلى تمويل الدين ودعم القروض التى تمنح للطبقة الحاكمة.

يعمل تدهور النخبة المصدرة للزراعة اقتصاديا على هشاشتهم سياسيا لأنهم لم يعودوا قادرين على أن يكونوا «ماكينة النمو». وفى ظل الأوضاع الجديدة لتسلط الدولة ومركزيتها سيتحول أحد محاور الصراع الطبقى إلى مواجهة حول من يتحكم فى الدولة وإنفاقاتها وتدخلاتها. ونظرا لدور الدولة المركزى فى الاقتصاد فى زمن الركود/ الكساد، ستتحول جميع العلاقات والصراعات الطبقية مباشرة إلى مواجهة سياسية مع الدولة حول ما إن كانت الدولة ستُنقذ الملكية الرأسمالية لوسائل الإنتاج أو تصادرها وتتملكها هى.

تواجه القطاعات المالية والصناعية المرتبطة بالأسواق والقطاعات المالية الخارجية تدهورا خطيرا فى أنصبتهم فى السوق وتمويلات رءوس الأموال والقروض. سينجم عن تعمق الكساد/ الركود فى أمريكا الشمالية وأوربا، وأمريكا الوسطى والجنوبية عملية جدية للتخلص من الرسملة. تواجه القطاعات الأكثر اندماجا بالسوق العالمى أكثر الأضرار خطرا. كلما عظمت الكوكبة زادت سرعة انتشار الأزمة المالية فى القطاعات المصرفية وقطاعات تصنيع السيارات وصناعات

الاتصالات. أما القطاعات المالية والتصنيعية المرتبطة أساسا بالاقتصادات الداخلية فستتجنب جزئيا الانهيارات فى المراحل الأولى من الأزمة.

لا مخرج فى المدى المنظور:

ليس ثمة مصداقية للفكرة التى تذهب إلى أن باستطاعة أمريكا اللاتينية تجنب النتائج الكاملة للركود/ الكساد الراهن لأنها كانت قد مرت بأزمة إقليمية فى وقت سابق (١٩٩٨– ٢٠٠٢). يعنى تأخر أمريكا اللاتينية فى الشعور بهجمة «الموجة الأولى من الكساد» كاملة (٢٠٠٨)، يعنى فقط أن الموجة الثانية ستضربها بقوة فى عام ٢٠٠٩. سيكون ثمة إغلاقات كبرى لأفرع الشركات والمصانع متعددة الجنسية، وحالات إفلاس لجميع «الصناعات التابعة». سيواكب هذا الاستغناء عن أعداد هائلة من العمال الصناعيين، وتخفيضات كبيرة فى الأجور. ستجبر الدولة، ونظرا للأهمية الاجتماعية/ السياسية للعاملين فى القطاعات الصناعية المركزية فى الأماكن الحضرية واعتماد التوظيف فى قطاع الخدمات على القطاعات الصناعية، ستجبر على التدخل من خلال برامج تعويضية عن البطالة وتوظيف بعض العاطلين فى القطاعات الحكومية بأجور كفاف. وطالما ظلت الاتحادات العمالية غير قادرة على التسامى على إطار المساومات الجمعية، فالمحتمل هو ظهور أشكال جديدة من التنظيمات الجماهيرية قوامها العمال شبه العاطلين والعاطلين، والتى ستلجأ إلى استخدام تكتيكات أفعال وإجراءات مباشرة مثل إغلاق الطرق الرئيسية وتعطيل شبكة النقل والمواصلات واحتلال المصانع المغلقة والمبانى العامة مثلما حدث فى الأرجنتين بين عامى ٢٠٠٠ و٢٠٠٣.

سيتضاعف القطاع غير الرسمى فيما تزدحم الشوارع بملايين العاطلين وهم يتنافسون بضراوة على العمل فى سوق عمالة منكمش. وفى مواجهة الركود/ الكساد والرقابة المشددة على الحدود، ستغدو الهجرة للخارج غير متاحة، كما أن الهجرات الداخلية وبين بلدان أمريكا اللاتينية ستكون غير مجدية للتخفيف من وطأة الأزمة. سيؤدى عدم وجود مدخرات أو بدلات بطالة، وتراجع التحويلات من

الخارج مع وهن برامج العمل الحكومية - إلى رفع درجة الحرارة السياسية فى المراكز الحضرية وأحياء الفقراء العشوائية المحيطة بعواصم تلك البلدان.

بيد أنه لن يكون ثمة تحول راديكالى تلقائى. فقد يشجع شبح الجوع تحولا إلى الديماجوجية الشعبوية اليمينية وزيادة فى عصابات المدن وتنامى الاقتصاد الخفى غير المشروع، وأيضا إلى تشكيل تنظيمات غير رسمية للعمال العاطلين ذات توجهات يسارية، والقيام باحتلال المصانع من قبل المناهضين للرأسمالية. وعلى الرغم من وجود أمثلة من الماضى القريب على تشكيل تنظيمات غير رسمية للعمال العاطلين وبخاصة فى الأرجنتين إلا أن الأوضاع الجديدة تتطلب تطوير أشكال نضالية جديدة وليس فقط تكرار خبرات الماضى التى وجدت فى سياقات تاريخية مختلفة.

الاحتمالات بالنسبة لليسار: مكاسب كبيرة أم خسائر فادحة؟

لا يضمن الركود/ الكساد، فى حد ذاته، أن اليسار سيكون المستفيد الأساسى من الاستياء الشعبى، إذ إن ثمة ملابسات عدة ستكون حاسمة فى تحديد الطبيعة السياسية لردود الأفعال فى البداية وأهمها النظام الذى يحتل السلطة فيما يتكشف الركود. ستكون الأوضاع السياسية مواتية للعودة إلى اليمين فى البلدان التى يتولى فيها «يسار الوسط» السلطة مثل الأرجنتين وبوليفيا والإكوادور وأورجواى وباراجواى وتشيلى والبرازيل، أو اليسار القومى مثل فنزويلا، حيث تفشل «حزم الحفز» فى مجابهة الركود/ الكساد. سيعتمد اليمين على تدخل الحكومة فى تمويل التعافى الرأسمالى وفى تجمع الاحتجاجات الجماهيرية بالقوة. لن يكون بإمكان اليمين العودة إلى السلطة فى فنزويلا، والإكوادور وبوليفيا سوى من خلال الانقلابات العسكرية. أما فى البلدان التى يحكمها اليمين النيوليبرالى مثل المكسيك وبيرو وكولومبيا، ستجد الحركات الشعبية الجماهيرية تعبيرا سياسيا لها من خلال التنظيمات السياسية اليسارية.

فى ظل غياب أية قوة ثورية ذات تنظيم قوى لن يؤدى الركود/ الكساد وحده إلى تحول اجتماعى. ستُوجَّه الضغوط والاحتجاجات الجماهيرية، فى المراحل المبكرة للأزمة إلى الحفاظ على الوظائف، ووقف الاستغناء عن العاملين وبعض

محاولات دفاعية لاحتلال المصانع ومقار المشاريع. وقد يرافق هذا مطالبات بمزيد من تدخل الدولة، إما عن طريق دعم المشروعات الفاشلة أو بعض التأميمات الانتقائية. إن نهاية الأيديولوچيا النيوليبرالية كلية هو أمر حتمى، لكن الأرجح أن تحل محلها «رأسمالية الدولة». كما أن من المتوقع حدوث أكثر ردود الفعل راديكالية والمطالب الشعبية فى البلدان الأكثر اعتمادا على صادرات السلع الأولية والطلب العالمى والبلدان الأكثر اندماجا بأسواق الولايات المتحدة والاتحاد الأوربى الراكدة. تشمل تلك البلدان، بخاصة، المكسيك، أمريكا الوسطى، الإكوادور، بيرو، ڤنزويلا، وبوليڤيا. وعلى الرغم من أن تشيلى والأرجنتين والبرازيل وكولومبيا ستتأثر أيضا بالركود العالمى والإقليمى، إلا أن الأثر لن يكون بنفس درجة الحدة نظرا لتنوع صادراتها وأسواقها الداخلية الكبيرة.

سيمضى الركود يتقدم على مراحل، وسيخفف من وطأته فى البداية وجود احتياطيات كبيرة من العملات الأجنبية. لكن الركود سيتعاظم مع هروب رأس المال وفقدان القروض وأسواق الاستثمار والتحويلات من الخارج.

ستُفّعل الراديكالية اليسارية حينما تفشل الحوافز الاقتصادية واسعة المدى وبرامج المصانع الحكومية فى إنعاش الاقتصاد. وفيما يتعمق الركود ويطول أمده سيعتمد تنامى الحركات الثورية على موقعها فى المراكز الاجتماعية / الاقتصادية للأزمة فى وجود كوادر منظمة وقيادات قادرة على التعبير عن الاستياء العام وربطه بخطة قومية للصراع يشكل جوهر معتقداتها برنامج إصلاحى واضح مناهض للإمبريالية. وفى وجود الأوضاع الحالية، فإن الركود/ الكساد الحالى يفتح الباب أمام عودة الحركات الجماهيرية إلى الظهور، وسيعكس تجدد تلك الحركات أوجه قصور التشظى اليسارى والهبات التلقائية والافتقار إلى غرس التوجهات اليسارية عميقا فى المصانع والأحياء السكنية. لا يقوض الركود العالمى شرعية النيوليبرالية فحسب بل يقوض أيضا المنظومة الطبقية الرأسمالية، ويثير شبح «سيطرة الدولة القومية» كتمهيد لاقتصاد يديره القطاع العام.

علاقات الولايات المتحدة بأمريكا اللاتينية ١٩٩٨-٢٠٠٨:

من الضرورى لفهم العلاقات الحالية بين الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية التعرف على أربع فترات متمايزة بوضوح: ١- العصر الذهبى للنهب الإمبريالى (١٩٩٠- ١٩٩٩). ٢- الأزمات والتحديات السياسية (٢٠٠٠- ٢٠٠٣). ٣- الاستقلال الذاتى النسبى للطفرة الاقتصادية للسلع الأولية (٢٠٠٤ - ٢٠٠٨). ٤- الركود/ الكساد العالمى والسطوة المتراجعة لرأس المال الإمبريالى (٢٠٠٩ وصعودا).

اتسم عصر النهب الإمبريالى الأوربى الأمريكى لأمريكا اللاتينية بعلاقات استغلالية بشعة. عُرفت هذه الفترة بالنهب اللامحدود وتحويل الأرباح والموارد والإيجارات والعائدات الريعية وأموال الفوائد المصرفية إلى الخارج. حاز رأس المال الأمريكى الأوربى - نظير أسعار أقل من أسعار السوق - على بنوك، ومناجم ومساحات شاسعة من الأراضى، وكلها غير مسبوقة من حيث مجوعها الكلى، ومداها، وزمن استقرارها، فى التاريخ الإمبريالى المعاصر (بعد الحرب العالمية الثانية). تمت خصخصة ما يربو على ثلاثة آلاف من المشاريع العامة المدرّة للأرباح العالية وبيعت نظير جزء ضئيل من قيمتها السوقية. تم منح قروض نظير فوائد باهظة ولا تكاد أى منها أن تكون قد دخلت البلاد أو استخدمت لأية أهداف إنتاجية. تمكنت واشنطون من الاعتماد فى المنتديات الدولية والإقليمية على أصوات عملائها من (قيادات) أمريكا اللاتينية، لدعمها سياسيا، بل وإمدادها بالمرتزقة لمساندة حروب بوش وكلينتون وغزواتهما الإمبريالية العسكرية (يوغوسلافيا، كوسوفو، الصومال) والإبقاء على حصار بلدان مثل كوبا والعراق وإيران والعقوبات المفروضة عليها. تجاوزت هيمنة الولايات المتحدة الاقتصادية على أمريكا اللاتينية درجة تسلطها فى العقد السابق على ذلك فى ظل بعض الأنظمة الاستبدادية العسكرية. مضت الأنظمة النيوليبرالية (المنتخبة) فى خصخصة حتى المشروعات الصناعية التى يديرها الجيش.

قام «العصر الذهبى» للنهب الأوربى الأمريكى والسيطرة المطلقة على أساس التواطؤ مع الأنظمة اليمينية الفاسدة «المنتخبة» والتى أسماها أكاديميو أمريكا اللاتينية الممولون من خلال المؤسسات والصناديق الإمبريالية الكبرى (أدبناور، إبرت، روكفلر، منح الفوليبرايت، والصندوق القومى للديمقراطية) أسموها «ديمقراطية» أو فى «طريقها إلى الديموقراطية». عمل تحكم الولايات المتحدة الإمبريالى من خلال المتواطئين (المنتخبين) ونخب رجال الأعمال وكبار مسئولى الأمن وجيش من المنظمات غير الحكومية الممولة أمريكيا وأوروبيا والتى كانت تنشط فى الأرياف والمدن وبين مجموعات القاع الفقيرة و بتمويلات من صندوق النقد الدولى عملت تلك المنظمات على تقويض حركات الطبقات المستقلة بتركيزها على مشاريع صغيرة محلية بدلا من التحولات البنيوية القومية.

بالنسبة لمسئولى الولايات المتحدة، كانت العلاقات مع أمريكا اللاتينية التى ترسخت فى «العصر الذهبى» هى معيار جميع العلاقات فى المستقبل وأساسها لكنهم غفلوا عن حقيقة أن النهب كان يؤدى إلى استغلال الجماهير، والبطالة والأزمات الداخلية، و الانحلال المالى، وأيضا إلى زيادة نفوذ الحركات المستقلة غير البرلمانية بين غالبية الشعب وقدرتها على الإطاحة بالديكتاتوريات العسكرية وأيضا بالعملاء الفاسدين المنتخبين، بل وغفلوا أيضا عن حقيقة أن الهيمنة الأمريكية لم تخترق سوى أوساط النخب الموجودة على القمة.

انتهاء هيمنة الولايات المتحدة: الانتفاضات الشعبية بين عامى ٢٠٠٠ و٢٠٠٣.

أثناء «العقد الذهبى» ظلت سلطة الولايات المتحدة راسخة وبدون تحديات تقريبا. شهدت الفترة ما بين عامى ٢٠٠٠، ٢٠٠٣ انتفاضات جماهيرية فى المدن، وحركات كبرى فى الأرياف، وانتخاب السكان الأصليين من الهنود للحكومات المحلية وحكومات الأقاليم. نتج عن هذا تبخر هيمنة الولايات المتحدة ونهاية النخب المتواطئة معها.

بين عامى ٢٠٠٠، ٢٠٠٣، شهدت سياسات أمريكا اللاتينية توجها حاسما نحو اليسار فيما هُزِم داعمو الولايات المتحدة البارزون وطردوا من مناصبهم وهربوا من

مواقعهم. نزلت الغالبية الغاضبة إلى الشوارع بعد أن أصابتهم أضرار بالغة ومعاناة جمة نتيجة الأزمة المالية والاقتصادية ونهب الموارد والمشاريع وحسابات البنوك، وإفراغ الخزانات العامة. كان بين عملاء الولايات المتحدة الذين تهاووا رؤساء بعض بلدان المنطقة: دولا روا بالأرجنتين، سادو لوسادو فى بوليفيا، نابوا بالإكوادور، كاردوزو فى البرازيل، وقادة الانقلاب العسكرى الذى دام ٤٨ ساعة فى ڤنزويلا.

كانت القوة الدافعة لتلك الثورات السياسية حركات اجتماعية قوية وبخاصة تلك التى كانت تمثل فقراء المدن، والهنود، والفلاحين، والعمال العاطلين وبعض موظفى الحكومة الملتصقين بالجماهير. وبالتقابل مع الماضى، لم يكن للنقابات العمالية الحضرية والطلبة دور يذكر. أما فى ڤنزويلا، فقد نفّذت حكومة شاڤيز تأميمات واسعة لشركة نفط الدولة التى كان يديرها تنفيذيون أخضعوا صناعة النفط الڤنزويلية للشركات الأمريكية والبنوك الأجنبية. فى البداية فرضت تلك الحركات الجماهيرية إطارا عريضا للاستقلال الذاتى القومى أتاح الفرصة لأنظمة يسار الوسط البازغة أن تتبنى وضعا أكثر مرونة واستقلالا فى إدارة المصالح القومية بعيدا عن الولايات المتحدة.

فترة الاستقلال الذاتى النسبى: ٢٠٠٥-٢٠٠٨

فى نصف العقد الأول منذ عام ٢٠٠٠ فقدت الولايات المتحدة نفوذها بدرجة كبرى فى أمريكا اللاتينية بسبب التعبئة الجماهيرية، والحركات الشعبية التى أطاحت بعملائها. وخلال السنوات الأربع التالية احتفظت الولايات المتحدة بنفوذها السياسى فى ظل النظم الرجعية بالمنطقة وبخاصة المكسيك، وبيرو وكولومبيا. وعلى الرغم من تراجع التعبئة الجماهيرية بعد عام ٢٠٠٤، استمرت تبعات تلك الحركات تؤثر فى العلاقات الإقليمية وحالت دون جهود واشنطون للعودة إلى العلاقات التى كانت موجودة أثناء «العقد الذهبى» من النهب (١٩٩٠- ١٩٩٩). وفيما حالت الديناميات الداخلية دون العودة إلى التسعينيات، عملت عوامل أخرى على تقويض مساعى واشنطون للهيمنة الشاملة:

١- وجهت الولايات المتحدة اهتمامها جميعه، ومواردها وجهودها العسكرية إلى

الحروب المتعددة فى أفغانستان والعراق والصومال وإلى الإعداد للحرب ضد إيران ودعم عدوان إسرائيل على الفلسطينيين وعلى لبنان وسوريا، ومن ثم، جمَدت عملياتها، نسبيا، فى الجنوب الأمريكى. أيضا، كان لإعلان أمريكا «الحرب على الإرهاب» فى جميع أنحاء العالم أثره فى تحويل مواردها وإمكاناتها باتجاه مناطق أخرى. وفيما انشغل بناة الإمبراطورية فى أماكن أخرى، تمتعت أمريكا اللاتينية بالحرية النسبية للمضى فى أجندة سياسية تهدف إلى الاستقلال الذاتى بما فى ذلك تنفيذ مجموعة من قرارات الاندماج الإقليمى بدرجة رفض «اتفاقية التجارة الحرة» التى اقترحتها أمريكا.

٢- أدى تركيز واشنطون على بناء الإمبراطورية من خلال القوة العسكرية إلى استنزاف موارد الدولة وحال دون تعزيز إمبراطوريتها الاقتصادية فى أمريكا اللاتينية وأسهم فى التراجع النسبى للولايات المتحدة بصفتها السوق الرئيسى للمنطقة ومصدر الواردات والصادرات لأمريكا اللاتينية (باستثناء المكسيك). كانت النتيجة أن أضحت آسيا وأوربا والشرق الأوسط وروسيا ودول أمريكا اللاتينية المجاورة شركاء تجاريين بتزايد. ومع تراجع أهمية أسواقها، فقدت الولايات المتحدة رافعتها وجزءا من نفوذها بخاصة فى المجالات السياسية. رفضت أمريكا اللاتينية حصار الولايات المتحدة لكوبا وضغوطها لعزل فنزويلا.

٣- أدت الطفرة فى أسعار السلع الأولية وصادراتها من أمريكا اللاتينية إلى زيادة فوائض الإقليم التجارية. وصل حجم احتياطاتها من العملات الأجنبية مستويات قياسية وبذلك قضت على نفوذ الولايات المتحدة من خلال صندوق النقد الدولى بخاصة ومؤسسات الإقراض الدولية الأخرى. ومع زيادة الطلب العالمى على الطاقة، والمعادن، والصادرات الزراعية، نوّعت أمريكا اللاتينية أسواقها، ومزوديها ومصادرها للتمويل الأجنبى، ومن المفارقات أنه فى حين أن أنظمة يسار الوسط اكتسبت استقلالا نسبيا عن الولايات المتحدة من خلال صادراتها من المعادن والمحاصيل الزراعية، فقد قوّت من وضع النخبة المصدرة للسلع الأولية، والذين ظلوا تاريخيا أكثر القطاعات ارتباطا بواشنطون.

من الطفرة إلى الأزمة الاقتصادية ٢٠٠٨

بحلول منتصف عام ٢٠٠٨، انتهى التقدم الذى حققته أنظمة يسار الوسط فى النصف الأول من ذلك العام ومعه الزيادة المستمرة فى أسعار السلع الزراعية والمعادن، ووفرة السيولة العالمية ونمو احتياطات العملات الأجنبية والتغيرات الاجتماعية المطردة. ركدت صادرات أمريكا اللاتينية ونموها واحتياطاتها فى مستهل الركود/ الكساد العالمى، وتراجعت توقعات أنظمة يسار الوسط بالبرازيل والأرجنتين وفنزويلا وغيرها من دول المنطقة، توقعاتها بمزيد من النمو.

ومن أجل فهم صحيح لديناميات العلاقات بين الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية فى عامى ٢٠٠٩/٢٠١٠، ينبغى تحليل ملامح عديدة للأزمة الرأسمالية الحالية. فبخلاف الأزمات الماضية، فقد ضرب الكساد الولايات المتحدة وأوربا بقوة أولا قبل أن ينتشر فى أمريكا اللاتينية. يعزى هذا جزئيا إلى الأزمة التى كانت أمريكا اللاتينية قد شهدتها مؤخرا (١٩٩٩- ٢٠٠٢) والتى كان لها وقع تقليل الروابط مع الولايات المتحدة، وثانياً، قلصت الطفرة الاقتصادية الدين العام الخارجى بالدولار وزادت من احتياطات العملات الأجنبية واستقرار صناديق النقد، مما أتاح لأنظمة أمريكا اللاتينية التخفيف من وقع الصدمات الاستهلاكية على الأقل من أكتوبر ٢٠٠٨ وحتى مارس ٢٠٠٩.

وصل الكساد إلى أمريكا اللاتينية بعد أوربا والولايات المتحدة حيث بدأ فى نوفمبر/ ديسمبر ٢٠٠٨ وتعمق فى فبراير/ مارس ٢٠٠٩، وذلك لأن بلدان المنطقة كانت قد نوعت أسواقها وحافظت أسواقها الآسيوية الجديدة على مرونتها لوقت أطول. أيضا، ونظرا لأن قطاع المضاربات فى أمريكا اللاتينية كان مازال هشا بعد انهيار ٢٠٠٠/٢٠٠١، فلم يكن قد «اندمج» مع فقاعة العقارات الأنجلو/أمريكية وبذا لم يصب سوى بأضرار أخف لدى انفجار الفقاعة فى ٢٠٠٧/٢٠٠٨، وعلى الرغم من خصوصيات اقتصاد أمريكا اللاتينية والأثر المتمايز للركود العالمى عليها يظل لب الموضوع هو أن الكساد العالمى كان له وقع قوى عليها طوال عام ٢٠٠٩، وبعده، وأن اعتقاد لولا داسيلفا فى عام ٢٠٠٨ بإمكان تحاشى البرازيل أسوأ مغبات الركود هو محض خيال.

الكساد ماضٍ فى الانتشار والتعمق فى أمريكا اللاتينية، وفى تقويض «ماكينات» نموها تحديدا - قطاع تصدير السلع الأولية. لن تجدى الفوائض المالية سوى تمويل مؤقت لبعض «حزم» الحوافز المنشطة لكنها غير كافية بإطلاقه لعكس انهيار جميع قطاعات التصدير، وجفاف القروض الخاصة، والاستثمارات الجديدة المحلية/ الأجنبية، وأولى دلالات هذا الكساد هو تدفقات رأس المال الضخمة إلى الخارج من قبل المستثمرين الذين توقعوا الأزمة، وأيضا تراجع الصادرات من حيث الكميات والقيمة. عمل انكماش عائدات الحكومة وبخاصة تلك التى كانت تشتق من أرباح التصدير على تقلص الإنفاقات العامة وإلى هبوط حاد فى الخدمات (التمويلات، الأنشطة العقارية، التجارة والنقل) والاستهلاك المحلى وكذلك الإنتاج المحلى: التصنيع، السيارات، المنسوجات.. إلخ.

كان نمو أمريكا اللاتينية طوال الخمس سنوات الأخيرة يعتمد بقوة على تمويل الدين العام والخاص. فى عام ٢٠٠٩، من المفترض أن يحين سداد ما يربو على ١٥٠ مليار دولار من دين البرازيل العام الذى يتجاوز التريليون دولار، وسيكون من المستحيل حتى على النظم النيوليبرالية المتطرفة فى أمريكا اللاتينية جمع أموال كافية فى السوق العالمى. ستتسبب ديون الشركات الضخمة الخاصة واسعة النطاق فى أمريكا اللاتينية، وبخاصة الديون الدولارية، فى مشكلة سيولة خطيرة وفى إفلاسات واسعة المدى بل إن الاحتياطات الكبيرة بالعملات الأجنبية فى بلدان مثل البرازيل وتشيلى ستتبخر فى حالة تجاوز الكساد عامى ٢٠٠٩/٢٠١٠. ستكون أمريكا اللاتينية بحاجة إلى ٢٥٠ مليار دولار لتسديد الديون المستحقة فقط، وهذه الأموال ليست متاحة داخليا أو خارجيا.

ومن الواضح أن مبلغ ١١,٢ مليار دولار الذى اعتمده بنك أمريكا اللاتينية الإقليمى Inter-American Bank لعام ٢٠٠٨ سيكون مجرد نقطة فى بحر بل إن تدفقات القروض الصينية الجديدة لن تكفى لملء الفجوة. بيد أن صندوق النقد الدولى عاد مرة أخرى للظهور على المشهد ووعد فى قمة مجموعة العشرين فى إبريل ٢٠٠٩ بإعادة رسملة مقدارها تريليون دولار وعلى الرغم من وعوده بعدم العودة إلى فرض سياساته السابقة الكارثية بإعادة الهيكلة إلا أن المرجح هو أنه

سيسير على نهجه السابق حيث تطلب من البلدان المقترضة منذ سبتمبر ٢٠٠٨، والتى زلزلتها الأزمة المالية، باقتطاعات من الموازنة وتجميد الأجور، والرواتب وزيادة معدلات الفائدة. كما أنه ينصح بعدم التحكم فى رءوس الأموال لأن ذلك سيقيد قدرة الأموال الأجنبية على الدخول إلى البلاد والهرب منها بسهولة. وهكذا، وكما حدث فى الماضى فى أنحاء أمريكا اللاتينية، يتربص مأزق الديون - ومعه نهاية المبادرات السياسية الداخلية المستقلة - ببلدان المنطقة.

لا يعنى وصول الكساد الكوكبى متأخرا إلى بلدان أمريكا اللاتينية أن مغباته ستكون أقل أو أنه سينتهى أسرع. يرجع ذلك إلى أن أنظمة يسار الوسط الحاكمة لم تفعل شيئا لتعميق الأسواق الداخلية أو تنويع صادراتها، بل إنها أعادت التركيز مجددا على صادرات السلع الأولية وذلك من أجل استغلالها ارتفاع أسعارها فيما بين عامى ٢٠٠٣ و٢٠٠٨، كما أنها، وعلى الرغم من أنها احتفظت بالقطاعات الاستراتيجية المملوكة للأجانب التى خصخصتها فقد فشلت فى تنويع اقتصاداتها مما أضعف الرافعات الاقتصادية التى كان بإمكانها إنعاش الاقتصاد. كما عمل وجود البنوك تحت سيطرة القطاع الخاص الأجنبى، على تقييد القروض إلى القطاع الإنتاجى، ويقتصر تدخل الدولة على تحويل قروضها واستثماراتها إلى القطاعات الخاصة وتعتمد على استعداداتها للاستثمار فى أنشطة إنتاجية تولِّد الوظائف. وفى ظل تلك الأوضاع ينبغى على يسار الوسط إجراء التأميمات مرة أخرى من أجل الاستثمار بهدف التعافى والتركيز على مشروعات عامة جديدة فى البنية الأساسية وفرض قيود على رأس المال، وتعليق تسديد الديون مع وجود عجوزات مالية واسعة المدى من أجل تلافى الكساد.

تقييم الأوضاع الحالية:

لابد من القيام بتحليل واقعى للقوى السياسية/ الاجتماعية المناهضة للرأسمالية كما توجد اليوم، واحتمالاتها للتنامى فى المستقبل القريب من أجل مناقشة الفرص المتاحة للسياسات التصحيحية. ينبغى أن نأخذ فى الحسبان التناقض اللافت بين «الظروف الموضوعية» المواتية لذلك التنامى (الركود/ الكساد الرأسمالى المستطال

والمتعمق) وتطور الظروف «الذاتية» الضعيف وغير المتوازن (الحركات الجماهيرية المنظمة أو الأحزاب المناهضة للرأسمالية). بتعبير آخر، نشهد الآن فترة غير مستقرة فيها الرأسمالية والاشتراكية ضعيفتان. يظل السؤال هو أى جانب سيكون بمقدوره التدخل، وإعادة تنظيم قواه وتشكيلها من أجل التغلب على الطرف الآخر.

يتطلب هذا قائمة بميزات ومثالب كل طرف، من أجل تقييم النتائج المحتملة للصراعات والمواجهات المستقبلية فى زمن يتعمق فيه الركود العالمى.

يشمل «اليسار» فى خطوطه العريضة نظام حكم أوجو تشافس، والتنظيمات الاجتماعية الطبقية الحضرية والريفية المستقلة، وحركات الفلاحين والهنود، وحركات المقاومة فى كولومبيا، والاتحادات العمالية المستقلة المقاتلة، والأحزاب السياسية القومية والماركسية فى أنحاء المنطقة. واجه اليسار فى غضون العشرين عاما الماضية، عدة هزائم تكتيكية، حيث تراجع أحيانا، واختفت بعض تنظيماته. وعلى الرغم من ذلك، فإنه لم يواجه طوال هذين العقدين، أية هزائم استراتيجية تاريخية - كما حدث لدى استيلاء العسكر على السلطة فى البرازيل (١٩٦٤) وبوليفيا (١٩٧١)، وأرجواى (١٩٧٢) وتشيلى (١٩٧٣) والأرجنتين ١٩٧٦، - هزائم دمرت تنظيماته الجماهيرية وشرذمت كوادره وقياداته. الأحرى أنه، وخلال تلك الفترة أبقى على استمراريته، وراكم الخبرات، وقام بتثقيف أتباعه، وأعاد ترتيب تنظيماته. انتقل اليسار، فى ڤنزويلا، من المعارضة إلى الحكم (١٩٩٩)، وتغلب على الانقلابات، وحملات زعزعة الاستقرار الخارجية ومؤامرات أصحاب الشركات. مولّت حكومة تشافس اقتصادا ديناميا متنوعا، ونفذت برامج للرفاه الاجتماعى، وأقامت حزبا اشتراكيا جماهيريا (PSUV).

برهنت الحركات اليسارية على قدرتها على حشد جماهير غفيرة من داعميها فى مناسبات حاسمة عديدة من أجل الإطاحة بالرؤساء العملاء المنتخبين، وللدفاع عن الرؤساء اليساريين (ڤنزويلا) ومن يسار الوسط (بوليڤيا) والمشاركة فى تظاهرات عمت الشوارع وتنظيم حروب الشوارع التى كان يعوزها التنظيم.

بيد أن مسار الحركات الجماهيرية لم يستمر فى التصاعد إذ إن غالبية تلك الحركات الناجمة حدثت ما بين عامى ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ وتبع ذلك تراجع نسبى فى الأعوام الثلاثة السابقة على الركود العالمى الحالى. وهن اليسار نتيجة لطفرة السلع الأولية. نجم عن التعافى الرأسمالى الوجيز والزخم فى آن، فيما بين عامى ٢٠٠٤ و٢٠٠٨ (حتى سبتمبر) تولى أنظمة إصلاحية من يسار الوسط مثل نظام كوريًا، موراليس، ولولا، وأيضا أنظمة يمينية.

أما جانب اليسار الضعيف وبخاصة أثناء أزمة الركود العالمى، فهو تشظيته وتشرذمه والصراع الداخلى بين الأحزاب اليسارية فى أمريكا اللاتينية مما أدى إلى الحد من قدرتها على التنافس على السلطة. أُضعفت الحركات الجماهيرية والاتحادات العمالية وتشرذمت، وسيطرت أنظمة يسار الوسط على قطاعات من قياداتها التى استخدمت تلك الحركات لتحييد التعبئة الجماهيرية وعدم تسييس تلك الحركات. سيطر لولا على كثير من قيادات الاتحادات العمالية (عين أحدهم وزيرا للعمل) وأضعفها من خلال تقييد المساعدات المالية والحنث بالوعود، والقمع، وتحويل مسار مليارات الريالات البرازيلية إلى النخبة المصدرة للسلع الزراعية. وفيما يتعمق الركود وتتراجع الصادرات الزراعية ويرتفع معدل البطالة سيزداد استياء الجماهير ويجد لولا نفسه فى مأزق حاد.

عادت الحركات اليسارية فى ظل الأنظمة اليمينية، وأنظمة يمين الوسط بكولومبيا وبيرو وتشيلى، وأمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبى، عادت إلى اكتساب وضعها الاجتماعى، والسياسى فى بعض الحالات. تتحدى النضالات اليسارية داخل الدوائر الانتخابية وخارجها هيمنة النيوليبرالية وبخاصة فى كولومبيا وبيرو حيث أنتجت حركات جماهيرية من الفلاحين وداخل المناطق الحضرية. تحدت هذه الحركات الدولة حول توزيع الثروة العامة وتدمير البيئات والاقتصادات المحلية من قبل الشركات الضخمة متعددة الجنسية، ومن المحتمل أن يؤدى انهيار أسعار السلع الأولية وتنامى البطالة إلى خلق «سلطة مزدوجة» على أساس تكتلات القوة

فى مختلف المناطق.

جلية هى مواطن الضعف الأساسية فى الحركات الاجتماعية. إذ إن قياداتها وقواعدها تتبع مختلف القطاعات وتعوزها البُنى القومية. فحتى حينما تتبنى برامج عامة تشمل المجتمع بأكمله، فإن قياداتها تعوزها مصادر التمويل المستقلة والموارد المادية الكافية للإنفاق على بنى كوادر قومية. كما أنها تفتقد التدريب وليس لديها برنامج للاضطلاع بالسلطة السياسية. وفيما تكتسب النفوذ والدعم الجماهيرى تنزع للتوجه نحو قيادات يسار الوسط السياسية الذين أثبتوا تكرارا أنهم مع اليسار وهم خارج السلطة، ومع اليمين لدى إمساكهم بالسلطة.

يعنى انتهاء طفرة السلع الأولية ارتفاع معدل البطالة بين عمال المناجم، والنفط والعمال الزراعيين المركزين فى جماعات متسقة لها تقاليدها الخاصة بالصراعات الطبقية، وتنظيماتها، ووعيها المستقل، ومن ثم، فمن المحتمل اندلاع حركات احتجاج منعزلة فى مختلف المناطق. كما أن الانكماش الحاد فى الصادرات وفى سوق الاستهلاك المحلى سيؤدى إلى تزايد البطالة بين عمال الصناعات وبخاصة فى مجال السيارات والصناعات ذات الصلة بها، مما يفتح الباب أمام تنظيمات العمال العاطلين للقيام باحتجاجات مباشرة. يؤدى تقلص عائدات الدولة التى تعتمد على الضرائب التى تجبيها من الصادرات الزراعية والمعدنية إلى الاستغناء عن عدد كبير من موظفى الدولة وتجميد التعيينات الجديدة، ويعنى هذا ألا يجد عشرات الآلاف من شباب الخريجين من الجامعات وكليات المعلمين والمعاهد التقنية ومدارس السكرتارية، لا يجدون عملا مما سيوجد جيشا محتملا هائلا من الشباب ممن لا مستقبل لهم مستعد للالتحاق بالمنظمات والنزول إلى الشارع.

سيثبط الركود/ الكساد العام الهجرات الدولية ويتسبب فى رجوع المهاجرين، مما يعنى خسارة كبيرة فى تحويلات المهاجرين وتتعمق بذلك المصاعب والتوترات وضرورة النضال فى الوطن. كما أن شباب العاملين الذين سدّت أمامهم سبل الهجرة لابد وأن يجندوا فى صفوف الحركات الراديكالية للعاطلين.

ليس ثمة شك فى تعاظم الضغوط من أسفل. لكن فى غياب تنظيمات نضالية متجذرة بين الشباب فى الأحياء المختلفة، وبين الطلبة المهنيين، وبين العاملين فى الأنشطة «غير الرسمية»، فبإمكان الغضب والاستياء أن يكتسبا أشكالا لا سياسية عديدة، بل حتى أشكالا رجعية. سيتصاعد معدل الجريمة فلكيا وبخاصة فى مجال المخدرات والدعارة والهجوم والخطف، والأنشطة الميلشياوية اليمينية. بتعبير آخر، بإمكان نفس الملابسات الموضوعية لحالات اليأس الاقتصادى والإحباط الذاتى أن تؤدى إلى ردود أفعال اجتماعية، وسياسية / لا سياسية متشعبة. إن ظهور الوعى المناهض للرأسمالية مشروط بالحضور الفاعل والروابط الوثيقة للتنظيم اليسارى بالنضالات اليومية.

علاقات أمريكا اللاتينية بإمبراطورية الولايات المتحدة:

يصنع قرارات السياسة الخارجية للولايات المتحدة وبخاصة القرارات «اليومية» موظفو الدولة الدائمون (البنتاجون، وزارة الخارجية، السى آى إيه، ووزراء الخزانة) ويتخذ هؤلاء ٩٠٪ من قرارات السياسة الخارجية حيث يشكلون غالبية ساحقة من العاملين الذين يقومون بجمع المعلومات، وتحضير أوراق السياسات، وتحديد الخيارات. يعنى هذا أن ثمة استمرارية هائلة فى السياسات وطرق العمل، والاستراتيجيات والتحالفات، وفوق كل هذا المصالح التى يجب السعى إلى تحقيقها والخصوم الذين ينبغى الهجوم عليهم.

تُحدَّد استمرارية سياسة الولايات المتحدة تجاه أمريكا اللاتينية، حصريا، من خلال الحاجة إلى الدفاع عن إمبراطوريتها الاقتصادية والعسكرية، وهزيمة أعدائها وتدميرهم، والتفوق على منافسيها. يقتضى الدفاع عن الإمبراطورية وتوسيعها: (١) الحفاظ على مواقعها الاقتصادية المهيمنة (٢) زيادة الروابط الاقتصادية والأرباح والفوائد والعائدات الريعية وتحويل رءوس الأموال والديون إلى الحد الأقصى (٣) الإبقاء على التحكم فى الأنشطة الاقتصادية الاستراتيجية والشركاء التجاريين. يحافظ على الهيمنة العسكرية من خلال عقد المعاهدات العسكرية

وإنشاء القواعد والمناورات العسكرية المشتركة مع «قيادات عسكرية محلية». أما الهيمنة السياسية فتتحقق من خلال ضمان مسئولين سياسيين محليين على استعداد لتوسيع سلطة الولايات المتحدة العسكرية والاقتصادية أو تعزيزها والاندماج معها.

مفتاح نجاح إمبراطورية الولايات المتحدة «الكلونيالية الجديدة» هو تجنيدها لأنظمة متعاونة /عميلة والتحكم فيها. تقوم تلك الأنظمة بأداء جميع «وظائف الدولة الكلونيالية» وتسهل الاستغلال الاقتصادى، وقمع المقاومة وتوفير القوة العسكرية للتدخلات الإمبريالية. وبدون تلك الأنظمة العميلة وداعميها من الطبقات الحاكمة، ستنكمش سلطة واشنطون الإمبريالية ويتراجع نفوذها الإقليمى على السياسة الاقتصادية ، ولن يكون أمامها سوى اللجوء إلى التدخل العسكرى المباشر المكلِّف والمحفوف بالمخاطر، أو الاكتفاء بدور هامشى.

تتأثر علاقات الولايات المتحدة/ أمريكا اللاتينية بعمق بالملابسات الاقتصادية العسكرية الطارئة مثل: الحرب والسلام، الطفرات الاقتصادية والركود الاقتصادى، الأزمات الاقتصادية، الثورات والانتفاضات، والانقلابات الرجعية. يعتمد فهم تلك العلاقات اليوم على البنية الإمبريالية والمستجدات المعاصرة (الركود/ الحروب المتعددة).

قامت طفرة أمريكا اللاتينية الاقتصادية ما بين عامى ٢٠٠٣- ٢٠٠٨ على زيادة، صادراتها مما أدى إلى زيادة عائداتها واحتياطاتها المالية، وتقليص اعتمادها على المؤسسات المالية التى تتحكم فيها أوربا والولايات المتحدة مثل صندوق النقد الدولى. أمدت «الموارد المالية الداخلية» المتعاظمة وتنوع الشركاء التجاريين حكومات أمريكا اللاتينية بالأساس لمزيد من المرونة السياسية وأتاحت وجود سياسة خارجية تقوم على مزيد من التوجهات القومية. وفى بعض الحالات، ومثلما حدث فى فنزويلا، دعم هذا الوضع معارضتها الصريحة لمؤسسات الولايات المتحدة الإمبريالية، وسياساتها ومصالحها.

أدت جهود الولايات المتحدة العسكرية الإمبريالية من أجل بناء إمبراطوريتها التى بدأت بغزو العراق عام ٢٠٠١ واستمرت حتى الوقت الراهن إلى مزيد من ضعف علاقات الولايات المتحدة فى أمريكا اللاتينية. ونظرا لتركز غالبية الموارد السياسية/ العسكرية فى الشرق الأوسط، وبخاصة فى العراق وأفغانستان فقد خفّت ضغوط الولايات المتحدة على أمريكا اللاتينية فيما أضعفت الحروب المستطالة الدعم المحلى لأية تدخلات عسكرية جديدة بأمريكا اللاتينية. أدت مليارات الدولارات التى أُنفِقت على بناء الإمبراطورية بالقوة العسكرية إلى تحويل استثمار الأموال بعيداً عن توسيع الإمبراطورية وترسيخها فى بلدان أمريكا اللاتينية.

حدثت الإطاحة المتزامنة بأنظمة أمريكا اللاتينية العميلة فى التسعينيات فى وقت لم يكن وضع الولايات المتحدة يسمح لها بالتدخل من أجل إعادتها، اكتفت بدعم «يسار الوسط» البازغ بصفته يمثل شرا أقل ويحول دون وصول البدائل الراديكالية الاشتراكية إلى الحكم. ومعاً، عمل فقدان الولايات المتحدة للأنظمة العميلة، وتنامى الحركات الاجتماعية، وانتصارات يسار الوسط، والحروب الإمبريالية، والطفرة الاقتصادية فى أمريكا اللاتينية على إطلاق عملية تحالفات جديدة بين الولايات المتحدة وبلدان أمريكا اللاتينية مما نجم عنه طيف اسع من العلاقات بدءا من العلاقات المستقلة (ڤنزويلا) والرأسمالية التنافسية المستقلة ذاتيا (البرازيل) والناقدة مع استقلال ذاتى (بوليڤيا) إلى العميلة فى مجالات انتقائية (تشيلى) والعميلة كليا (المكسك وبيرو وكولومبيا).

شيدت ڤنزويلا قيادتها للقطب القومى البديل فى أمريكا اللاتينية فى رد فعل على تدخل الولايات المتحدة وحافظ تشافس على وضعها المستقل من خلال إجراءات قومية للرفاه الاجتماعى الأمر الذى أدى إلى توسيع قاعدة دعمه الجماهيرية. دعم موقف ڤنزويلا المستقل وموّله الطفرة فى أسعار السلع الأولية والنفط. تطورت جدلية الصراع الڤنزويلى/ الأمريكى فى سياق ضعف الولايات المتحدة اقتصاديا وحروبها مفرطة التوسع فى الشرق الأوسط من ناحية، والازدهار

الاقتصادى فى فنزويلا الذى أتاح لها اكتساب حلفاء إقليميين دوليين.

لحقت بالولايات المتحدة خسائر كبيرة، إذ هُزِم اقتراحها بخصوص اتفاقية التجارية الحرة مع دول أمريكا اللاتينية ومحاولتها لتمويل عناصر للإطاحة بتشافس وكذلك جهود وزارة خارجيتها لعزل فنزويلا. انضمت بعض الأقاليم والبلدان التى اعتادت تاريخيا أن تكون خاضعة للسيطرة الأمريكية، مثل أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبى، إلى منظمة «بتروكاريبى» التى أطلقتها فنزويلا وأخذت تتلقى نفطا بأسعار مدعومة كجزء من الاتفاقيات الجديدة للتجارة والمساعدات . أقامت فنزويلا أيضا منظمة AIBA التى تعمل على إدماج المنطقة وإقامة مشاريع مشتركة على نطاق واسع.

تجسدت النزعة التنافسية المستقلة ذاتيا بأمريكا اللاتينية فى البرازيل، التى قامت، وقد ساعدتها الطفرة الهائلة فى الصادرات الزراعية والمعدنية، بلعب دور لافت فى مشهد التجارة والاستثمار العالمى فيما أخذت تعمق من توسعها الاقتصادى بين جيرانها الأصغر والأضعف مثل باراجواى وبوليفيا والإكوادور وأرجواى. ومثل غيرها من بلدان منظمة BRIC التى تضم البرازيل روسيا والصين والهند، تشكل البرازيل جزءا من قوى بازغة توسعية جديدة عازمة على التنافس مع الولايات المتحدة ومشاركتها فى السيطرة على موارد وأراضى البلدان الأصغر فى أمريكا اللاتينية. تشارك البرازيل فى ظل حكم لولا، رؤية واشنطون الإمبريالية (وتدعمها قواتها المسلحة)، وفى نفس الوقت فهى تنافس الولايات المتحدة على السيطرة. كما تسعى البرازيل إلى تكوين تحالفات إمبريالية خارج المنطقة فى أوربا (مع فرنسا بشكل أساسى) وتستخدم المنتديات الإقليمية والاتفاقيات الثنائية مع الأنظمة القومية من أجل إيجاد «توازنات» فى وجود روابطها الاقتصادية القوية مع رأس المال النقدى الأوربى الأمريكى متعدد الجنسية.

فى الطرف النقيض توجد الأنظمة العميلة فى كولومبيا والمكسيك وبيرو التى تظل ثابتة فى ولاءاتها للإمبريالية وتشكل حلفاء واشنطون الذين يعتمد عليهم فى عداواتهم لحكم تشافس القومى والداعمين الأوفياء لاتفاقيات التجارة الثنائية مع الولايات المتحدة.

تتأرجح بقية بلدان المنطقة ومن بينها تشيلى والأرجنتين بين تلك الكتل الثلاث وترتجل سياساتها وفقا للظروف القائمة. بيد أننا، يجب أن نوضح بجلاء أن تلك البلدان جميعها بدءا من القوميين الراديكاليين ووصولا إلى المتواطئين الإمبرياليين تعمل من خلال اقتصاد رأسمالى ونظام طبقى مازالت فيه علاقات السوق والطبقات الرأسمالية اللاعبين المركزيين.

تأثير أزمة ٢٠٠٩ الرأسمالية على علاقات الولايات المتحدة/ أمريكا اللاتينية:

لم يأت انتخاب أوباما بأية تغييرات فى بنية إمبراطورية الولايات المتحدة، أو جهازها السياسى/ العسكرى، أو مصالحها الاقتصادية بخاصة. الأحرى أن الذى تغير هو الموارد والقدرات المتاحة للولايات المتحدة فى مسعاها لتنفيذ سياساتها الإمبريالية فى أوضاع الركود الاقتصادى العميق بالولايات المتحدة وتصاعد عملياتها الحربية بالشرق الأوسط وأفغانستان وجهات أخرى.

يقرر سياسة الولايات تجاه أمريكا اللاتينية مجلس وزراء عازم على المضى فى سياسة كوكبية لبناء الإمبراطورية من خلال القوة العسكرية. يشغل مناصب السياسة الخارجية الرئيسية، أشخاص عُرِفوا بنزوعهم العسكرى مثل مستشار الأمن القومى ورؤساء السى آى إيه ووزير الدفاع، و وزيرة الخارجية وسفيرة الولايات المتحدة بالأمم المتحدة، وجميع هؤلاء ارتبطوا عن كثب بالسياسات العسكرية لبناء الإمبراطورية فى إدارتى بوش وكلينتون. بيد أنه، وبخلاف نظامى بوش وكلينتون، قدِم نظام أوباما إلى السلطة فى ظل قيود مادية حادة قيدت قدرته على فرض إرادته على نصف الكرة الجنوبى:

١- عزلة الولايات المتحدة النسبية من حيث «الأنظمة العميلة» بخلاف كلينتون

الذى حكم أثناء «عصر العشرين عميلا»، وبوش الذى تمكن، ولفترة وجيزة بعد ٩/ ١١، من حشد رؤساء أمريكا اللاتينية (باستثناء تشافس) خلف الحرب على الإرهاب.

٢- أتى أوباما إلى السلطة بعد فترة خمس سنوات من النمو السريع فى أمريكا اللاتينية، وأيضا فترة من الاستقلال الذاتى النسبى ترسخ فيها القطب البديل المعادى للإمبريالية بقيادة تشافيس.

٣- يواجه أوباما ركودا داخليا حادا فيما يعد بتصعيد الحرب على أفغانستان ويؤازر مزيدا من المواجهات العسكرية فى الشرق الأوسط (فلسطين، لبنان، وإيران بخاصة).

٤- يواجه أوباما ضغوطا من أجل فرض حمايات جمركية فيما تتعمق الأزمة الاقتصادية مما يضعف أية محاولة لإحياء اتفاقيات «التجارة الحرة».

٥- هروب رأس المال الأمريكى إلى خارج أمريكا اللاتينية.

وعلى النقيض، يجبر ضغط إغلاق المصانع والمؤسسات حكومات أمريكا اللاتينية على تأميم ما أفلس منها. بل إن «اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية» ستفقد أهميتها إذا لم يوافق الكونجرس الأمريكى على المعاهدة مع كولومبيا. أدت اتفاقية NAFTA للتجارة الحرة مع المكسيك إلى تدفق واردات الأطعمة الأمريكية المدعومة على المكسيك، فيما أدت صناعة قطع السيارات بالمكسيك والتى تباع بالداخل الأمريكى إلى مطالبات من جانبى الحدود بتعديلها.

ستكون «خطة كولومبيا» بمثابة مرتكز رجعى لسياسة أوباما الإمبريالية فى أمريكا اللاتينية لمجابهة نفوذ ڤنزويلا فيما ستستخدم اتفاقيات التجارة الحرة مع تشيلى وبيرو ومنطقة الأنديز لمجابهة بوليڤيا. يحتمل أن تشمل المبادرات الدبلوماسية الجديدة مع البرازيل الاعتراف بنظام لولا كقوة إقليمية إمبريالية.

وبشكل عام، تمثل أمريكا اللاتينية أولوية من المستوى الخامس فى أجندة أوباما الإمبريالية: فالأولوية رقم واحد هى إعادة تشييد أسس الإمبراطورية الداخلية

المتدهورة، تليها شن هجمات جديدة فى جنوب آسيا والشرق الأوسط، ثم محاولة تنسيق السياسات الاقتصادية والعسكرية مع أوربا واليابان لمجابهة الركود العالمى وضمان تدخلات عسكرية إمبريالية جماعية. أما المستوى الرابع فهو التفاوض مع الصين حول الخلل الحاد فى التوازنات التجارية بين البلدين وتمويل الديون. وفى النهاية، سيولى أوباما ما تبقى من اهتماماته إلى أمريكا اللاتينية ويمنحها ما تبقى من موارده التى سيخصص لها بقايا الاستخبارات العسكرية، والديبلوماسية بعد اكتفاء جميع المجالات الأخرى.

وعلى الرغم من ذلك فمازال لدى الولايات المتحدة آلات وأصول غير هينة تمارس بها سطوتها فى أمريكا اللاتينية وأولها التنويعة الرهيبة من حلفاء أوباما السياسيين الراسخين على قمة البنية الطبقية فى أنحاء أمريكا اللاتينية وتتضمن المصرفيين ورجال الصناعة، ومصدرى السلع الزراعية والمعادن، والتنفيذيين متعددى الجنسية الذين يسيطرون على الاقتصادات ويؤثرون على غالبية الحكومات بما فيها حكومات يسار الوسط ويتحكمون فى أقاليم ومدن عديدة.

ستعمل واشنطون، فى وجود القيود التى تفرضها ظروفها عليها، من خلال العملاء/ الحلفاء المحليين فى النظام الاقتصادى من أجل تقويض أعدائها وتمويل أصولها من السياسيين. وعلى حين أن جيش الولايات المتحدة قد تمدد فى أنحاء إمبراطوريتها إلى حد الإفراط الموهن، فمازالت تمتلك أصولا بشرية فى جيوش أمريكا اللاتينية بإمكانها تحريكهم فى الأوقات المواتية. ستكون الاستراتيجية الرئيسية فى هذه الفترة هى العمل من خلال بُنى خفية، وجمعيات مدنية قانونية، وستعتمد الولايات المتحدة على المنظمات غير الحكومية، والأحزاب السياسية، والحركات المدنية والاتحادات التجارية اليمينية من أجل تقويض الأحزاب والحكومات القومية والحركات الشعبية، وبالضرورة، ستقوم واشنطون بمبادرات ديبلوماسية ودية تجاه البرازيل بعامة ولولا بخاصة.

وعلى الرغم من ذلك فإن لليسار فى أمريكا اللاتينية فرصاً سياسية غير عادية:

يضعف فرط تمدد الولايات المتحدة خارج أمريكا اللاتينية من قوة حلفائها من الطبقة الحاكمة بالداخل، كما أن هزيمة عملائها فى النصف الأول من هذا العقد والتباعد النسبى ليسار الوسط عنها أضفى الشرعية على السياسات المناهضة للولايات المتحدة والإمبريالية. هذا علاوة على أن انتشار الركود العالمى إلى أمريكا اللاتينية سيعمل على تآكل الدعم للنظام الرأسمالى فى أوساط عمال بالقطاع الخاص والطبقة المتوسطة الدنيا والاتحادات التجارية وموظفى القطاع العام. كما أن زوال أيديولوجيا السوق الحرة سيعمل على إضعاف اليمين المتشدد، مؤقتا على الأقل، إلى أن ينظم نفسه كيمين دولة رأسمالى قامع.

- ٦ -

الفصل السادس

سياسة أوباما فى أمريكا اللاتينية

يحتاج المرء من أجل فك شفرة المحتوى الحقيقى لسياسة نظام أوباما تجاه أمريكا اللاتينية تفحص أولويات سياساته الخارجية، وتوزيع حصص الموارد المالية والتزامات السياسة العامة وتجاهل خطابه الدبلوماسى عديم القيمة. كان أول إجراء مهم يتسق مع سياساته العسكرية الكوكبية هو عسكرة الحدود المكسيكية الأمريكية وتخصيص نصف مليار دولار على شكل مساعدات عسكرية وأخرى ذات صلة لنظامها اليمينى. إن بؤرة سياسة البيت الأبيض تجاه النظام المكسيكى والكولومبى وتركيزه على مشكلة المخدرات والعنف المرافق لها، ذات طبيعة عسكرية مع تجاهل لجذورها البنيوية الاجتماعية الاقتصادية: واجه ملايين الشباب من الفلاحين وصغار المزارعين الإفلاس والبطالة والفقر نتيجة اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (NAFTA) التى أوجدت معيناً هائلاً للمجندين فى تجارة المخدرات وترويجها.

أغلق طرد مئات الآلاف من العمال المكسيكيين المهاجرين من الولايات المتحدة وعسكرة الحدود فرصة هائلة أمام الفلاحين المكسيكيين الفارين من الفقر المدقع وعالم الجريمة. وبالتقابل مع الاتحاد الأوربى الذى أمد البلدان الأقل تنافسية مثل إسبانيا واليونان والبرتغال وبولندا بعشرات مليارات اليورو لدى دخولها إلى الاتحاد، لم تزود الولايات المتحدة المكسيك بأية أموال تعويضية لرفع مستوى تنافسيتها الإنتاجية وتوفير فرص العمل لشعبها.

حاليا، يتلقى النظام الكولومبى العسكرى الذى اشتهر بانتهاكاته لحقوق الإنسان أكبر قدر من المساعدات الأمريكية العسكرية بين جميع بلدان أمريكا اللاتينية. مولت الولايات المتحدة، بمقتضى «خطة كولومبيا» برنامجا لمكافحة التمرد حيث تلقت بوجوتا ما يربو على خمسة مليار دولار، وأكثر التكنولوجيات العسكرية تطورا وآلاف المستشارين العسكريين الأمريكيين والمرتزقة المتعاقدين من الباطن. إن دعم

أوباما للنظام الكولومبى اليمينى جاء كرد فعل على ظهور حكومات راديكالية شعبوية منتخبة ديموقراطيا فى الإكوادور وفنزويلا.

يدفع سياسات أوباما تجاه أمريكا اللاتينية تبنيه لأولويات إدارة بوش العسكرية بما فى ذلك حصارها لكوبا وعدوانيتها لتوجهات فنزويلا القومية. وعلى حين أن أوباما خفف القيود على سفر الكوبيين الأمريكيين وتحويلاتهم المالية، فليس ثمة مبادرات اقتصادية جديدة لرفع الحصار. وعلى الرغم من دعمه الخطابى للتجارة الحرة، يتمسك أوباما بالحصص النسبية والتعريفات الجمركية على الواردات التنافسية من البرازيل، بل إنه أضاف إجراءات حماية ضد الشاحنات المكسيكية وسائقيها.

يشكل مسعى أوباما الذى لا يتزعزع لبناء الإمبراطورية بالقوة العسكرية فى وقت تعانى فيه الولايات المتحدة من الركود الاقتصادى فى الداخل، يشكل الأساس

لفهم علاقات واشنطون الحالية. تعكس عدم قدرته على تخصيص بعض الموارد الاقتصادية لأمريكا اللاتينية أو عدم رغبته فى ذلك وإصراره على تقديم المساعدات العسكرية والمادية لحكومتى كولومبيا والمكسيك، تعكس مقاربته العسكرية لأمريكا اللاتينية. أما أكثر ما يلفت النظر فى سياسة نظام أوباما «التقدمى» تجاه أمريكا اللاتينية فهو أنها تمثل استمرارا لسياسات إدارة بوش الرجعية فى جميع المجالات الاستراتيجية تقريبا التى تشمل:

١- المستوى جد المنخفض لأولوية أمريكا اللاتينية فى سياسة الولايات المتحدة الكوكبية.

٢- تأكيد الولايات المتحدة على فرض التعاون العسكرى (الأمنى) لحل مشكلة تهريب المخدرات وتجاهلها التام لأى حلول اجتماعية/ اقتصادية للحد من الفقر وتخطيط برامج لعلاج الإدمان.

٣- التعاون الوثيق مع الأنظمة اليمينية المتطرفة فى المنطقة مثل حكومتى المكسيك وكولومبيا.

٤- استمرار الحصار الاقتصادى على كوبا.

٥- موقف أوباما المزدوج إذ إنه يتحدث عن الأسواق الحرة فيما يطبق إجراءات الحماية الجمركية.

٦- تمويل الولايات المتحدة لصندوق النقد الدولى وتقوية دوره كآلة للتوسع الإمبريالى.

٧- سياسة الولايات المتحدة لدق الأسافين بين أنظمة الوسط مثل تلك التى تحكم فى البرازيل والأرجنتين وأورجواى وتشيلى وأنظمة اليسار ويسار الوسط القومية فى ڤنزويلا وبوليڤيا والإكوادور ونيكاراجوا.

٨- دعمها للنخب الإقليمية الانفصالية من أجل زعزعة حكومات يسار الوسط فى بوليڤيا والإكوادور وڤنزويلا.

بتعبير آخر، تبنى نظام أوباما جوهريا أجندة إدارة بوش الاستراتيجية وقام

بعمل بعض التعديلات الثانوية على أساس تراجع قوة الولايات المتحدة وسطوتها. فعلى حين مضى يردد مطالبات الولايات التى عفا عليها الزمن بتحول كوبا إلى الرأسمالية (أسماها الانتقال إلى الديمقراطية) كشرط لإنهاء الحصار، قام بتخفيف القيود بدرجة طفيفة حيث سمح للأسر الكوبية فى الولايات المتحدة بزيارة أقاربهم فى كوبا وتحويل النقود إليهم. كما أن وزارة الخارجية أصبحت أقل اعتمادا على لغة التحدى المستفزة وأطلقت مبادرات ودية تجاه أنظمة الوسط حيث استقبل البيت الأبيض لولا دا سيلفا (مارس ٢٠٠٩) وحضر بايدن، نائب الرئيس، اجتماعا مع رؤساء يسار الوسط فى تشيلى (مارس ٢٠٠٩). لم يساعد لجوء أوباما إلى «القوة الناعمة» دون أن يدعمها بأية مبادرات اقتصادية ومع استمراره فى السياسات الأساسية لبوش، لم يساعده على كسب أى حلفاء جدد. كما أن أوباما عمل على تسهيل بعض التغييرات السلبية التى أدت إلى إلحاق الضرر بوضع أمريكا اللاتينية المالى والتجارى، بأكثر مما فعله سلفه. مثلا، استخدم نظام أوباما مبالغ مالية هائلة من صناديق الائتمان من أجل كفالة المؤسسات والبنوك الرأسمالية المتعثرة وأدى ذلك إلى الصعوبة التى يواجهها مصدّرو أمريكا اللاتينية فى مبيعات سلعهم. علاوة على ذلك، أدت مطالبات نظام أوباما للقطاع المالى بتوسيع احتياطاتهم الرأسمالية وتوجيهها إلى إقراض السوق المحلى – أدت إلى أن تسحب البنوك أرصدتها من فروعها فى أمريكا اللاتينية على حساب المقترضين من أهالى تلك البلاد مما أدى إلى توسيع أثر الركود وتعميقه. كما أن الإجراءات التى اتخذها أوباما لحماية السوق الأمريكى التى تناقض حديثه المؤيد للتجارة الحرة كان لها آثار شديدة السلبية على أمريكا اللاتينية. فعلاوة على دعم الديمقراطيين لمصدرى السلع الزراعية بعشرين مليار دولار ومنحهم مليارات عديدة دعما لصناعة السيارات، وفى وجود هذا التيار المتصاعد من إجراءات الحماية، يُجبر نظام أوباما دول أمريكا اللاتينية على البحث عن شركاء تجاريين جدد، ومصادر جديدة للتجارة والائتمان. وهكذا، وفى ظل هذا الركود، تجد دول أمريكا اللاتينية نفسها فى

مواجهة موجة عارمة من الإفلاسات والإغلاقات، والاستغناء عن العاملين، والبطالة والفقر وما يتبع ذلك من إضرابات واحتجاجات جماهيرية.

إن هشاشة اقتصاد أمريكا اللاتينية وتعرضه للمخاطر فى مواجهة الأزمة العالمية نتيجة مباشرة لبنية الإنتاج واستراتيجيات التنمية التى تتبناها المنطقة. حدثت إعادة هيكلة اقتصادات المنطقة وفقا للنموذج النيوليبرالى فيما بين منتصف السبعينيات وطوال التسعينيات بحيث ضعف القطاع المملوك للدولة نتيجة خصخصة جميع قطاعات الإنتاج الرئيسية بما فى هذا قطاعات المال والائتمان والتعدين الاستراتيجية مما أدى إلى تزايد المخاطر وتركيز الدخل والملكية فى أيدى نخبة صغيرة أجنبية ومحلية. فاقم هذا الوضع الطفرة التى شهدتها صادرات السلع الأولية وأسعارها ما بين مطلع عام ٢٠٠٣ ومنتصف ٢٠٠٨. كما أن التحول الكبير إلى استراتيجية للتصدير تعتمد على السلع الأولية أعد المشهد للانهيار. وكانت الخصخصة قد حرمت الدولة من الرافعات الضرورية لمواجهة الأزمة وتركت أمريكا اللاتينية عرضة مخاطر قرارات صناع السياسة فى الولايات المتحدة والاتحاد الأوربى. فتحت التغيرات البنيوية التى فرضها صندوق النقد الدولى وشركاؤه من الطبقة الحاكمة النيوليبرالية البلاد على مصراعيها أمام موجة الركود العالمى فيما قوضت مؤسسات الدولة التى كان بإمكانها حماية الاقتصاد أو الحد من تأثير الأزمة على الأقل. سهلت الخصخصة تدفق هروب الأموال إلى الخارج وبخاصة فى القطاع المالى مما عمق أزمات القروض وأثرّ سلباً على ميزان المدفوعات، كما أخضعت ملكية الأجانب للأصول دول أمريكا اللاتينية للقرارات الاقتصادية الاستراتيجية التى تتخذها النخب الاقتصادية بالخارج بناء على تكاليف وأرباح إمبراطورياتهم الاقتصادية. مثلا فى البرازيل، تم إغلاق مصانع السيارات المملوكة للولايات المتحدة وفصل أعداد غفيرة من العمال على أساس حسابات «السوق الكوكبى» للتكلفة والتغاضى بالكامل عن احتياجات سوق العمل البرازيلى، وبما أن استراتيجية التصدير كانت تعتمد على دعم الدولة لتوسيع مزارع بيزنس

الزراعة المنتجة لسلع التصدير، فقد أتى هذا على حساب الفلاحين والعمال الزراعيين الذين لا يملكون أراضى الأمر الذى عمل على إضعاف السوق المحلى الذى كان من المحتمل له أن يكون بديلا للأسواق الخارجية المنهارة، كما أدى أيضا إلى زيادة الاعتماد على الأطعمة المستوردة وتقويض الأمن الغذائى.

تعتمد استراتيجيات التصدير على تقليص نفقات العمالة والأجور والرواتب ومن ثم تضعف الطلب المحلى وتجعل الوظائف رهنا بتقلبات الطلب الخارجى. كما أن الإنتاج المتخصص فى الإطار الواسع لتقسيم العمل الدولى مركزى بالنسبة للشركات متعددة الجنسية وقد أدى هذا إلى انكماش تنويع الصناعات على المستوى القومى والتصنيع التكاملى المتكامل. حيث يتم إنتاج جميع مكونات المُنتج فى منطقة جغرافية واحدة. وفى ظل توزيع العمل الراهن، يعتمد مصنع فرامل السيارات البرازيلى كلية على الطلب الأجنبى الذى تقرره الشركات متعددة الجنسية، بحيث تجلت الأضرار الاستراتيجية لهذا «التخصص» فى سلسلة إنتاج كوكبية رأسمالية بدرجة كبرى. وعلى الرغم من نقاط الضعف البنيوية العميقة هذه، فباستثناء فنزويلا، لم تتخذ أنظمة يسار الوسط أية خطوات لإحداث تغييرات هيكلية لتقليص المخاطر الاقتصادية. فى مارس ٢٠٠٩، عُقِدت قمة أنظمة أسمت نفسها «الطريق الثالث» فى سنتياجو بتشيلى حيث تجنب المشاركون أى ذكر للبنى الداخلية المعيبة التى تسببت فى الأزمات الاقتصادية، بل ذهبت مقترحاتهم التى حظيت بالإجماع إلى تكرار المناشدة بمزيد من تدفقات رأس المال على الرغم من الأزمات الراهنة، وأيضا مناشدة الولايات المتحدة والاتحاد الأوربى واليابان بإنعاش أسواقها المنهارة وتعزيزها، وكذلك زيادة تمويل بنك التنمية البينى الأمريكى وتشجيع قادة مجموعة العشرين بتعزيز «حزم الحوافز» والعمل ضد إجراءات الحماية. لم يذكر أى من قادة يسار الوسط خططا لزيادة الطلب المحلى من خلال التدخل فى سوق العمل وحظر فصل العمال من المصانع، أو رفع الحد الأدنى للأجور، أو اتخاذ إجراءات للإصلاح الزراعى بحيث يزيد الطلب فى المناطق

الريفية أو إقامة صناعات تمولها الحكومات من أجل إيجاد عمل للعمال الذين فصلهم القطاع الخاص. وفيما تغاضوا عن أية تغييرات بنيوية داخلية تعمل فى صالح العمال العاطلين والفلاحين، وموظفى القطاع العام والبيزنسات الصغيرة، فقد ثابروا فى اتباع السياسات التى تحابى المصرفيين ونخب المصدرين والشركات متعددة الجنسية.

فى مطلع شهر إبريل التقى قادة أمريكا اللاتينية ونخب رجال الأعمال مع نظرائهم العرب فى قطر لتوسيع مجال الاستثمارات والتجارة من خلال مشاريع مشتركة. كما أدت بعثات مماثلة إلى روسيا والصين واليابان إلى استثمارات شبه حصرية فى صناعات استخراج النفط والمعادن التى تتطلب رءوس أموال كبيرة وزراعة محاصيل التصدير المُميكنة دون أن يعوا أن الكساد العالمى قد أدى، إلى حد كبير، إلى تقويض استراتيجية التصدير. وعلى الرغم من أن البحث عن أسواق جديدة، ومستثمرين فى آسيا والشرق الأوسط قد يوفر انتعاشا محدودا لقطاعات التصدير، فلن يكون له أثر على الصناعة والخدمات والقطاعات ذات الصلة التى توظف أعدادا كبيرة من العمال والموظفين، هذا علاوة على أن دول الشرق الأوسط وآسيا تواجه أزمات تجارية (فى التصدير والاستيراد) وصناعية خطيرة وكذلك تراجع فى العمالة، فيما تمضى الصين فى تطبيق خطة إنعاش اقتصادى واسعة على أساس زيادة الطلب المحلى.

الدولة الوحيدة التى تغيبت عن اجتماع سنتياجو كانت فنزويلا، وذلك جزئيا لأن تشافس اتبع استراتيجية اقتصادية بديلة فى مواجهة الكساد العالمى تتضمن تأميم القطاعات الاقتصادية الحيوية مثل النفط والغاز، مما يزيد من عائدات الدولة، وحماية القطاعات الاستراتيجية اجتماعيا مثل تصنيع وتوزيع المواد الغذائية وتوسيع نطاق الإصلاح الزراعى لزيادة الإنتاج المحلى من الأطعمة. كما وضعت الحكومة برنامجا لدعم أسعار المواد الغذائية وزيادة الحد الأدنى للأجور بنسبة ٢٠٪ للتخفيف من أثر التضخم والإنفاق العام على مشاريع البنية الأساسية مما

أدى إلى انخفاض البطالة مع خلق ٢٨٠٠٠٠ فرصة عمل جديدة فى يناير / فبراير ٢٠٠٩.

تكمل إصلاحات تشافس الداخلية تعزيز الاتفاقات الإقليمية السياسية/ الاقتصادية مثل بتروكاريبى وآليا مع بوليفيا وكوبا ونيكاراجوا وغيرها من دول الكاريبى وأمريكا الوسطى. كما يعقد تشافس الآمال على الاتفاقيات المالية واتفاقات الاستثمار مع الصين وبلدان الشرق الأوسط وبخاصة إيران ومع روسيا فى مجال المشاريع المشتركة فى قطاعات البترول والمعادن.

بيد أن استراتيجية فنزويلا لا تخلو من التناقض. فهى تعتمد بإفراط على سلعة واحدة أى تصدير النفط التى تمثل ٧٥٪ من عائداتها من النقد الأجنبى وعلى سوق واحد وهو الولايات المتحدة. أيضا فإن احتياطاتها من النقد الأجنبى تنضب سريعا علاوة على أن جهودها من أجل إدماج بلدان أمريكا اللاتينية وتكاملها لم تشهد قدرا كبيرا من النجاح لأن الدول الرئيسية فى المنطقة تتوجه إلى مجموعة العشرين من أجل الإنقاذ. وبالرغم من التأميمات وتدخل الدولة، فمازال هناك سوء لتوزيع الدخل والملكيات والقوة. لذا واجهت فنزويلا موجة من الإضرابات بين العاملين فى التعليم والتعدين والتصنيع وقطاعات أخرى أدت إلى الإضرار بالاقتصاد كما أن معدل التضخم الذى يبلغ ٣٠٪ قد أدى إلى إضعاف القوة الشرائية للأشخاص ذوى الدخول والرواتب الثابتة، مما قوض أثر زيادة الحد الأدنى للأجور بحيث يحتمل للمستقبل القريب أن يمثل تهديدا للاستقرار الاجتماعى فى فنزويلا.

الجزء الثانى

الحروب الإقليمية

- ٧ -

الفصل السابع

صناع الهزائم

تراجع الإمبراطورية وهدير لوردات الحروب:

واجهت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية هزائم عسكرية ودبلوماسية كبرى فى جميع الأرجاء. أدى اتباع البيت الأبيض الجمهورى، بدعم من الكونجرس الديمقراطى لنهج عسكرى لبناء الإمبراطورية إلى تراجع نفوذ الولايات المتحدة فى أنحاء العالم، وتشكيل بعض الحكام من عملاء الولايات المتحدة تحالفات جديدة، وظهور قوى مهيمنة متنافسة، وفقدان مصادر مهمة للمواد الأولية الاستراتيجية.

بيد أن الهزائم والخسائر لم توهن السياسات العسكرية أو تخمد النزوع نحو بناء الإمبراطورية، بل على العكس فقد تبنى البيت الأبيض وأعضاء الكونجرس مواقف عسكرية متشددة وأساليب سياسية هجومية مستفزة واعتماداً متزايدا على تلك التموضعات السياسية الخارجية لإلهاء الجماهير فى الداخل عن الأوضاع الاقتصادية المتردية.

وفيما تتزايد الكلفة السياسية والاقتصادية للحفاظ على الإمبراطورية وفيما تخصص الحكومة الفدرالية مئات مليارات الدولارات للقطاع المالى فى أزمته وتخفض عشرات مليارات الدولارات من الضرائب على كبريات الشركات لتلافى الانهيار والكساد، فإن العبء الاقتصادى بأكمله تتحمله طبقة الموظفين والعمال على شكل مستويات معيشة متراجعة، فيما يخضع ١٢ مليون عامل مهاجرا لقمع بوليس وحشى.

بيد أن الفشل فى الخارج والأزمات الداخلية لم تؤد إلى ظهور خيارات تقدمية؛ كان المستفيدون هم المتنافسون الأجانب والنخب المحلية وإلى حد كبير، فحينما كانت غالبية الرأى العام تعبر عن رغبتها فى الخيارات التقدمية، كان ممثلوهم السياسيون المرتبطون بالمؤدلجين العسكريين والنخب الشركاتية يثبطون تلك الرغبات.

ومن المفارقات أن الهزائم التى لحقت بمحاولات بناء الإمبراطورية بالقوة العسكرية واكبها تراجع فى الحركات المناهضة للحرب فى أوربا الغربية وأمريكا الشمالية وتقلص حاد فى الأحزاب السياسية والأنظمة المعادية للإمبريالية الأمريكية فى جميع البلدان المتقدمة، أى أن الهزائم التى لحقت بالإمبراطورية الأمريكية لم تكن من نتاج اليسار الغربى، كما لم تؤدِ إلى سلام يعمل على ازدهار أو تحسن فى مستويات معيشة العمال والفلاحين أو إلى تخلٍّ يذكر عن أهداف السياسة الأمريكية. أما المستفيدون فكانت هى البلدان الطموحة إلى لعب أدوار اقتصادية مهيمنة جديدة مثل الصين وروسيا والبلدان النفطية الثرية فى الشرق الأوسط وتلك التى تصدر الحاصلات الزراعية والمعادن مثل البرازيل وجنوب إفريقيا وإيران. قبل الأزمة المالية وما واكبها من ركود، كانت تلك البلدان الطموحة وطبقاتها الحاكمة المالية والمصدرة للحاصلات الزراعية قد أفادت من طفرة الصادرات والأسعار، تلك

الطفرة التى لم يستفد منها سوى حوالى ٢٠٪ من السكان، أدى التراجع النسبى لإمبريالية الولايات المتحدة العسكرية والصعود الاقتصادى للقوى الجديدة إلى إعادة توزيع الثروة وحصص الأسواق بين البلدان لا بين الطبقات فى تلك القوى الصاعدة. وعلى حين، كان المضاربون الماليون من الصهاينة ذوى النزعات العسكرية يحكمون إمبراطورية الولايات المتحدة - ومازالوا يحكمونها - ازدهرت طبقة المليارديرات الجدد من رجال الصناعة، والمضاربين فى العقارات، ومصدرى الحاصلات الزراعية والمعادن والنفط فى الإمبراطوريات الاقتصادية البازغة.

من المفارقات أيضا أن القوى السياسية التى تُلحِق الهزائم بالإمبراطورية الأمريكية العسكرية ليست هى القوى التى تفيد من الصراع. ففيما كلفت المقاومة العراقية والأفغانية الخزانة الأمريكية تريليون دولار وأبقت على قوات قوامها ٢ مليون جندى أمريكى تتناوب التنقل ما بين الولايات المتحدة والعراق وأفغانستان والقواعد الأمريكية فى المنطقة طوال السنوات السبع الأخيرة، فإن الصينيين والروس والأوروبيين وبلاد الخليج النفطية وطبقات الماليين الحاكمة هم من جنوا الأرباح والمزايا من الإنفاقات الأمريكية الهائلة غير المثمرة. وعلى حين أن المستفيدين الاقتصاديين الجدد هم، فى غالبيتهم، علمانيون، إمبرياليون ونخبويون، فإن القوى السياسية / العسكرية التى تقوض إمبراطورية الولايات المتحدة وتلحق بها الهزائم هم متدينون، قوميون، وذوو قواعد جماهيرية - بيد أن نجاحاتهم العسكرية الجلية لم تؤد بعد إلى سيطرة تلك القوى على مناطقها، أو تفعيل أية سياسة اجتماعية/ اقتصادية جديدة هناك.

لم تنتج الهزائم التى ألحقت بجيوش الولايات المتحدة عن حركات غربية علمانية يسارية جماهيرية كما أن تلك الهزائم لم تصل إلى حد إجبار الولايات المتحدة على سحب قواتها نهائيا. بدلا من ذلك، فقد نتج عنها، وحتى تاريخه، مجتمعات قامعة مازال يحكمها عملاء زرعتهم الولايات المتحدة ليس لهم دعم شعبى يقومون بإدارة تخضع للقيود والإشراف الأمريكى لاقتصاديات تتنامى سريعا تميزها عدم

المساواة الفاضحة وتقودها طبقات حاكمة تعمل على تعزيز استراتيجيات مفروضة هى نسخ «قومية» من استراتيجيات الأسواق الحرة النيوليبرالية الغربية التى تسعى إلى تعظيم الأرباح للحد الأقصى واستغلال العمالة، واستخراج المواد الخام ونهب البيئة. وطالما ظلت الحركات الجماهيرية والمثقفون والناشطون فى الغرب سلبيين، يربطهم ولاء أعمى بالأحزاب الكبيرة القائمة، سيقع العبء الهائل لتراجع طموحات الولايات المتحدة وأنشطتها العسكرية على عاتق جماهير العالم الثالث بينما تذهب الأرباح والمزايا إلى المليارديرات الجدد غير المقيمين بالبلدان التى يجرى فيها القتال.

جغرافية الفشل الإمبريالى:

العراق وإيران:

برهنت عملية صعود دعاة بناء الإمبراطورية على أساس القوة العسكرية على عدم القدرة على إقامة نظام عالمى إمبريالى جديد. بعد أعوام من الحرب فى العراق واحتلالها تكبدت الولايات المتحدة خسائر عسكرية فادحة وخسارة ما يربو على نصف التريليون دولار بدون الحصول على أية مكاسب سياسية أو عسكرية أو القدرة على الاستيلاء على الموارد الطبيعية. ولّدت الخسائر الناجمة عن الحرب معارضة بالداخل للتدخل المسلح، بيد أنه ليس باستطاعة تلك المعارضة أن تجد أى تعبير سياسى عنها بعد أن قامرت على أوباما وطاقمه وخسرت. وفيما طالب المالكى حاكم العراق الدمية العميل بوضع جدول لانسحاب القوات الأمريكية، أوضح أوباما أنه سيأمر بسحب ٥٠٠٠٠ جندى. أما فى أفغانستان، فقد طالب كرزاى، الحاكم العميل الآخر، بإشراف أكثر على العمليات العسكرية الأمريكية بأفغانستان التى أدت إلى مقتل الآلاف من المدنيين وغير المقاتلين مما أدى إلى مزيد من الدعم الشعبى للمقاومة الوطنية التى تشن هجمات فى جميع أنحاء أفغانستان، وقام أوباما بإرسال مزيد من القوات من أجل خوض صراع حكم عليه الكثيرون أنه لا يمكن كسبه.

أما بالنسبة للأمريكيين، وبخاصة اليساريون منهم الذين رأوا خطأً أن غزو العراق كان «حربا من أجل النفط» (بدلا من كونها حرباً لدعم تطلعات الهيمنة الإسرائيلية)، فإن توقيع العراق عقدا قيمته ٣ مليارات دولار مع شركة النفط الصينية الوطنية فى نهاية أغسطس ٢٠٠٨، يبرهن على عكس رؤيتهم، فمنذ غزو العراق فى عام ٢٠٠٣، فشلت شركات النفط الأمريكية فى الحصول على صفقات نفط كبرى.

فى يومى ٤/٥ من شهر أكتوبر عام ٢٠٠٨، رعت شل، كبرى شركات النفط متعددة الجنسية فى العالم، وشركة OMV النمساوية للطاقة، مؤتمرا فى طهران أشرفت عليه شركة تصدير الغاز الإيرانية من أجل تعزيز فرص تصدير الغاز للجمهورية الإسلامية ورفع قدراتها. كان هذا المؤتمر مجرد نموذج آخر على دور كبرى شركات النفط، وهى تحاول، من خلال الوسائل السلمية، تعزيز ممتلكاتها وتوسيعها (إمبراطوريتها) فى الخارج. أتت أكبر معارضة لخطوة «النفط مقابل السلام» التى قامت بها شل من «عصبة مناهضة الافتراء» اليهودية / الصهيونية بالولايات المتحدة وأكبر دعاة شن أمريكا للحروب فى الشرق الأوسط لحساب إسرائيل ووفقاً لاثنين من قيادييها الرئيسيين، جلن لوى وآبى فوكسمان فإن تلك الشركتين رعتا مؤتمرا مع شركة طاقة تملكها الدولة الأولى الراعية للإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان؛ وبدعم شركتى شل وOMV إحدى صناعات إيران الاستراتيجية، أى الغاز الطبيعى، فإنهما تعيقان جهود الدول المسئولة والشركات من أجل عزل إيران.

يوضح الصراع بين شل/ OMV والمنظمة الصهيونية الأمريكية الكبرى التعارض الجوهرى بين بناء الإمبراطوريات على أساس اقتصادى، وبنائها على أساس قتالى عسكرى. يوضح ذهاب الشركتين إلى المؤتمر الإيرانى أن بعض قطاعات صناعة النفط قد بدأت أخيرا تتحدى قبضة دعاة الحروب الصهاينة الخانقة على سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط. وبعد أن ضاعت منها عقود نفط مربحة تقدر بعشرات ملايين الدولارات نتيجة للسياسات التى تُملى

صهيونيا، اتجهت شركات النفط إلى اتخاذ خطوات مازالت مترددة لتبنّى سياسة جديدة.

وهكذا فقدت واشنطون إتاحة تلك المنطقة الاستراتيجية لها ومعها الأرباح والتحكم فيها لصالح المنافسين الكوكبيين، نتيجة تنفيذها أجندة إسرائيلية/ أمريكية صهيونية من الحروب المتتالية والعقوبات ضد البلاد الإسلامية الثرية.

إفريقيا:

تدخلت واشنطون عسكريا فى الصومال من خلال وكيلها، أى النظام الإثيوبى الاستبدادى لمساندة نظام عبدالله يوسف الموالى للولايات المتحدة. وبعد ما يقارب العامين من القتال، لم تتمكن القوات الإثيوبية ونظام عبدالله يوسف سوى من السيطرة على أجزاء صغيرة من مقديشو وظلت بقية البلاد فى أيدى المقاومة الصومالية. فى أغسطس عام ٢٠٠٨ عبر النظام الإثيوبى عن رغبته فى تقليص اشتباكه العسكرى فى الصومال، ثم بعد فترة قصيرة بدأت قواته فى الانسحاب. وهكذا هُزم وكلاء الولايات المتحدة عسكريا وسياسيا، وفشلت الولايات المتحدة فى الحصول على دعم الاتحاد الإفريقى لاحتلال وكلائها للصومال، ويظل الوضع حتى الآن يتسم بالفوضى والعنف الذى يجسد نفسه، بين أشياء أخرى، فى أعمال القرصنة على سواحل الصومال.

وفيما تمضى الولايات المتحدة فى دعم الانفصاليين وتسليحهم بالسودان وكذلك نظام مبارك الفاسد الذى يتلقى مساعدات عسكرية منها بنحو مليارى دولار سنويا عوضا عن المساعدات المالية، وتُهدِّد بغزو إيريتريا، فقد قامت الصين والاتحاد الأوربى واليابان وروسيا، وبدرجة أقل الهند والبرازيل بالدخول فى مشروعات مشتركة فى مجالات النفط وأسواق تصدير المواد الخام والاستثمارات طويلة المدى فى البنى الأساسية فى جميع أنحاء إفريقيا.

جنوب آسيا:

فى باكستان، أُجبر الديكتاتور وعميل الولايات المتحدة الاستراتيجى مشرف على الاستقالة، ولم ينجح التآلف الحاكم الضعيف المنتخب الذى حل محله أن

يضاهى الدعم العسكرى والدبلوماسى والاستخباراتى الذى كان يوفره مشرف لحرب الولايات المتحدة فى أفغانستان. غدت حدود أفغانستان/ باكستان منطقة مفتوحة للهجمات عبر الحدودية وتجنيد مقاتلى منظمات المقاومة الأفغانية، والإمدادات العسكرية. كما أن فقدان مشرف يقوض جهود الولايات المتحدة لفرض موقع متقدم لها فى الداخل الباكستانى.

أدى شن الهجمات الأرضية والغارات الجوية بطائرات بدون طيار على المناطق الباكستانية المتاخمة للحدود الأفغانية والتى ينجم عنها قتل عديد من المدنيين، التى تقوم بها قوات تحالف النيتو / الولايات المتحدة إلى مضاعفة الهجمات المسلحة المعارضة فى أنحاء البلاد وعَمَّق المعارضة المدنية الجماهيرية السياسية. لن يسهم انتخاب عميل الولايات المتحدة، ولورد الحرب المدان قضائيا عاصف على زادارى رئيسا لباكستان، فى استرداد الولايات المتحدة لنفوذها خارج دوائر نخبوية سياسية وعسكرية جد محدودة. كما أن مضى واشنطون فى توسيع مدى إمبرياليتها العسكرية من أفغانستان إلى باكستان نجم عنه تذمّر سياسى عميق ومشاعر بالعداء لها بين سكان جنوب آسيا بغالبيتهم.

أدرك كبار جنرالات النيتو أن «طالبان» قد وسعت نفوذها فى أرجاء البلاد وأعادت تنظيم نفسها وغدت تتحكم فى معظم الطرق الموصلة إلى المدن الرئيسية، بل إنها تقوم بعملياتها داخل كابل وحولها . عمل قصف الولايات المتحدة للمساكن المدنية، وللمجتمعين فى مناسبات اجتماعية، والأسواق وهجماتها الصاروخية، على اغتراب أعداد غفيرة من الأفغان وأدى إلى معارضة واسعة لكرزاى، عميل الولايات المتحدة. تم تنفيذ وعود مرشحى الرئاسة الأمريكية بزيادة كبيرة للقوات الأمريكية فى أفغانستان فور فوز أوباما حيث أمر بإرسال ٢١٠٠٠ جندى إضافى، ولم يخفف من وقع هذا دعوته إلى استراتيجية للخروج من أفغانستان. وكما عبرت عن ذلك الأسوشيتد برس إذ ذكرت:

«إن الرئيس الذى أعلن نهاية الأسبوع الماضى أن ثمة حاجة إلى استراتيجية خروج من أفغانستان، لم يستخدم تلك الكلمات مرة أخرى لدى إعلانه عن خططه

فى يوم الجمعة. تقوم استراتيجيته على هدف طموح لزيادة القوات الأفغانية من ٨٠٠٠٠ لتصل إلى ١٣٤٠٠٠ بحلول ٢٠١١، مع زيادة مكثفة فى تدريبها بواسطة القوات الأمريكية التى ترافقها - ومن ثم، يستطيع الجيش الأفغانى هزيمة متمردى طالبان والسيطرة عليهم.

القوقاز:

أدت محاولة واشنطون توسيع مجال نفوذها فى القوقاز عن طريق الاستيلاء على الأراضى بواسطة عميلها رئيس چورچيا ميخائيل ساكشڤيل إلى هزيمة كبرى لطموحاتها الإقليمية. تمثل قطيعة أوستيا الجنوبية وأنجازيا السياسية مع چورچيا واندماجهما مع روسيا نهاية التوسع غير المقيد للولايات المتحدة والاتحاد الأوربى فى المنطقة. حفزت المغامرة المتهورة لساكشڤيل وما تبعها من تدمير للاقتصاد الچورچى انتشار الاضطرابات الداخلية والأسوأ من هذا، هو أن دعوات چورچيا، والولايات المتحدة وعملائها فى شرق أوربا لفرض عقوبات على روسيا جاء بمثابة تهديد بتقويض خطوط تزويد الطاقة الاستراتيجية لأوربا الغربية وأيضا بإنهاء تعاون موسكو مع السياسات العسكرية الأمريكية فى أفغانستان وإيران والشرق الأوسط. وإذا صَعّدت واشنطون من تهديداتها العسكرية والاقتصادية لموسكو، بإمكان روسيا أن تمد إيران وسوريا وأعداء الولايات المتحدة الآخرين بأحدث صواريخ متوسطة المدى مضادة للطائرات. وعلاوة على ذلك، باستطاعة روسيا الاستغناء عما قيمته أكثر من ٢٠٠ مليار دولار من سندات الخزانة الأمريكية واسترجاعها نقدا مما يتسبب فى مزيد من إضعاف الدولار وإلى فوضى كوكبية فى أسعار العملات. هذا بالإضافة إلى أن حكومة قيرغيستان، ربما بحفز من روسيا، أعلنت عن قرارها إغلاق قاعدة ماناس البرية، مما يجبر الولايات المتحدة على تحويل خطوط إمداداتها لقواتها بأفغانستان إلى طريق جديد. (فى عام ٢٠٠٦، اتخذت أوزبكستان خطوات للعودة إلى الانضمام إلى منظمة معاهدة الأمن الجمعية التى تهيمن عليها روسيا، وإلى مجموعة أوراسيا الاقتصادية بعد أن أغلقت قاعدة الولايات المتحدة فى أراضيها). أيضا أعلنت روسيا عن تشكيل قوة عسكرية للرد

السريع تتكون من بلدان من الاتحاد السوفييتى السابق بما فيها أرمينيا وأزبكستان وقيرغيستان وبيلاروسيا، وقازاخستان، وطاجيكستان.

وفى چورچيا، كما هو الحال فى أنحاء أخرى، وضعت الولايات المتحدة فى محاولتها لبناء إمبراطورية بالقوة العسكرية أولويتها على محاولة فاشلة للاستيلاء على الأرض بواسطة دولة عميلة من المرتبة الثالثة وفضلت ذلك على إقامة علاقات استراتيجية مربحة اقتصاديا ومفيدة عسكريا مع قوة كوكبية منتجة للنفط والغاز، قوة تتعاون معها فى عملياتها العسكرية القائمة فى الشرق الأوسط.

وفى الوقت الذى تتهاوى فيه علاقات الولايات المتحدة مع روسيا فى أعقاب محاصرتها موسكو عسكريا بواسطة القواعد العسكرية فى جمهورية التشيك وبولندا وچورچيا وبلغاريا ورومانيا، يقاوم بناة الإمبراطوريات الأوروبيون إطلاق التهديدات العسكرية والخطابات المتشددة ويفضلون «الحوار» من أجل الإبقاء على روابط الطاقة الاستراتيجية.

إسرائيل والعرب:

أدى دعم الولايات المتحدة الكلى وغير المشروط لعدوان إسرائيل العسكرى على لبنان، وسوريا ولممارساتها الوحشية فى فلسطين ومساندتها الأنظمة العربية العميلة - إلى تراجع كبير فى نفوذها بالمنطقة. فى لبنان، ومنذ هزيمة حزب الله لإسرائيل عام ٢٠٠٦، سيطر حزب الله على الجنوب وشارك فى حكومة الوحدة الوطنية وأبطل بذلك سيطرة عملاء الولايات المتحدة فى لبنان.

أما فى غزة، فقد هُزِمت محاولات الولايات المتحدة وإسرائيل للسيطرة على القطاع من خلال عملاء لها مثل عباس ودحلان وبعض الأنظمة العربية ورسخت حماس والقوى الوطنية قبضتها على القطاع.

فى عام نوفمبر عام ٢٠٠٧، سعت الولايات المتحدة إلى استعادة نفوذها وتحسين صورتها أمام الأنظمة العربية المحافظة بالتوسط للوصول إلى اتفاقية سلام بين إسرائيل والفلسطينيين فى مؤتمر أنابوليس بيد أن تل أبيب أفشلت المؤتمر برفضها جميع الشروط الأساسية التى طرحتها إدارة بوش. ليس للولايات

المتحدة أى نفوذ تكبح به توسع إسرائيل الكولونيالى، بل العكس، فإن سياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط بكاملها خاضعة لإسرائيل التى تشكلها من خلال المنظومة الصهيونية الداخلية وتحكّمها فى الكونجرس وفى الانتخابات الرئاسية ووسائط الإعلام والدعاية والمراكز البحثية التى «تصنع الأفكار». مثلا، أوضحت التنظيمات الصهيونية سطوتها بأن أملت أسماء المسموح لهم بالتحدث فى المؤتمر القومى للحزب الديمقراطى. ومنعت چيمى كارتر من التحدث وذلك لانتقاده ممارسات إسرائيل تجاه الفلسطينيين على أساس إنسانى. أدى التحكم الصهيونى / الإسرائيلى فى سياسة الولايات المتحدة بالشرق الأوسط إلى خسارات استراتيجية فى مجالات الاستثمار والأسواق والأرباح والشركات فى صناعة النفط والغاز متعددة الجنسية، علاوة على مغامراتها العسكرية العديدة الفاشلة وخساراتها الاقتصادية الكوكبية الهائلة.

نصف الكرة الغربى:

أدى اتباع الولايات المتحدة استراتيجية عسكرية وأيضا التراجع النسبى لهيمنتها الاقتصادية إلى فشل وهزائم استراتيجية فى نصف الكرة الغربى، فى نهاية ٢٠٠١، هددت واشنطون باتخاذ خطوات عقابية ضد الرئيس تشافس لرفضه المشاركة فى «الحرب على الإرهاب»، وقتئذ، أبلغ تشافس جروسمان، ممثل وزارة الخارجية الداعى إلى الحروب قائلاً: «نحن لا نحارب الإرهاب بالإرهاب». وبعد أقل من ستة أشهر، أى فى إبريل ٢٠٠٢، دعمت واشنطون محاولة فاشلة للانقلاب عليه، وإغلاقات للمصانع والمؤسسات ما بين ديسمبر ٢٠٠٢، وفبراير ٢٠٠٣. أدى فشل استراتيجية الولايات المتحدة القائمة على الإجراءات العسكرية إلى إثباط عملائها من العسكريين والطبقة المهيمنة، وأدت إلى مزيد من راديكالية حكم تشافس. من ثم، مضى القائد الڤنزويلى فى تأميم قطاعات النفط والبترول وتطوير روابط استراتيجية مع بلدان منافسة للولايات المتحدة أو معارضة لها مثل كوبا وإيران، والصين، وروسيا. وقعت ڤنزويلا اتفاقيات اقتصادية استراتيجية مع بلدان فى أمريكا اللاتينية مثل الأرجنتين وبوليڤيا، والإكوادور وكوبا ونيكاراجوا.

وفيما منحت واشنطون كولومبيا مساعدات عسكرية قيمتها أكثر من ستة مليار دولار، وقعت فنزويلا اتفاقيات للاستثمار فى الغاز والنفط، واتفاقيات تجارية مع غالبية بلدان أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبى وشكل ذلك تحديا كبيرا لنفوذ واشنطون فى المنطقة.

أدى ارتفاع أسعار السلع، والأسواق الآسيوية المزدهرة، وفرض أمريكا لتعريفات جمركية غير مقبولة ودعمها لسلع التصدير إلى استقلال نسبى لأنظمة أمريكا اللاتينية «الرأسمالية القومية» حيث تبنت النيوليبرالية بدون قيود صندوق النقد الدولى أو إملاءات واشنطون. وفى ظل تلك الأوضاع، فقدت الولايات المتحدة غالبية رافعاتها - باستثناء التهديدات العسكرية من قبل كولومبيا - للضغط على أمريكا اللاتينية أو فرض العزلة على تشافس أو حتى كوبا، بل إن استراتيجية واشنطون العسكرية أدت إلى عزلتها هى.

التبعات الخارجية للاستراتيجيات العسكرية الفاشلة:

لا يمكن التغلب على عزلة الولايات المتحدة فى أمريكا اللاتينية وذلك لأن مضى واشنطون فى بناء الإمبراطورية من خلال العدوان العسكرى المستطال - فى أمريكا اللاتينية وفى بقية أنحاء العالم - لا يمكّنها من التنافس على الأرباح وفرص التجارة والاستثمارات التى توفرها الأسواق الجديدة فى روسيا والشرق الأوسط، وفى فنزويلا الغنية بالنفط توفرها للطبقات الحاكمة فى أمريكا اللاتينية.

يتمثل الوجه الأكثر لفتا للانتباه فى هذا التناقض التاريخى فى أن الإنفاق العسكرى المرتبط ببناء الإمبراطورية بالقوة العسكرية قد أخفق فى تحقيق الحد الأدنى من هدف اكتساب السيطرة السياسية، أو مواقع عسكرية متقدمة أو موارد استراتيجية للحرب. وبالتقابل، أتيحت لمنافسيها فى الأسواق الدولية الموارد الاقتصادية الاستراتيجية والتحكم فيها، وقاموا بتوقيع اتفاقيات تعاون سياسية مربحة دونما أية التزامات عسكرية باهظة الكلفة.

التبعات الداخلية لفشل محاولات بناء الإمبراطورية:

كانت كلفة محاولة بناء الإمبراطورية بالقوة العسكرية، وبحفز صهيونى، باهظة

ومربكة اقتصاديا. تراجع التنافس، واختفت الوظائف ذات الأجور المستقرة، وتصاعد معدل البطالة وفقدان الوظائف إلى الحدود القصوى، وانفصلت الرابطة بين الاقتصاد الواقعى والنظام المالى الذى أضحى على شفا الانهيار، وصل حبس الرهونات فى الداخل إلى معدلات كارثية، فيما يجرى استنزاف دافعى الضرائب من أجل دفع كفالة مقدارها تريليون دولار عن ديون مضاربى الرهونات العقارية بالداخل. وعلى حين كانت حملة أوباما وانتخابه قد عملا على إحياء آمال الملايين بتحسين صورة الرئاسة الأمريكية، فمازال مسئولو إدارتى بوش وكلينتون يقررون سياسة الولايات المتحدة الفعلية، فيما تطورت أوضاع جديدة مربكة وفيما يستمر إخفاق سياسات الإنعاش، وتصاعد أعداد حالات الإفلاس على مستوى الأشخاص والشركات والحكومة يختفى بريق صورة أوباما، وتعم الإخفاقات السياسية.

ووسط سريان الأزمة فى جميع مناحى النظام، أحكمت الدولة البوليسية البازغة قبضتها: مثلا، تم إلقاء القبض على آلاف من المهاجرين الشرعيين فى مصانعهم والذين لم يكن لديهم وثائق واحتجازهم في معسكرات للجيش بعيدا عن أطفالهم وعائلاتهم، وكذلك الإغارة على الجمعيات الإسلامية والعربية وتقديم العاملين بها إلى المحاكمة وإدانتهم على أساس إفادات مخبرين مدفوعى الأجر من بينهم «شهود» إسرائيليون مقنّعون. نفذت الشرطة المحلية والفدرالية «احتجازات وقائية» للناشطين والصحفيين قبل المؤتمرات الرئاسية، وألقوا القبض على المحتجزين قبل أن يتمكنوا من ممارسة حقوقهم الدستورية، وقاموا بتدمير كاميرات المواطنين وشرائطهم المسجلة التى حاولوا من خلالها توثيق تلك الانتهاكات.

أتت الإمبريالية العسكرية الفاشلة فى أعقابها بدولة بوليسية آخذة فى الازدهار، ويدعمها كل من الحزبين فى مواجهة الأزمات الاقتصادية التى تتهدد أسس الإمبراطورية سياسيًا واجتماعياً. فى أغسطس عام ٢٠٠٢، دعا چون آشكروفت، المدعى العام (وزير العدل) إلى احتجاز المواطنين الأمريكيين الذين أطلق عليهم «مقاتلين أعداء» إلى أجل غير محدد دونما توجيه أية تهمة وبعيدا عن السلطة

القضائية، ويبلغ عدد معسكرات الاحتجاز فى أنحاء الولايات المتحدة ٨٠٠ معسكر وفقا للتقديرات الراهنة. يسمح قانون السلطات العسكرية الصادر عام ٢٠٠٦، تصنيف الأفراد بصفتهم «مقاتلين أعداء» وسجنهم لأجل غير محدد دونما توجيه تهمة. فى عام ٢٠٠٦، تم إلغاء قانون قوة الإقليم Posse Comitatus Act (١) بموجب القانون العام رقم ١٠٩ - ٣٦٤ وبذلك مُنِح الرئيس الحق فى إعلان «الطوارئ العامة» وموضعة القوات فى أى مكان فى أمريكا والسيطرة على وحدات الحرس القومى فى مختلف الولايات دونما موافقة حاكم الولاية أو السلطات المحلية وذلك بهدف قمع أية أعمال شغب. رغم ذلك، أدت الأزمة إلى ظهور بدائل تقدمية ذات قاعدة جماهيرية. أما الحزب الجمهورى والحزب الديمقراطى، فقد ظلا ملتزمين بإطالة الحروب الإمبريالية وتوسيع مداها فيما هما يخضعان لإملاءات صهيونية غير مسبوقة بخصوص إيران.

لم تؤدِ الأزمات والهزائم العسكرية إلى إعادة التفكير فى الالتزامات الاقتصادية والعسكرية الكوكبية. بدلا من ذلك فإننا نشهد توجهات يمينية راديكالية تسعى إلى تصعيد المواجهة مع الصين وروسيا وإيران. ومع تزايد فشلها، تسعى الولايات المتحدة إلى جر الأنظمة العميلة فى أوربا الشرقية والقوقاز ومناطق البلطيق فى أعقابها لمجابهة تركيز أوربا على بناء إمبراطورية على أسس اقتصادية.

بيد أن تعدد الأقطاب الاقتصادية فى العالم يقوض جهود الولايات المتحدة لفرض مواجهة عسكرية ثنائية القطب. تحوز الصين على ١,٢ تريليون دولار دينا على الولايات المتحدة، على شكل سندات خزانة، واقترحت وجوب وجود عملة كوكبية بديلة للدولار، كما أنها تحاول تنويع ما تحوزه من سندات الخزانة الأمريكية وتستخدمه قروضا واستثمارات فى بلدان أخرى. وبعامة، تعتمد أوربا على الحصول من روسيا على أكثر من ثلث الطاقة التى تستخدمها فى المنازل والمكاتب والمصانع.

---

(١) مجموعة سليمى الأجسام من ذكور الإقليم الذين يحق للعمدة أو الحاكم استنفارهم للذود عن الإقليم ضد الأعداء.

أما ألمانيا، فتعتمد على روسيا للحصول على ٦٠٪ من احتياجاتها من الغاز.
كما يعتمد اقتصاد اليابان والهند والصين وفيتنام وكوريا الجنوبية على ما تستورده من نفط الشرق الأوسط، وليس على خطط حروب الشرق الأوسط التى يصنعها العسكريون ودعاة الحروب الإسرائيليون/ الأمريكيون. للبرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا وفنزويلا وإيران دور جوهرى فى الاقتصاد العالمى.
ليس بوسع الولايات المتحدة / إسرائيل / المملكة المتحدة دعم بناء الإمبراطورية على أساس استراتيجيات عسكرية فاشلة فى الخارج وكوارث اقتصادية ودول بوليسية فى الداخل.

- ٨ -

الفصل الثامن

نظام أوباما
«منظومة القوة الصهيونية»
والحروب الإقليمية

وسط أسوأ أزمة اقتصادية منذ ثلاثينيات القرن العشرين وفى مواجهة عجز فى الموازنة قدره ١,٧ تريليون دولار، و٨,١ مليون عاطل فى مارس ٢٠٠٨، وتوقعات بتضاعف تلك الأرقام بنهاية العام، رفعت إدارة أوباما الإنفاقات العسكرية العلنية والخفية إلى ما يزيد عن ٨٠٠ مليار دولار، أى بزيادة قدرها ٤٪ عن نظام چورچ دبليو بوش الذى أدمن الحروب. الهدف الأساسى لتوسع الولايات المتحدة العسكرى هو الشرق الأوسط وجنوب آسيا اللذان يضمان مئات الملايين من السكان ذوى الغالبية المسلمة المؤيدين للفلسطينيين والمعارضين لسياسات إسرائيل الكولونيالية، ولاحتلال أمريكا العسكرى لبلدان مسلمة فى المنطقة.

إن المسئولين الصهاينة / اليهود والمستشارين الذين يشغلون المناصب الاستراتيجية فى الحكومة هم القوة الدافعة لاستخدام السياسات العسكرية فى الشرق الأوسط، يساعدهم فى هذا ويشجعهم عديد من تنظيمات الفعل السياسى اليهودية الأمريكية والتنظيمات المدنية وجيش جرّار من المحررين، والأكاديميين والناشرين والصحفيين والدعائيين الموجودين داخل جميع الوسائط والمؤسسات الإعلامية الجماهيرية والذين يدعمون مصالح دولة إسرائيل بأسلوب منهجى.

يوضح التفحص الدقيق لإدارة أوباما الاختراق الصهيونى للمستويات العليا فى النظام ويمدنا بأساس واقعى لفهم تصعيد الولايات المتحدة لأنشطتها فى الشرق الأوسط بالرغم من الأوضاع الاقتصادية الكارثية بالداخل، حيث يحظى شن الحروب الصليبية ضد المسلمين لحساب إسرائيل بالأولوية على معالجة انتشار الفقر بين جماهير الولايات المتحدة. تتضح قبضة «منظومة القوة الصهيونية ZPC»

الخانقة على السلطة من خلال قدرتها على تصعيد أجندة الحرب فى الشرق الأوسط وغض البصر عن احتياجات ٣٥٠ مليون أمريكى ورغباتهم، وتجاهل إفلاس ٥٠٠ من كبرى الشركات الأمريكية ذات الأسهم مضمونة الربح، وكذلك كبرى البنوك الأمريكية ناهيك عن وجود ٥٠ مليون من العاملين الأمريكيين لا تتوفر لهم رعاية صحية.

ثمة قوتان دافعتان لتنفيذ السياسة الإسرائيلية فى الشرق الأوسط:

١- إمداد عملائها من قيادات كبرى التنظيمات اليهودية الأمريكية البالغ عددها إحدى وخمسين منظمة بوسائل القوة اللازمة لدفع السياسة الأمريكية باتجاه تدمير أعداء إسرائيل (إيران مثلا) بالقوة العسكرية، وتوفير الغطاء الدبلوماسى والدعائى والمعونة العسكرية لتنفيذ هجماتها واجتياحاتها ضد سوريا ولبنان والأراضى الفلسطينية المحتلة، وكذلك تنفيذ العقوبات الاقتصادية - التى ترقى إلى أعمال حرب

- ضد الأهداف الإسرائيلية مثل إيران وحماس وحزب الله والسودان والصومال.

٢- تقسيم صفوف أعدائها وهزيمتهم عن طريق التفاوضات والخديعة الدبلوماسية: نجحت إسرائيل بمساعدة الولايات المتحدة فى تقسيم اللبنانيين (النخبة البيروتية فى مواجهة قوى المعارضة ومن بينها حزب الله)، والفلسطينيين (منظمة التحرير/ السلطة الفلسطينية فى مواجهة حماس والفصائل المقاومة)، والعراقيين (الأكراد ضد العرب) والسودانيين (الانفصاليين فى مواجهة الخرطوم)، وأيضا الأمريكيين (النخبة من دعاة إسرائيل أولا فى مواجهة الشعب الأمريكى).

إذعان أوباما لمواقف إسرائيل الرئيسية:

تجلت القبضة الإسرائيلية / الصهيونية على سياسة أوباما الخارجية وبخاصة حول قضايا الشرق الأوسط ،التى تؤثر فى طموحات الهيمنة الإسرائيلية، أثناء الإعداد لتولى أوباما منصبه وفى الأشهر الأولى لتوليه السلطة. توضح ردود فعل نظام أوباما على مواقف إسرائيل وأفعالها الهيمنة التى تمارسها «منظومة القوة الصهيونية» الأمريكية على مجريات الأمور!

اجتياح إسرائيل لغزة:

يعتبر اجتياح إسرائيل الوحشى لغزة، وقتلها ما يربو على ألف من المدنيين غالبيتهم من النساء والأطفال، وتدمير جزء كبير من البنية الأساسية المدنية، ثم تجويع كل سكان القطاع البالغ عددهم ١,٥ مليون نسمة وحصارهم، يعتبر مثالا على هيمنة الصهاينة على المقدرات الأمريكية. صادق نظام أوباما وجميع قيادات الحزب الديمقراطى على المجازر بحق شعب غزة ورفضوا تحميل القيادات العسكرية والسياسية الإسرائيلية الحد الأدنى من المسئولية عن جرائمهم - حتى فيما أثيرت مسألة ارتكاب إسرائيل جرائم حرب فى إعلام التيار الرئيسى مثل البى بى سى.

رفض أوباما أن يدعو إلى إنهاء حصار إسرائيل البرى والبحرى الذى يمنع إدخال المواد الغذائية الرئيسية مثل الأرز، أو أية مواد لإعادة الإعمار.

رفضت القيادات الإسرائيلية بصلافة اقتراح هيلارى كلينتون بتخفيف بسيط للحصار، ولم تكن ثمة استجابة من أوباما. ظل نظام أوباما/ كلينتون/ جيتس يدعم هجمات إسرائيل العسكرية المتواصلة على شعب غزة.

أنشطة إسرائيل غير الشرعية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة:

مثال آخر على عدوانية السياسة الإسرائيلية هى توسيعها للمستوطنات غير الشرعية فى الضفة الغربية ونزع ملكية المنازل والأراضى فى القدس الشرقية العربية وتدمير بيوت الفلسطينيين الذى يجرى على قدم وساق. لم تفعل الولايات المتحدة شيئا سوى ترديدها أنها تؤيد «حل الدولتين». وحينما ساءلت كلينتون، بلطف شديد، التوسع فى المستوطنات الكولونيالية فى الأراضى التى تحتلها إسرائيل، قوبلت بنفس القدر من الصلافة ولم يؤثر هذا على علاقات أمريكا بإسرائيل.

شجب إسرائيل للمؤتمر العالمى ضد العنصرية:

شجبت إسرائيل المؤتمر الدولى المناهض للعنصرية الذى عقد فى ديربان بجنوب إفريقيا وذلك لنقده للصهيونية بصفتها شكلا وحشيا من أشكال العنصرية. وحينما اقترح قطاع فى نظام أوباما إرسال وفد أمريكى لحضور الاجتماع التمهيدى لمناقشة أجندة المؤتمر حشدت ZPC على الفور ناشطيها ضد الاقتراح وأذعن أوباما.

سحبت الولايات المتحدة وعدد من الدول الأوروبية ممثليها فى المؤتمر وأدانته لأنه «معاد للسامية» فى ترديد ببغائى منها للاتهام الإسرائيلى.

تعيين كبار المستشارين وصناع سياسة الشرق الأوسط:

أصرت إسرائيل وتابعوها الأمريكيون على أن يعين أوباما القيادات الصهيونية مستشارين مقربين منه وصناعا للسياسات فى مواقع استراتيجية تختص بالتفاوضات مع سوريا وإيران من أجل ضمان تفعيل المواقف الإسرائيلية. من ثم، عملوا على إلغاء تعيين الجنرال البحرى المتقاعد زينى وذلك لأنه عرف عنه استقلاله

عن الإملاءات الإسرائيلية. تعنى تنحية الجنرال زينى وتعيين أكثر عملاء إسرائيل ولاء، أى دنيس روس، للتفاوض بين الولايات المتحدة وإيران، أن أجندة إسرائيل بحصار إيران، ثم الهجوم العسكرى عليها تطغى على أية قرارات أخرى. لا تثق حكومات الشرق الأوسط وإيران بدنيس روس المعروف بلقب «محامى إسرائيل» بسبب مواقفه الفاضحة المنحازة لإسرائيل أثناء إدارة كلينتون. بل إن عمل روس فى مركز أبحاث تديره الحكومة الإسرائيلية وتموله – الأمر الذى يجعل منه عميلا غير مُعلن لها – لم يُعق تعيينه.

أيضا، قامت هيلارى كلينتون وزيرة الخارجية بتعيين الصهاينة چفرى فلتمان نائبا لوزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى، ودانييل شاپيرو من مجلس الأمن القومى لرئاسة التفاوضات مع سوريا، مما يضمن عدم اتخاذ أية خطوات ضرورية للتنازلات المتبادلة والتى قد تتعارض مع طموحات إسرائيل للسيطرة على المنطقة فى ظل إدارة أوباما. يضمن تعيين إدارة أوباما لكبار الصهاينة المؤيدين لإسرائيل ولغير اليهود من دعاة «إسرائيل أولا» فى كبرى المناصب السياسية، باستثناء تعيين تشارلس فريمان لفترة وجيزة لرئاسة مجلس الاستخبارات القومية، يضمن استمرار القيام بصياغة سياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط بتل أبيب.

تعيين تشارلس فريمان:

فى سعيها للتحكم المطلق فى التعيينات الممكنة أو المحتملة بما يضمن تعزيز المواقف الإسرائيلية، شنت «منظومة القوة الصهيونية» حملة افتراءات قومية هائلة للحيلولة دون استمرار تعيين تشارلس فريمان المسئول الاستخباراتى والدبلوماسى المحنك وأحد القلائل من غير الموالين للصهيونية، أو إسرائيل، لرئاسة مجلس الاستخبارات القومى.

منذ اللحظة الأولى التى سرّب فيها «المطلعون» الصهاينة تعيين فريمان المقترح، شنت ZPC حملة مباشرة: كُتبت مقالات بذيئة تهاجمه وهو المسئول المحنك الذى عمل فى إدارات متوالية منذ ريتشارد نيكسون، ونشرتها كبريات الصحف والمجلات، وبثتها المحطات الإذاعية والتليفزيونية الرئيسية.

طلبت إيباك من عصابتها من رجال الكونجرس الصهاينة بقيادة إريك كانتور جمع شتات القطيع المنتخب المعتاد من الذين يدينون بفضل انتخابهم للتمويلات الصهيونية. طالب عشرة من أعضاء الكونجرس الأمريكى المفتش العام للاستخبارات القومية «التحرى الدقيق الكامل فى علاقة المستر فريمان فى الماضى بالمملكة العربية السعودية وفحص ملفات المشاركين فى مجلس سياسة الشرق الأوسط (مركز أبحاث يرأسه فريمان)». حمَلت قيادة الحزب الجمهورية كاملة برئاسة كانتور، «حامل السوط» بالمجلس[1] لواء المعركة نيابة عن ZPC بتشويه سمعة فريمان وداعميه وطالبوا بمعاقبتهم لتصديقهم على التعيين.

حينما واجه أوباما الهجمة الصهيونية تهاوى دونما أدنى اعتراض ولم يصدر أى تعليق عن البيت الأبيض. عملت المنظمة الصهيونية من خلال الحزبين السياسيين. كتب ستيف إسرائيل عضو الحزب الديمقراطى فى «هيئة الإشراف على الاستخبارات بالمجلس يطلب من المستر ماجواير (المفتش العام) تقريرا عن تصريحات علنية منحازة كان تشارلس فريمان قد أدلى بها». كانت تلك التصريحات عبارة عن نقد وجّهه فريمان إلى القصف الإسرائيلى الوحشى للبنان عام ٢٠٠٦ وقمع الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال الإسرائيلى. لا تغيب أية جهة حكومية واحدة، أو أى تعيين، أو أى نقد يتفوه به مسئول عام عن الأعين الرقابية لبنية السلطة اليهودية الموالية لإسرائيل فى الولايات المتحدة وأعين عصبة المذعنين لها من أعضاء الكونجرس من غير اليهود. كان نجاح الصهاينة فى الحيلولة دون تعيين فريمان رئيسا لمجلس الاستخبارات القومى ضمن جهودهم لعدم تكرار نكستهم الاستخبارية ضد إيران عام ٢٠٠٧ حينما نشرت ست عشرة وكالة استخبارية تقريرها عن البرنامج النووى الإيرانى وقوضت به المزاعم الإسرائيلية ومعها التنظيمات الصهيونية فى الوكالات المتحدة حيث ذكر التقرير أن أمام إيران سنوات

(١) عضو بالمجلس يعهد إليه حزبه بتطبيق الأنظمة الحزبية وحمل نواب الحزب على حضور الجلسات المهمة. (الترجمة)

قبل أن تستطيع إنتاج أى سلاح نووى. أجبر هذا التقرير ZPC على شن حملة ضارية على استنتاجات تلك الوكالات وعلى الوكالات نفسها من أجل الإبقاء على حملة إسرائيل لدفع الولايات المتحدة إلى حرب ضد إيران. كما أن الهدف المركزى لحملة الكونجرس بقيادة الصهاينة على فريمان هو استخدام «التحريات» لترويع الخبراء المهنيين المستقلين وإجهاض أية مقاربة «عادلة» متوازنة للشرق الأوسط. وبتصنيفهم إياه على أنه مؤيد للعرب ولحماس (أى مؤيد للإرهاب) أجبروا الإدارة على سحب تعينه لصالح مسئول مستعد للتلاعب بالاستخبارات كى تتوافق مع الأهداف الإسرائيلية. وهذا ما يحدث دائماً حينما تثار أية قضية أو تعيينات سياسية بالولايات المتحدة تهم إسرائيل، حيث تُمسك إيباك بزمام المبادرة. سلاحهم فى هذا هو الإسراع فى تجميع «دوسيه» من الأكاذيب والافتراءات والفبركة عن الشخص ومواقفه، وفى حالة فريمان تركز هذا على نقده لأعمال إسرائيلية محددة أى وحشيتها فى غزة ولبنان وانتهاكات لحقوق الإنسان. قاد الهجمة الصهيونية/ اليهودية ضده ستيف روزن مختلق الأكاذيب وبلطجى إيباك والمجرم المدان، والذى يحاكم الآن بتهمة التجسس وتسليم وثائق أمريكية سرية ذات صلة بسياستها فى إيران إلى عملاء للحكومة الإسرائيلية.

وبإيعاز من إيباك، نشرت كبرى الوسائط الإعلامية تسونامى من المقالات والتعليقات تصور فريمان على أنه «عميل عربى» و«معادٍ لإسرائيل» وما هو أسوأ. وبالتوازى مع الحملة الإعلامية، شن شومر وليبرمان من القياديين اليهود الصهاينة بمجلس الشيوخ، والنائب كانتور حملة خبيثة بالكونجرس. ضمن شومر تواطؤ البيت الأبيض فى التخلص من فريمان من خلال اتصاله المباشر برئيس العاملين بالبيت الأبيض زميله الصهيونى رام إيمانويل الذى أوصل «الخط» إلى دايفيد ألكسور الصهيونى أيضا وكبير مستشارى أوباما. لم ينطق أى شخص فى نظام أوباما بكلمة واحدة تدعم تعيين فريمان أو تدحض الأكاذيب واغتيال الشخصية التى تعرض له، وأُجبر الجميع على التزام الصمت جُبناً وذعراً.

تتسق الطبيعة العميقة الخبيثة السلطوية والحزبية للقيادات الصهيونية بالكونجرس، والتى نجحت فى التخلص من فريمان، تتسق مع دعم شومر وليبرمان تعيين مايكل هايدن مديرا للسى آى إيه فى عهد أوباما وكان هايدن هو أداة بوش لتنفيذ برنامج التجسس الداخلى غير القانونى، كما دعما أيضا تعيين الصهيونى المتطرف مايكل موكاس مدعياً عاما فى عهد إدارة بوش حيث قام بالتغاضى عن قيام العملاء الأمريكيين بتعذيب المحتجزين. أما الأمر اللافت فى عملية التخلص من فريمان التى قادها الكونجرس هو أن كبار من قاموا بها صرحوا علنا وتباهوا بأنهم أرادوا بهذا منع أى نقد يوجه للسياسة الإسرائيلية. وصف فريمان بطلاقة فى بيانه عن انسحابه من المنصب، والذى نُشر على نطاق واسع، السلطة المدمرة التى تتمتع بها ZPC وعملياتها.

«يوضح تشهيرهم بى والإيميلات التى يمكن اقتفاء مرسليها بسهولة، بما لا يدع مجالا للشك، وجود لوبى قوى عازم على منع أى رأى يخالف رأيهم من الظهور إلى العلن.

«تصل تكتيكات لوبى إسرائيل إلى عمق أعماق الخزى والبذاءة وتشمل اغتيال الشخصية، واجتزاءات منتقاة مغلوطة، والتجاهل المطلق للحقيقة..

«هدف هذا اللوبى هو التحكم فى العملية السياسية من خلال ممارسة الڤيتو على تعيين أى شخص يفند حكمة آرائهم، وإحلال [الصواب السياسى] محل التحليل، واستبعاد أية خيارات وكل الخيارات لقرارات الشعب الأمريكى وحكومتنا سوى تلك التى يحابونها».

ضمنت ZPC بتخلصها من فريمان السيطرة على مديرى الاستخبارات الأمريكية فى المستقبل للتأكد من أن تقاريرهم لا تتعارض مع «الاستخبارات» الإسرائيلية وبخاصة فبركاتها حول برنامج إيران النووى. كسب شومر، وليبرمان وإيباك ورؤساء التنظيمات اليهودية الرئيسية الأخرى مستوى آخر من السطوة بإجبارهم سياسة الولايات المتحدة على الإعداد لمواجهة عسكرية مع إيران تتسق مع إملاءات إسرائيل.

يوضح نجاح ZPC فى وضع تشارلس فريمان على القائمة السوداء والتخلص من تعيينه رئيسا لمجلس الدفاع القومى القبضة الخانقة التى تمارسها على جميع تعيينات حكومة الولايات المتحدة، ويكشف عن تكتيكاتها وأساليبها، وشبكتها القوية المتغلغلة فى جميع أفرع الحكومة. كما يؤكد نجاحها هذا على أن الولاء لدولة إسرائيل قد غدا شرطا للتعيين فى أى منصب مهم فى حكومة الولايات المتحدة، وبالعكس، فإن أى مرشح لمنصب عالٍ سبق وأن نقد إسرائيل، ومهما كانت مؤهلاته، يُستبعد تلقائيا. إن تطبيق ما يرقى إلى قَسم ولاءٍ لإسرائيل، كما حدث فى حالة التخلص من فريمان، هو فعل ترويع واضح موجه ضد طبقة الولايات المتحدة السياسية بأكملها: انقد إسرائيل فى أى سياق تفقد حياتك المهنية إلى الأبد!

فك التحالف بين سوريا وإيران:

بعد عدم استطاعتها الإسراع بتنفيذ ضربة جوية أمريكية ضد إيران أو تواطؤ الولايات المتحدة مع ضربة إسرائيلية، قامت الحكومة الإسرائيلية، مباشرة وعن طريق داعميها فى الولايات المتحدة بتعزيز سياسة جديدة تقتضى فض التحالف بين سوريا وإيران.

مضى نظام أوباما / كلينتون، اتباعا منه لتوجيهات إسرائيل، يعقد محادثات مع دمشق هدفها عرض اعتراف ديبلوماسى أكبر بها، وامتيازات اقتصادية مقابل فضها الارتباط مع إيران وحزب الله وحماس. ولكى تضمن إدارة أوباما الدفاع عن مصالح إسرائيل وعدم التعاطى مع أية تنازلات بخصوص هضبة الجولان السورية التى تحتلها إسرائيل، تم تعيين اثنين من كبار صهاينة الولايات المتحدة، أى فلتمان وشابيرو لإجراء التفاوضات. فشلت تلك المحادثات الاستهلالية التى أجريت سراً على فترات منقطعة، مع إسرائيل، ثم اضطلعت بها هيلارى كلينتون، صنيعة إسرائيل، بسبب عدم استعداد إسرائيل تقديم أية تنازلات مناطقية فى هضبة الجولان المحتلة. سيواصل نظام أوباما محاولته لتحقيق الأهداف الإسرائيلية بتحييد سوريا كقاعدة دعم سياسية لقادة حماس ورابطة لوجستية بين إيران وحزب الله.

إضعاف إيران ثم تدميرها:

تشترك كبريات التنظيمات اليهودية واللوبيهات الصهيونية، ومجموعات المواجهة، والمشرعون، وكبار مسئولي الحكومة جميعهم في أكبر حملة مركزة إعلامية وعسكرية مستدامة وواسعة المدى من أجل إضعاف إيران وتدميرها. يعارض سياسة تلك المنظومة الصهيونية الداعية للمواجهة العسكرية بعض قطاعات الحكومة مثل وكالات الاستخبارات، والجيش وبعض مسئولي وزارة الخارجية وكثير من كبار المسئولين السابقين.

تجاوز نجاح الصهاينة أكثر أحلامهم جموحا. يقود دايڤيد فروم، الصهيوني اليميني (والذي كان هو من يكتب أكثر خطب بوش عدوانية، وصنّف فيها إيران عضوا رئيسا في «محور الشر») ومعه ستوارت لڤي مسئول الخزانة الصهيوني المتعصب، يقودان الجبهة الأمامية لفرض العقوبات على إيران وتوسيع مداها ومقاطعة البنوك الإيرانية والأنشطة التجارية والاستثمارية. يشرف اللوبي اليهودي الإسرائيلي بدقة على كل أوجه سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران والتشريعات التي تصدر بصددها، بل إنهم كثيرا ما يتولون صياغتها. ونتيجة لذلك، تُقوّض جهود صانعي السياسة الأمريكية الذين يسعون للتوصل إلى اتفاقات مع إيران حول الشئون ذات الأهمية الاستراتيجية حصريا من خلال دعاة «إسرائيل أولا».

تجاهل التنازلات والمساعدات التي قدمتها إيران:

بعد ٩/١١ مباشرة، دعمت إيران هجوم الولايات المتحدة على طالبان ولعبت دورا مهما في استقرار النصف الشرقي من أفغانستان؛ بل إنها أيضا دعمت الإطاحة بصدام حسين فيما عارضت احتلال الولايات المتحدة العسكري للعراق لمدة طويلة. رفض عملاء اللوبي الصهيوني، داخل إدارة بوش وخارجها، أية دراسة من قبل واشنطون لعرض إيران توقيع اتفاقية أمن مشتركة ومنعوا ذلك. وعلى الرغم من تصريحات بعض العناصر في القيادات العليا للجيش الأمريكي التي اعترفوا فيها بدور إيران الحاسم في تسهيل غزو الولايات المتحدة لأفغانستان والعراق، لم تقدم واشنطون أي تنازل مقابل لإيران.

وبدلا من ذلك قامت «الدولة» الصهيونية داخل الولايات المتحدة بإطلاق سلسلة من الإجراءات العقابية من بينها إقامة معسكرات لتدريب «كتائب الموت» لاغتيال المسئولين الإيرانيين على الحدود العراقية والأفغانية/ الباكستانية. طالبت إسرائيل بفرض عقوبات قاسية: صاغ لوبى إيباك قانونا لعقوبات مشددة دفعه معهم عملاؤهم بالكونجرس ووافق الكونجرس عليه. نفذ المسئولون بوزارة الخزانة الإجراءات وضغط دعاة «إسرائيل أولا» بوزارة الخارجية على حكومات الاتحاد الأوربى لاتخاذ إجراءات مماثلة.

عقاب إيران على تطوير الطاقة النووية ومنعها من ذلك:

شن النظام الإسرائيلى من خلال شبكته المنتشرة فى أنحاء العالم حملة ناجحة ضد برنامج إيران النووى القانونى والمراقب عن كثب. تتجاوز ضراوة هذه الحملة ومداها الحملة العدوانية السابقة للترويج لشن الحرب على العراق. عمل الجهاز اليهودى / الصهيونى بأكمله بعزم وطيد على أن تقوم الولايات المتحدة بشن حرب أخرى فى الشرق الأوسط، وذلك بأن أدمج معارضة إيران الصريحة للمذابح الإسرائيلية ضد اللبنانيين والفلسطينيين مع تهديدها بقاء دولة إسرائيل ذاته، أدمج ذلك بتهديد أمن الولايات المتحدة فى حالة شن إيران هجوما نوويا عليها. وعلى الرغم من ذلك، وكما بيَّن السناتور كيرى فإن «برنامج إيران لتخصيب اليورانيوم قانونى ولا يمثل تهديدا للولايات المتحدة».

وحينما نشرت ست عشرة وكالة استخبارية أمريكية تقريرا فى نوفمبر ٢٠٠٧، كما ذكرنا سابقا، فند بعناية ومنهجية اتهامات إسرائيل والصهاينة للبرنامج النووى الإيرانى واستبعد تماما وجود أية أنشطة قائمة لتطوير أسلحة نووية، ردَّت المنظومة الصهيونية على «هرطقة» مؤسسة الاستخبارات الأمريكية بالمبالغة فى التصعيد، وتمكنت فى زمن الانتخابات الرئاسية من إقناع الإدارة الوافدة بقبول الفبركات الإسرائيلية حول التهديد النووى الإيرانى، بل ووضعوا تقديراً استخباراتياً قومياً» خاصا بهم يتفق مع أهدافهم السياسية.

وجد نظام أوباما نفسه مجبرا، فى مواجهة الحرب الفاشلة فى أفغانستان، على الالتجاء إلى إيران طلبا للمساعدة. عمل اللوبى، من أجل ضمان عدم حدوث مفاوضات تقتضى تنازلات متبادلة، على تعيين دنيس روس الموالى المتعصب لإسرائيل لرئاسة فريق التفاوضات. كان روس، فى صيف ٢٠٠٧، قد اشترك فى كتابه تقرير عن السياسة تجاه إيران دعا فيه إلى فرض أقصى العقوبات عليها بما فى هذا حصار بحرى شامل، وتصعيد فى الحصار الأرضى والجوى، وحتمية شن هجوم عسكرى.

وسع أوباما، تحت تأثير الضغط الصهيونى، نطاق العقوبات الاقتصادية المشددة ضد إيران، وعمل على ألا تأخذ إيران دعوته فى مارس ٢٠٠٩، التى لاقت رواجا كبيرا، بفتح صفحة جديدة فى العلاقات الأمريكية الإيرانية، ألا تأخذها على محمل الجد. وكإجراء مبدئى، فإن أى شىء يحدث بين الولايات المتحدة وإيران (هذا إن حدث أى شىء) يجب أن ينقل أولا إلى إسرائيل، حيث تتم فلترته، ورقابته وإخضاعه للموافقة النهائية من قبلها.

حملة أوسع ضد العرب والمسلمين والإسلام:

وصلت إسرائيل وصناع السياسة الأمريكية وتابعوهم فى الكونجرس إلى ذروة البروباجندا الضارية والدبلوماسية والعدوان العسكرى ضد المسلمين والعرب والتى امتدت عقودا. يعكس نظام أوباما نفوذ هؤلاء المهيمن. لقد زاد أوباما من الميزانية العسكرية ومن عدد القوات الأمريكية فى أفغانستان (دونما أى دعم أوربى) ووسع نطاق الحرب لتشمل الداخل الباكستانى، مع قصف يومى ضد قرى البشتون فى الباكستان المناهضين للولايات المتحدة، وكل هذا على الرغم من الحرب الفاشلة فى أفغانستان والمعارضة الجماهيرية المتصاعدة فى المنطقة، والأزمة الكارثية فى الداخل الأمريكى.

عملت المنظمات الصهيونية وأتباعها فى الكونجرس على خداع ملايين المواطنين الأمريكيين، والجمهوريين بخاصة، وتحيزهم، بحيث أعطوا أصواتهم لأوباما بصفته

«مرشح السلام»، والآن فهم يواجهون تواجداً عسكريا طويل الأمد فى العراق، وتصعيدا فى أفغانستان، وقصفا فى الداخل الباكستانى، وبوارج حربية وحاملات طائرات، وغواصات نووية بالقرب من الشواطئ الإيرانية. تخطت التنظيمات الصهيونية أجهزة الاستخبارات الأمريكية بأكملها، والناخبين الأمريكيين حول المسألة الإيرانية، ومازالت تعد بمواجهات أعظم فى وجود دنيس روس مسئولا عن ملف التفاوضات مع إيران.

دعم مطالبة إسرائيل غير القانونية بالقدس وتفعيلها:

فى تناقض مع مطالبات الاتحاد الأوربى، والرأى العام العالمى، والقانون الدولى، و«حل الدولتين» الذى اقترحه جميع الرؤساء الأمريكيين بمن فيهم أوباما، تمضى إسرائيل فى طرد آلاف الفلسطينيين الذين تجذروا القدس منذ قرون عديدة بالقوة، وذلك من أجل القيام بتطهير عرقى للمدينة وضمها جميعها إلى إسرائيل.

لكن أوباما، فى خطابه الانتخابى أمام مؤتمر إيباك، تجاوز حدود ما ذهب إليه أى رئيس آخر للولايات المتحدة، بتوكيده على أن «القدس ستظل العاصمة الموحدة الأبدية لإسرائيل، ولا يجوز تقسيمها». ثم دافع عن قوله هذا فى اليوم التالى لدى مواجهته الغضب العارم بأن تذرّع بأن تقسيم القدس سيكون أمرا بالغ الصعوبة.

وفيما كانت هيلارى كلينتون تتعهد بدعم الولايات المتحدة غير المشروط لإسرائيل، كانت الجرافات الإسرائيلية تنشط فى هدم منازل الفلسطينيين الأمر الذى استوجب من كلينتون أن تعلق، بأسلوب عرضى، بأن أعمال الطرد والتطهير العرقى لن تفيد (عملية السلام). يتجاهل أوباما/ كلينتون بأسلوب فاضح المعارضة القوية من قبل القيادات الإسلامية، والطوائف والكنائس المسيحية الذين يمثلون جميعهم مئات الملايين من المؤمنين. تؤيد كبرى التنظيمات اليهودية الأمريكية وجميع القيادات الصهيونية بالكونجرس، بحماس مصادقة نظام أوباما على إجراءات التطهير العرقى فى القدس وغيرها من المدن الفلسطينية.

التحكم الصهيونى فى سياسة الولايات المتحدة الخارجية: بعض التبعات

للسطوة التى تمارسها ZPC على نظام أوباما تبعات كبرى على السياسة

الخارجية الأمريكية، وبخاصة سياسة الحرب فى الشرق الأوسط، وأيضا تبعات فى أنحاء العالم حيث ترفض البلدان والمناطق والحركات والمواطنون العاديون دولة إسرائيل الكلونيالية العسكرية والأيديولوچيا الصهيونية العنصرية. إن السياسيين الذين «يقفون مع إسرائيل» هم أنفسهم الذين يتبعون خط المواجهة العسكرية مع إيران إذا لم تذعن لإنذرات الولايات المتحدة/ إسرائيل وتتخلى عن سياساتها للطاقة النووية وعن روابطها مع المسلمين / العرب المعادين للكلونيالية والحركات والحكومات المستقلة الأخرى. ليس ثمة أمل فى إنجاح «التفاوضات» مع إيران، سوريا والفلسطينيين وفقاً لمقترحات أوباما والشروط التى يتطلبها من عيّنهم من الصهاينة، من ثم، تصبح تلك التفاوضات تلقائيا خططا للفشل وذرائع للالتجاء إلى المواجهات العسكرية، وتصعيد العقوبات والتغاضى عن استيلاء إسرائيل على الأراضى، بل إنها لا تؤدى إلى تردد أوباما، ولو لثانية واحدة، فى التطوير المستدام الهائل فى القوة العسكرية وفى زيادة إنفاقات الحرب فى زمن الركود الاقتصادى الكارثى. ليس بالإمكان تفسير لا عقلانية تحويل الموارد الاقتصادية الشحيحة إلى حروب لا تنتهى ومواجهات عسكرية فى وقت لا تتعرض فيه مصالح أمن الولايات المتحدة للأخطار، لا يمكن تفسيره سوى بأنه خدمة للمصالح العسكرية لدولة إسرائيل، على أساس قدرة داعميها فى الولايات المتحدة على فرض تعريفهم للأمن على الحكومة الأمريكية.

فريق دعاة «إسرائيل أولا» فى نظام أوباما:

يمكن تفسير الترابط بين سياسات إسرائيل العسكرية العدوانية غير القانونية وموافقة أوباما وإذعانه حتى حينما يقتضى ذلك التضحية بوعوده الانتخابية والمصالح الاقتصادية والأمنية القومية، والرأى العام العالمى، يمكن تفسيرها بتعينه دعاة «إسرائيل أولا» المحنكين فى المناصب المهمة الاستشارية وتلك المتعلقة بالسياسة الخارجية.

يحتل دايڤيد أكسلرود المركز فى نظام أوباما حيث يشغل المنصب الأعظم تأثيرا فى السياسة الخارجية، أى كبير مستشارى الرئيس. وصفته النيويورك تايمز

مؤخرا بأنه «أهم من أى شخص آخر على كشوف مرتبات الرئاسة.. ليس ثمة سوى القليل من الكلمات التى تنطق بها شفتا الرئيس دون مباركة المستر أكسلرود. يراجع كل خطبة من خطبه، ويدرس كل كبرى المواقف السياسية كى يعد الاستجابات على ما يستجد من أزمات». يجتمع به كل صباح صديق عمره ورفيقه الصهيونى رام إمانويل كبير العاملين بالبيت الأبيض والذى كان يحمل الجنسية الإسرائيلية الأمريكية، لتنسيق أجندتيهما للبيت الأبيض. هذا الثنائى الصهيونى هما أكثر الصهاينة السياسيين نفوذا، يضمنان أولوية مصالح إسرائيل وهما يعدان سياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط - بدءا من تجويع غزة وحتى الهجوم على إيران.

لا ريب فى أن أكسلرود وإمانويل تدخلا فى تعيين أوباما/ كلينتون لرفيقيهما الصهيونيين جفرى فلتمان ودانييل شابيرو لترأس المفاوضات مع سوريا. من المؤكد أن تحوُل أجندتهما، التى تؤكد على الأولويات الإسرائيلية، دون أية تسوية شاملة. التزم ثنائى البيت الصهيونى الصمت التام فيما عمل زملاؤهم على إلغاء تعيين تشارلس فريمان رئيساً لمجلس الاستخبارات القومى، وتجاهلا إحراج إسرائيل لوزيرة الخارجية أثناء زيارتها لها حينما قامت الجرافات بهدم منازل الفلسطينيين فى القدس الشرقية العربية فى نفس يوم وصولها.

قامت إدارة أوباما، بناء على نصيحة كبير المستشارين الاقتصاديين الصهيونى لورانس سمرز، بتعيين زميله وصديق كلينتون الحميم دايفيد كوهين فى منصب مراقب «التمويل الإرهابى». بذلك، سيكون كوهين فى وضع يمكنه من القيام بمهمات حاسمة لصالح إسرائيل بما فى هذا اضطهاد الجمعيات الخيرية الإسلامية والمنظمات الإنسانية الفلسطينية، والضغط على الولايات المتحدة وصناديق التمويل والتصدير والاستثمار فى الخارج من أجل عدم الاستثمار فى البلدان العربية والإسلامية الناقدة لإسرائيل. كما أنه من المتوقع له أن يضغط بعدوانية على المصارف والمصدرين الأوربيين والآسيويين لوقف التجارة مع إيران والاستثمار هناك. وفيما أن وظيفة كوهين ثانوية على الورق، إلا أنها تمكنه على أرض الواقع من لعب دور رئيسى فى تعزيز العقوبات على إيران وتشديدها والإبقاء على حصار غزة.

جارى سامور،، هو رئيس وكالة منع الانتشار النووى بإدارة أوباما، وكان قد رسخ مسوغات تعيينه فى خطاب له بإسرائيل فى ١٨ ديسمبر ٢٠٠٨ دعا فيه إلى قصف إيران إذا لم تغلق برنامجها لتخصيب اليورانيوم (والذى تشرف عليه الوكالة الدولية للطاقة النووية).

فى ٢٤ فبراير ٢٠٠٩، قام أوباما بتعيين دنيس روس مستشارا خاصا لهيلارى كلينتون لشئون منطقة الخليج، وهو أحد كبار العاملين فى مؤسسة واشنطون السياسية الذى ظل يبقى على علاقات عمل منذ وقت طويل مع معاهد السياسة الإسرائيلية والأمريكية المرتبطة بمؤسسات إسرائيل العسكرية والاستخبارية وسياستها الخارجية. فى نوفمبر ٢٠٠٨، وقع روس على وثيقة تدعو للهجوم العسكرى على إيران. وكان، بصفته مبعوث الرئيس كلينتون إلى التفاوضات الإسرائيلية/ الفلسطينية قد أسهم فى انهيارها بتبنيه مواقف إسرائيل غير القابلة للتفاوض، ثم شهّر بياسر عرفات ووصفه بأنه حجر عثرة. كان قد عين أولا بوزارة الخارجية، ثم نُقل إلى مجلس الأمن القومى بعد أن رفضت إيران التفاوض مع شخص يتحدث نيابة عن إسرائيل ويتبنى الخيار العسكرى.

تسيطر المنظومة الصهيونية على جميع لجان السياسة الخارجية بالكونجرس إما مباشرة من خلال اليهود الصهاينة أو ممثلى الشعب التابعين من خلال الإسهامات المالية فى حملاتهم الانتخابية أو التهديدات بالثأر فى الانتخابات أو بشن حملات إعلامية لتشويه السمعة. فى الأسابيع الأولى لتوليه منصبه، نجحت الماكينة السياسية الصهيونية فى سد الطريق على مبادرات بعض مستشارى أوباما لحضور مؤتمر ديربان ضد التمييز العنصرى، وأثبطت انتقادات اثنين من أعضاء الكونجرس قاما بزيارة غزة وشاهدا حجم الدمار ثم طالبا برفع الحصار عن أهالى القطاع وعدم تجويعهم، كما صادقت علنا على استيلاء إسرائيل على مساحات واسعة من أراضى الضفة الغربية والقدس. وتماشياً مع السياسة الإسرائيلية، عمل نظام أوباما على عُزلة جميع القادة الفلسطينيين الذين يعارضون سياسة إسرائيل لضم الأراضى وطرد شعبهم، وكذلك إرسال مبعوثين صهاينة للضغط على سوريا ولبنان وإيران لتنفيذ سياسة العزل هذه.

اخترقت المنظومة الصهيونية السلطة القضائية أيضا، وكان أوضح مثال على نفوذها هو ما حدث لدى محاكمة اثنين من قيادات إيباك بتهمة الجاسوسية. تم القبض على ستيف روزن وكيف ويسمان ووجه إليهما الاتهام بالجاسوسية بعد أن اعترفا بتسليم وثائق أمريكية متعلقة بسياسة الولايات المتحدة تجاه إيران إلى عميل للموساد معين بالسفارة الإسرائيلية بواشنطون دى سى. أصدر القاضى الفدرالى الذى ينظر القضية، تى . إس. إليس عدة قرارات لصالح الجاسوسين دعم بها زعمهما أن تسليم وثائق سرية إلى قوة أجنبية هو «ممارسة شائعة» فى واشنطون ولا يعتبر فعل تجسس. جندت الآلة الصهيونية بنجاح الإعلام الجماهيرى بكامله وقطاعا عريضا من التقدميين اليهود والأغيار للدفاع عن روزن وويسمان باسم «حرية التعبير» وساووا بين سرقة وثائق أمريكية رسمية سرية متعلقة بشئون أمنية وتمريرها سرا إلى عميل لحكومة أجنبية، ساووها باستخدام التحريات الصحفية لمصادر حكومية. ومنذ آنذاك، بُرِّئ روزن وويسمان، أما لارى فرانكلين، الذى كان قد أدين وحكم عليه، فقد أوقف تنفيذ حكمه ووضع تحت المراقبة بالإضافة إلى عدم مغادرته منطقته السكنية لمدة عشرة أشهر.

أيضا، أدين بن عامى كاديش، وهو جاسوس نووى يهودى، وذلك لتسليمه إسرائيل وثائق سرية للغاية على مدى ست سنوات:

قام كاديش، فى الفترة ما بين ٢٣ أغسطس ١٩٧٩ و١٥ يوليو ١٩٨٥ بتسليم ٥٠ وثيقة سرية ثم مائة أخرى من مكتبة الجيش الأمريكى، وأبحاث التسلح، والمركز الهندسى، وترسانة پيكاتينى. حوت الوثائق:

- معلومات عن الأسلحة النووية ومعلومات ذات صلة بالأنشطة الذرية (مصنفة وثائق بيانات سرية).
- معلومات عن نُسخ معدلة من الطائرات المقاتلة F.15 باعتها الولايات المتحدة لبلد آخر (مصنفة: لا يطّلع عليها الأجانب).

حكم على كاديش بغرامة قدرها ٥٠٠٠٠ دولار ولم يحكم عليه بالسجن، فى الوقت الذى يحكم فيه على داعمى الجمعيات الخيرية التى تساعد الفلسطينيين بالسجن ستون عاما.

يعتبر توقيف الإف بى آى لعشرات الجواسيس الإسرائيليين وترحيلهم فى هدوء دونما توجيه تهمة أو محاكمة، وشكوى مسئولى الولايات المتحدة السابقين من أن «أوامر من أعلى» منعت تقديمهم للمحاكمة، يعتبر شهادة على سطوة الصهاينة الذين يحتلون مواقع عليا والسلطات التى يسيطرون عليها. تضمن الحصانة لعملاء إسرائيل الذين يقومون بأعمال غير قانونية وعدائية ضد أمن الولايات المتحدة ومصالحها الاقتصادية تضمن وجود كل هذا العدد من الصهاينة فى مواقع عليا بالسلطة بنظام أوباما. كما أن عمليات التجسس الإسرائيلية لا أهمية لها لأن باستطاعة إسرائيل الحصول على أية وثائق، أو قرارات (سرية) من المسئولين فى الإدارة مباشرة. بل إن باستطاعة إسرائيل المشاركة فى كتابة تقارير الاستخبارات الأمريكية نفسها.

وفى وجود الصهاينة فى مراكز السلطة، ستستمر الإمبراطورية الأمريكية فى مواجهاتها العسكرية العدوانية وحروبها الإقليمية بالشرق الأوسط وبعد ذلك بالداخل الباكستانى أو السودان – أو فى أى مكان تكمن فيه المشاعر المعادية لإسرائيل – وتحت إمرة إسرائيل. لم يحدث وأن ساءل البيت الأبيض أو الكونجرس نفقات خدمة المصالح الإسرائيلية الباهظة حتى وسط هذا الركود الاقتصادى الكارثى. تتجاهل جميع الوسائط الإعلامية الكبرى وكذلك المنظمات اليهودية الأمريكية التى يبلغ عددها إحدى وخمسين منظمة، والتى تضغط من أجل تنفيذ الحصار والعقوبات على إيران وشن حرب استباقية عليها، تتجاهل بحرية كاملة الخسائر الهائلة للشعب الأمريكى ومعاناته الجسيمة التى يتسبب فيها تحويل مليارات دولارات الضرائب إلى حروب من أجل إسرائيل بدلا من استثمارها داخليا.

تضمن السيطرة الصهيونية على سياسة البيت الأبيض تجاه الشرق الأوسط غرق الولايات المتحدة فى حروب بالخليج الفارسى وجنوب آسيا، وذلك لأن لإسرائيل أجندة عسكرية مفتوحة تشمل المنطقة بأكملها ولديها جيش من العملاء مستعدون لفرض تلك الأجندة على حكومة الولايات المتحدة، وقادرون على ذلك.

- ٩ -

الفصل التاسع

سيطرة إسرائيل على الشرق الأوسط من غزة إلى طهران إفراط فى التوسع الإمبريالى؟

مقدمة:

قصفت إيطاليا الفاشستية وألمانيا النازية بلدانا وأراضى، واجتاحتها وضمتاها تمهيداً لسعيهما لإقامة إمبراطورية عالمية. تبع مسعى إسرائيل للسيطرة على المنطقة خطواتهما وحاكى أسلوبهما: قصف جوى عشوائى للمنشآت المدنية والعسكرية، اجتياحات عسكرية وحروب خاطفة تقودها المدمرات المدرعة، ازدراء لجميع النقد الموجه من الهيئات الدولية يواكبه استعدادات عسكرية لحرب جديدة على إيران تفوق حروبها السابقة. ومثل القيادات النازية التى تذرعت بتهديد «البلشفيك» أطلقت إسرائيل حملة دعائية واسعة فى أرجاء العالم تستخدم شبح «الإرهاب الإسلامى» لتبرير استعداداتها العسكرية للهجوم على أربعة وسبعين مليون إيرانى.

وتماما مثلما فهمت ألمانيا النازية سلبية الغرب وتعاطفه وعجزه حينما واجهته الوقائع على الأرض على أنها تحريض لها بالعدوان، تستمد الآلة العسكرية الإسرائيلية حافزا قويا لشن حروب جديدة من تراخى الحكومات الغربية وردود فعلها المترهلة على عمليات غزوها لبنان، وقصفها سوريا، ومؤخرا حربها النازية على غزة واجتياحها إياها. بالنسبة للقيادة العليا الإسرائيلية يمهد عجز الدول الغربية وتواطؤها الطريق أمامها لحروب أكبر وأكثر دموية تهدف بها إلى تسيدها على الشرق الأوسط والهيمنة عليه من البحر الأحمر وحتى الخليج الفارسي.

حرب غزة: بروفة للحرب على إيران:

كانت الحرب الإسرائيلية على غزة بروفة لهجوم عسكرى شامل على إيران. أثناء حملتهم لإبادة سكان غزة، اكتسب الاستراتيجيون السياسيون والعسكريون الإسرائيليون، كماً كبيراً من المعلومات عن: (١) مستويات تواطؤ وعجز الدول

الأوروبيـة، وشـمـال الأمـريكية، والغـربيـة. (٢) الدرجـة الهـائلة من الدعم المادى والسياسى الذى يمكن الحصول عليه من حكومة الولايات المتحدة من أجل سحق أعدائها. (٣) درجة الدعم الداخلى لغالبية الناخبين الإسرائيليين حتى لأعمال القتل الأكثر وحشية. (٤) المساندة الهائلة لحرب هجومية عدوانية من جانب التنظيمات الصهيونية/ اليهودية بالولايات المتحدة وأوربا الغربية. (٥) ضعف الأمم المتحدة وعجزها، وعدم قدرة جميع المنظمات الإنسانية على الحد من حملة الإبادة الإسرائيلية الموجهة لتدمير وجود شعب بأكمله. (٦) التأييد غير المشروط للوسائط الإعلامية الجماهيرية بأكملها وكذلك وكالات الأنباء فى الولايات المتحدة وأوربا وبقية العالم. (٧) استعداد الناقدين الليبراليين لإلقاء اللوم بالتساوى على ضحايا الإبادة وعلى المعتدين وذلك لاستخدامهم «العنف» وبذلك يحيدّون أية إدانة لإسرائيل. (٨) تبنى جميع الصحفيين والكتاب والأكاديميين والسياسيين لمفردات الدعاية

الإسرائيلية وتعبيراتها التجميلية الملطفة: مثلا تسمى الحرب الشاملة المستطالة «غارة»، ويتم مساواة عشرة آلاف هجوم جوى بواسطة طائرات الهليكوبتر الإسرائيلية والقاصفات المقاتلة بإطلاق المقاومة الفلسطينية فى أحيان متفرقة صواريخ محلية الصنع لا تحدث ضررا، وتُجمَع كلها تحت مسمى «العنف». تصنف آلاف المنازل والبنى الأساسية التى قصفتها إسرائيل «أهدافا إرهابية» والمقاومين «إرهابيى حماس». أما قصف منشآت الإغاثة التابعة للأمم المتحدة والصليب الدولى وكذلك المستشفيات والمساجد فتسمى أخطاء أو يبرر بأنها كانت تستخدَم «مواقع لإطلاق صواريخ حماس الإرهابية».

استخلص القادة السياسيون الإسرائيليون الدرس من حربهم الصغيرة القذرة تلك، والذى مفاده أن بإمكانهم تدمير شعب ومجتمع وقتل وإصابة وتشويه ٧٠٠٠ من المدنيين وهم محصنون . تعلم القادة الإسرائيليون أن بإمكانهم شن حرب إبادة دون التعرض لقطع العلاقات الدبلوماسية (باستثناء موريتانيا وقطر وبوليڤيا وڤنزويلا). اختبر الإسرائيليون بنجاح ولاء كبرى الأنظمة العربية وخضوعها وضمنوا تعاون وتواطؤ مصر، والسلطة الفلسطينية والأردن والسعودية. يعلم القادة الإسرائيليون السياسيون والعسكريون أن بإمكانهم، مع درجة عالية من تواطؤ الحكومات ودعم كبار القادة الصهاينة فى العالم وحيتان الإعلام الجماهيرى، تجاهل الاحتجاجات المليونية بالشوارع، والدعوات المتكررة إلى مقاطعة إسرائيل ، وشجب الجمعية العامة للأمم المتحدة. يعرف الإسرائيليون أن نقد كبار القيادات الدينية وعدد متزايد من المنشقين اليهود، والمفكرين، والناشطين لن يكون له أى أثر على الحكومات الغربية أو تقليل حماس والتنظيمات اليهودية وولائها .

تهديدات مستترة وحصانة جلية:

لم يُفعّل اثنان من التهديدات المتوقعة بسبب حروب إسرائيل العدوانية: أى المقاطعة الاقتصادية من البلدان التى لها علاقات تجارية مع إسرائيل واستثمارات بها أو وقف المساعدات العسكرية. عملت التنظيمات اليهودية فى أمريكا الشمالية

على ضمان عدم إثارة مسألة المقاطعة أبدا في الهيئتين التشريعية والتنفيذية. كتيبة إيباك، في الولايات المتحدة، ضمنت لها موافقة شبه إجماعية بالكونجرس (١٠٠٪ في مجلس الشيوخ و٩٠٪ في مجلس النواب). علاوة على ذلك، وافق البنتاجون على إرسال شحنات هائلة جديدة من الصواريخ، والقنابل زنة ١٠٠٠ رطل لتعويض الأسلحة التي فقدتها إسرائيل أثناء مذابحها للفلسطينيين. تباهى القادة الإسرائيليون بأن أحدا من المحتجين المناهضين للحرب لم يذكر سيطرة اللوبيهات الصهيونية على سياسة الولايات المتحدة والحكومات الغربية أو يشجبها.

ثمة واقعتان حدثتا أثناء حرب إبادة سكان غزة تعتبران مثالا و اضحا على خضوع المنظمات اليهودية الأمريكية الإحدى والخمسين الأعمى لأهداف السياسة الإسرائيلية الخارجية وعلى إيمانها بقوة تأثيرها على السياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة، بل والعالم، في الشرق الأوسط. حينما نما إلى علم تلك التنظيمات أن وزيرة الخارجية كونداليزا رايس تعمل على استصدار قرار من مجلس الأمن يدعو إلى وقف إطلاق النار في غزة حشدت جميع تلك التنظيمات أعضاءهم بأكملهم كي يعارضوها. تذكر مجلة فوروورد الأسبوعية اليهودية أنه:

«أثناء المؤتمر الذي عقده الناشطون اليهود في ٥ يناير ٢٠٠٩، أولى مالكولم هونلين نائب رئيس المؤتمر التنفيذي أهمية خاصة لمنع الكيان الدولي من أخذ موقف تجاه مسألة غزة. قال هونلين إن عليهم بذل الجهد لضمان ألا يصدر مجلس الأمن القرار».

وهكذا كان. بل إن رايس نفسها أُجبرت على تحمل عار التصويت ضد القرار الذي كانت قد تبنته.

أما المثال الثاني الذي يوضح اقتناع الصهاينة بهيمنة إسرائيل على سياسة الولايات المتحدة وتبعية رئيسها، فقد حدث كاستجابة على تباهي إيهود أولمرت رئيس الوزراء بأنه نجح في إملاء سياسة البيت الأبيض في الأمم المتحدة وفرضها. وفقا لما ذكرته مجلة فوروورد فإن

«إيهود أولمرت، رئيس الوزراء الإسرائيلى لم يرتكب خطأ، فقط كان عليه أن يبقى فمه مغلقا. كان هذا هو رد فعل عديد من القادة اليهود. قال إبرام فوكسمان المدير القومى لعصبة محاربة الافتراء إنه ليس لديه أية مشكلة إزاء ما فعله أولمرت».

صرح دوجلاس بلوومفيلد، رئيس إيباك السابق، إنه، وكمواطن أمريكى، ليس لديه مشكلة فى أن تُملى إسرائيل سياسات الولايات المتحدة لكن «الحديث (العلنى) عن ذلك خطأ»، وذلك لأن الحديث عن سطوة إسرائيل فى واشنطون تفضح الدور الذى تلعبه منظومة القوة الصهيونية فى تقرير سياسات الولايات المتحدة.

يوضح هذان المثالان الروابط غير المرئية بين إسرائيل والطابور الخامس الصهيونى الأمريكى وسلطتهم على صناعة القرار الأمريكى حتى حينما يتعلق الأمر بعمليات الإبادة العرقية. لم يكن كافيا أن الرئيس بوش، وطوال ثمانية أعوام خضع خانعا لإملاءات إسرائيل وموّل آلة الحرب الإسرائيلية، فقد تطلب القادة اليهود خضوعه الكامل حتى آخر يوم له فى منصبه بدرجة أن بوش، وفيما كان يلقى خطابا بفلاديلفيا، أُجبر، حرفياً، على ترك المنصة كى يجيب على مكالمة هاتفية من أولمرت. عبرت فورويرد عن ذلك قائلة إن تلك الكلمات القاسية المتشددة من إسرائيل والمجموعات اليهودية «تمثل رسالة لأعضاء إدارة أوباما القادمة».

غزة: اختبار لخنوع الكونجرس والبيت الأبيض:

كانت الحرب الوحشية على غزة بمثابة جس نبض دعم الولايات المتحدة لمزيد من الحروب الهجومية، إلا أنها أتاحت للقيادات اليهودية قياس عمق النفوذ الصهيونى ومداه واستعداد واشنطون لمؤازرة إسرائيل حينما تقرر قصف إيران لتعيدها إلى «العصر الحجرى»، أو كما صرح بنى موريس المؤرخ الصهيونى للنيويورك تايمز فى ١٨ يوليو ٢٠٠٨ «تحويل إيران إلى خرابة نفايات نووية» إذا لم تتخل عن برنامجها النووى.

وكما ذكرنا، تباهى أولمرت علنا بأنه أجبر بوش على النزول عن المنصة أثناء خطاب عام له وأمره أن يصدر تعليماته لكونداليزا رايس لتمتنع عن التصويت على

قرار وقف إطلاق النار الذى كتبته بنفسها . ولهذا التباهى عدة معانٍ: من ناحية يؤكد كشف أولمرت هذا على السلطة التى يمارسها القادة الإسرائيليون على البيت الأبيض. ثانيا، تخبر الطبيعة العلنية لممارسة السلطة هذه، وما تلاها من تباهى أولمرت العلنى باستخدامها، وإنكار الولايات المتحدة الفاتر بأن رئيسها قد خضع لهذا الإذلال، تخبر العالم بأن بإمكان إسرائيل أن تستعرض قدرتها علنا على إهانة رئيس الولايات المتحدة والسخرية منه بدون أية مغبات سلبية، وأن الولايات المتحدة لا تستطيع وقفها، وأنها تملك القول الفصل فى سياسة الولايات المتحدة الخارجية بأكثر من وزيرة الخارجية نفسها، وأن سلوك الولايات المتحدة فى مجلس الأمن، وتصويتها واستخدامها للفيتو، وامتناعها عن التصويت تخضع جميعها للموافقة الإسرائيلية.

تعزيز أكاذيب إسرائيل والترويج لها:

إحدى أولويات جميع التنظيمات الصهيونية بالولايات المتحدة تتمثل فى الدعاية لأكاذيب إسرائيل. وفبركة أكاذيب نيابة عنها وتبرير أفعالها. فحتى فى مواجهة جرائم إسرائيل الفاضحة العنيفة ضد الفلسطينيين والتى أدانتها الجمعية العامة للأمم المتحدة وجمعية الصليب الأحمر الدولية وجميع المنظمات الإنسانية، فقد برهنت المؤسسات الدينية اليهودية واللوبيهات الصهيونية على ولائها لإسرائيل وتشبثت به. يتمثل أسلوب عمل تلك التنظيمات وكما توثقه مذكراتها الداخلية فى الهيمنة على الإعلام الجماهيرى من خلال «زرع» صحفيين وأكاديميين، و«خبراء» ومحررين موالين يكتبون ويبثون تبريرات لجرائم الحرب الإسرائيلية فى وسائط الإعلام الجماهيرى. ثم يقوم الدعائيون بتوزيع المقالات التى كتبها زملاؤهم من أجل تداول أوسع، أو للاستشهاد بها، مما يعطى الانطباع بوجود دعم عام واسع فى حين أنهم لم يفعلوا سوى إعادة إنتاج الأكاذيب والبروباجندا الإسرائيلية.

تهديد إسرائيل العسكرى لإيران:

تمارس إسرائيل سطوتها فى الشرق الأوسط من خلال ترسانة أسلحتها

العسكرية، حيث إن تهديداتها المتكررة، وهجماتها الجوية والأرضية على البلدان المجاورة ما هى إلا إستراتيجية مقصودة لتأكيد هيمنتها على المنطقة. فى السنوات الأخيرة تعززت سطوة إسرائيل من خلال ضغط منظومة القوة الصهيونية فى الولايات المتحدة وكندا لاستخدام جيوش البلدين لتدمير من يتصدى لهيمنة إسرائيل العسكرية، ولنا فى التصعيد الإعلامى والإعداد من أجل غزو العراق واحتلاله مثال صارخ على هذا حيث لعب دعاة «إسرائيل أولا» دور الريادة وكان صوتهم هو الأعلى.

ظلت منظومة القوة الصهيونية بالولايات المتحدة، منذ نهاية الثمانينيات وحتى الآن تقود حملة دعائية من أجل القيام بمواجهة عسكرية مع إيران بالتعاون مع إسرائيل، واكتسبت هذه الحملة زخما هائلا أثناء سنوات رئاسة بوش الثمانية، حيث عمل الإعلام الجماهيرى على شيطنة إيران وفبرك تقارير زائفة عن أنشطتها النووية، هذا على الرغم من تقارير وكالة الطاقة الذرية ووكالات الاستخبارات الأمريكية. عملت تلك التنظيمات، من خلال عملائها الذين يحتلون مناصب قيادية فى وزارة الخزانة الأمريكية، على أن تقوم الحكومات الأخرى، والصناعات والمصارف والمستثمرون بمقاطعة إيران على أمل خنق الاقتصاد الإيرانى وذلك من أجل تسهيل الضربة العسكرية. وفى نفس الوقت، قام السياسيون الصهاينة فى الإدارة الأمريكية بلعب دور هائل فى الدعوة إلى شن حرب على إيران وساعدهم على ذلك اللوبيهات اليهودية ومراكز البروباجندا الصهيونية، والمليارديرات اليهود ومئات من تنظيمات الجاليات.

قام كل هؤلاء بتنظيم دعاية مضادة صادمة ضد أية معارضة جندوا فيها الإعلام والجامعات ومكتبات بيع الكتب ومجالس المدن.

قامت إسرائيل بإعداد خطط حربية لشن هجوم جوى شامل على إيران، منعها من تنفيذها البيت الأبيض فى عهد بوش. أعلنت إسرائيل أنها ستوجه ضربة أحادية لإيران إذا استمرت فى تخصيب اليورانيوم.

صرح بنيامين نتنياهو لدى فوزه فى الانتخابات بأن الهجوم العسكرى على إيران على قمة أجندته. فى ٧ يناير ٢٠٠٧، ذكرت النيويورك تايمز فى تقرير لها استشهدت فيه بمصادر إسرائيلية عسكرية رفيعة المستوى أن:

«إسرائيل أعدت خططا سرية لتدمير منشآت تخصيب اليورانيوم الإيرانية باستخدام أسلحة نووية تكتيكية. يقوم سربان من السلاح الجوى الإسرائيلى بتدريبات لتفجير منشأة نووية إيرانية باستخدام قنابل تخترق الطبقات الحجرية الصلبة.. وصف روبرت جيتس وزير الدفاع الأمريكى الجديد العمليات العسكرية ضد إيران بأنها «ملاذ أخير» مما أدى بكبار المسئولين الإسرائيليين إلى الاستنتاج بأن خيار الهجوم العسكرى متروك لهم. أشرف على الاستعدادات الماجور چنرال إليعازار شكيدى قائد القوات الجوية الإسرائيلية».

وفى واقع الأمر فقد قامت الولايات المتحدة ببيع ألف قنبلة من هذا الطراز إلى إسرائيل استخدمتها فى حربها على غزة. جاء انتخاب بنيامين نتنياهو، اليمينى المتطرف المُعسكَر بالكامل، معه بتصعيد التوقعات بهجوم إسرائيلى شامل على إيران، كما عزز اختياره للفاشستى الصهيونى أفيدور ليبرمان وزيرا للخارجية هذه التوقعات. تحدث نتنياهو، فى حوار له مع وول ستريت چورنال عن إيران بصفتها «القاعدة الأم للإرهاب» وأضاف قائلا: إن إسرائيل «لا تقبل بقاعدة إرهاب إيرانية (حماس) بالقرب من مدنها الرئيسية. ثم برر قتل إسرائيل للمدنيين بزعمه أن المقاومة الفلسطينية (الإرهابيين) يستخدمونهم «دروعا بشرية» يختبئون خلفها. يكتب برت ستيفنز، صحافى وول ستريت چورنال الذى أجرى الحوار، وقد تملكته الرهبة والإعجاب وهو جالس تحت قدمى نتنياهو، يكتب موافقا على تبريراته للهجوم على إيران: «إن تهديد إيران النووية يمثل خطرا على العالم أعظم كثيرا من الأزمات الاقتصادية.. إنه يمثل تهديدا وجوديا مباشرا لإسرائيل» ثم يوجز ستيفنز موقف رئيس الوزراء الإسرائيلى من أوباما قائلاً: «إذا فشلت الديبلوماسية ولم تلجأ الولايات المتحدة للقوة العسكرية، ستقرر إسرائيل القيام بالعملية وحدها..».

أجّل القادة الإسرائيليون، مؤقتا، الهجوم على إيران، وشنوا بدلا عنه حربا على

غزة كان من ضمن أهدافها إضعاف أية مقاومة محتملة من جانب الفلسطينيين فى حالة قيام إسرائيل بحرب على حليفتهم طهران. من المحتمل لأوباما دعم خطط إسرائيل بالحرب على إيران. جاء صعود دنيس روس، الصهيونى المتشدد، إلى قمة السلطة وتعيينه كبير مستشارى هيلارى كلينتون (سنمحو إيران من الوجود)، والرئيس أوباما، جاء معه بتوقعات أقوى بتوجيه ضربة إلى إيران فى وقت قريب. كان روس، وقبيل أن ينضم إلى إدارة أوباما، قد وقع على وثيقة طرحت «خارطة طريق» للحرب على إيران. ذكر روبرت دريفوس فى مجلة نيشن أن «مسئول سابق بالبيت الأبيض يقول إن روس أخبر زملاءه أنه يعتقد أن الولايات المتحدة لن يكون أمامها خيار سوى الهجوم على إيران بسبب برنامجها النووى». يعنى استيلاء الصهاينة على جميع مواقع صنع السياسة فى إدارة أوباما إثباط أية معارضة استخبارية أو عسكرية لشن هجوم إسرائيلى على إيران.

المواقع التى يحتلها الصهاينة فى إدارة أوباما:

أوردت «وكالة تلجرافيك اليهودية» وهى وكالة «الأنباء اليهودية الأمريكية الرئيسية» ومعها مصادر أخرى أوردت قائمة كاملة بالموالين لإسرائيل الذين يحتلون مراكز استراتيجية فى إدارة أوباما - حتى قبل صدور القرارات بتعيينهم القائمة تشمل الأسماء التالية:

١- دنيس روس: مستشار نافذ للسياسة تجاه إيران. عُيِّن مستشارا خاصا لهيلارى كلينتون لشئون الخليج وجنوب شرق آسيا فى فبراير ٢٠٠٩. يتبنى روس تعظيم العقوبات من أجل تقويض التفاوضات والدفع بالخيار العسكرى.

٢- ريتشارد هولبروك: عُيِّن مبعوث أوباما إلى أفغانستان. صهيونى بارز عمل مبعوثا فى الأمم المتحدة فى إدارة كلينتون. ترأس مؤخراً مجموعة خاصة تسمى «معًا ضد إيران نووية» التى تدعو إلى شن الحرب على إيران إذا لم تخضع للإملاءات الإسرائيلية بوقف برنامجها النووى.

٣- چورچ ميتشل: مبعوث أوباما إلى الفلسطينيين والإسرائيليين، وهو أحد

أربعة أسسوا مجموعة جبهة صهيونية تحت مسمى «مركز السياسات للحزبين» (توصف الآن بأنها مجلس استشارى) وتتبنى نهج «خطوة بخطوة» يبدأ بالعقوبات ثم فرض القيود ثم الحصار البحرى وأخيراً ضربة عسكرية ضد إيران.

٤- دان شابيرو وبونيت تالوار: للتعاون معا فى ملف سياسة الشرق الأوسط بمجلس الأمن القومى. كان شابيرو، بالتشاور مع إسرائيل، هو من رعى تمرير قانون محاسبة سوريا فى مجلس الشيوخ. كما أنه صاغ خطاب أوباما، قبل انتخابه، أمام مؤتمر إيباك بواشنطون فى مايو ٢٠٠٨. أما بونيت، فمهمته التعاطى مع قضايا الخليج الفارسى بما فى ذلك إيران. كان بين العاملين لدى السناتور جو بايدن، نائب الرئيس حاليا، والمتعاون الوثيق مع إيباك.

٥- إريك لين: يحتل موقعا مهما فى مجال سياسة الشرق الأوسط بالبيت الأبيض. بدأ حياته الوظيفية متدربا لدى إيباك عام ١٩٩٨ ثم التحق بهيئة العاملين لدى عضو الكونجرس بيتر دويتش، أحد أكثر الشخصيات الموالية لإسرائيل التزاما بالكونجرس. قضى لين عاما بإسرائيل، تشرب فيه بالثقافة العسكرية الإسرائيلية وتعلم العبرية.

٦- جيمس ستاينبرج وچايكوب (جاك) لوو: تم ترشيحهما نائبين لهيلارى كلينتون بوزارة الخارجية. لستاينبرج «علاقات قوية بالجماعة المنحازة لإسرائيل» ولعب دورا مهما فى الضغوط التى مارستها إسرائيل على عرفات كى يذعن لمطالبها. يدير جاك لوو أمر الحوافز الاقتصادية بالخارج. لوو صهيونى أرثوذكسى سيوكل إليه أمر استخدام الموارد الاقتصادية الأمريكية لدعم العسكرة الإسرائيلية وعقاب أعدائها أو مكافأتهم إذا أذعنوا. رئيس سابق لإحدى وحدات سيتى جروب للاستثمار ويحوز ما يتراوح بين ٥٠٠٠٠ و١٠٠٠٠٠ دولار من سندات دولة إسرائيل.

٧- سامنثا پاور: حدث وأن وجهت النقد إلى جرائم الحرب الإسرائيلية عام ٢٠٠٢. من ثم، قامت منظومة القوة الصهيونية باستبعادها من حملة أوباما عام

٢٠٠٨. وبعد أن قدمت «اعتذارا مُذِلاً، وفقا لتعبير چيروسالم تلغراف إيچنسي، أعيد دمجها فى فريق كلينتون الانتقالى.

٨- كاص صانستاين: زوج سامنثا پاورز، صهيونى ليبرالى منذ وقت طويل. يرأس مكتب البيت الأبيض للمعلومات والشئون التنظيمية- ذراع بروپاجندا رئيسى لنظام أوباما.

٩- راند پيرس: كان مستشار أمن قومى رئيسياً للسناتور كيرى أثناء حملته الانتخابية عام ٢٠٠٤، وأقام علاقات وثيقة مع الجهاز السياسى الموالى لإسرائيل. وبصفته مستشارا للأمن الداخلى فمن المحتمل له أن يلعب دورا محورياً فيما يتشكل تحالف أوثق بين إسرائيل والولايات المتحدة.

١٠- لى فينشتاين ومارا رودمان: صهيونيان محنكان عملا بإدارة كلينتون. فينشتاين مستشار رئيسى لوزيرة الخارجية كلينتون وردمان من كبار مستشارى السياسية الخارجية لأوباما.

١١- سوزان رايس: عينها أوباما سفيرة الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة. وقّعت فى الصيف الماضى على ورقة صادرة من «معهد واشنطون للسياسة فى الشرق الأدنى» تدعو إلى مزيد من التنسيق بين إسرائيل والولايات المتحدة لحصار إيران وتوجيه ضربة عسكرية ضدها. ذلك المعهد طاحونة پروپاجندا شهيرة لأكثر داعمى إسرائيل تعصبا والمؤيدين لتوجهاتها العسكرية بأسلوب غير مشروط. شجبت رايس، فى شهادتها أمام مجلس الشيوخ، نقد الجمعية العامة للأمم المتحدة لجرائم الحرب التى ارتكبتها إسرائيل فى غزة.

١٢- ستيوارت لڤى: وكيل وزارة الخزانة فى إدارة بوش لشئون الإرهاب والاستخبارات المالية. أعاد أوباما تعيينه فى منصبه. لڤى من صناع السياسة الحكوميين الرئيسيين. يشرف على حملة العقوبات الاقتصادية فى أنحاء العالم ضد أعداء إسرائيل مثل الحكومة الإيرانية وحماس وحزب الله، وعلى تطويرها وتنفيذها. عمل عن كثب مع الحكومة الإسرائيلية لوقف التمويلات من الجمعيات الخيرية

(المنظمات الإنسانية العربية والإسلامية)، فيما رفض تقصى عمليات تبييض الأموال التى حولت مسار مبلغ يقدر بخمسين أو ستين مليار دولار من الأموال الأمريكية إلى المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية فى الضفة الغربية.

نجح لڤى، بالتعاون مع ZPC فى الضغط على صناديق التقاعد والاستثمارات بالولايات المتحدة لسحب أموالها من الشركات التى تقوم بأعمال (بيزنس) قانونية فى بلدان الشرق الأوسط المعارضة لممارسات إسرائيل الإجرامية ضد الفلسطينيين. جال أوربا والشرق الأوسط وأمريكا الشمالية، ملاطفا ومهددا البلاد والشركات التى لها علاقات تجارية بإيران أو تعاملات مع الجهات المرتبطة بحزب الله فى لبنان أو بحماس فى قطاع غزة واضعا بعضها على القائمة السوداء. تضمنت تهديداته العقوبات الاقتصادية بل وتوجيه اتهامات جنائية ضد الشركات والحكومات.

يمثل إعادة تعيين أوباما لتلك الشخصية المتطرفة بالأسلوب الليكودى دليلا ساطعا على أن أوباما سيواصل سياسة سلفه العدوانية تجاه إيران والعرب والمسلمين بالرغم من خطابه الشهير بالقاهرة.

ومعاً، يعتبر دنيس روس ولڤى اللذان يمثلان إسرائيل، أقوى صناع السياسية فى إدارة أوباما. تورط لڤى فى الحصول سرا على التقارير المالية للتعاملات المصرفية لملايين الأمريكيين والأجانب من قاعدة بيانات دولية كبيرة - وهذه العملية غير مشروعة. دافع عنها بقوله إنها جزء من عملياته لمكافحة الإرهاب.تمتد خدمات لڤى لإسرائيل خارج نطاق حدود الولايات المتحدة إذ إن العاملين معه نجحوا فى وضع كبرى المؤسسات المالية والصناعية الإيرانية على القائمة السوداء.

قام لڤى بإسهام كبير فى حصار إسرائيل لغزة وتجويع أهلها بعد نجاح حماس فى الانتخابات الديمقراطية التى أجريت فى فلسطين، وضمن وقف التمويل الخيرى الغربى لبرامج التعليم والصحة والضمان الاجتماعى والأمن المدنى لسكان القطاع. يتباهى لڤى علنا بأنه نجح فى وقف جميع المساعدات للفلسطينيين اليائسين الذين

يعانون الفقر ويعيشون تحت الحصار الإسرائيلى وذلك بأن وصف جميع المتعاطفين مع حماس والمعارضين للاحتلال الإسرائيلى بأنهم «يُمولّون الإرهاب» ووصف جميع أنواع المساعدات بما فى ذلك الغذاء والدواء بأنها «دعم للإرهاب». عمل مع الإسرائيليين دونما كلل أو ملل على وقف إرسال الأموال إلى غزة وبخاصة الأموال التى يجمعها الفلسطينيون فى المنفى من أجل أهاليهم المحاصرين.

قال لڤى «أُعطيت فى إسرائيل تقريرا مشجعا عن النقص الهائل فى الأموال المرسلة إلى حماس وبخاصة من منطقة الخليج». يستهدف بشكل أساسى، الجمعيات الخيرية الإسلامية التى تُشغّل المدارس، وملاجئ الأيتام، ومخازن الأغذية والمستشفيات والمستوصفات التى يزعم أنها «أرض خصبَة تتيح للإرهابيين توليد دعم لقضاياهم ونشر الأيديولوجيات المتطرفة». عمل لڤى، بتنسيق مع الإف بى آى، على إغلاق العديد من المؤسسات الخيرية الإسلامية، ونجح فى تقديم العديد من المواطنين الأمريكيين ذوى الأصول العربية للمحاكمة وسجنهم وذلك لمساهمتهم فى مؤسسات خيرية قانونية قبل بدء بوش حربه على الإرهاب.

فى ٢٧ مايو ٢٠٠٧، حكم على خمسة مدراء فى مؤسسة الأرض المقدسة، وهى أكبر مؤسسة خيرية إسلامية، بالسجن لمدد وصلت إلى ٦٥ عاما. ذكر موقع السى بى إس أن «مؤسسة الأرض المقدسة لم تتهم بالعنف بل بتمويل مدارس وبرامج اجتماعية تقول الحكومة إن حماس تسيطر عليها. قال المتهمون إنهم لم يفعلوا سوى إطعام الجوعى وتقديم المعونات الضرورية التى تحتاجها تلك المنطقة المتفجرة».

ساندت جميع التنظيمات اليهودية الأمريكية الرئيسية حملة لڤى الداخلية والدولية ضد المهنيين ورجال الأعمال من ذوى الأصول الفلسطينية والإيرانية والعراقية والسورية والسعودية وعشرات المصارف والصناعات وشركات الملاحة الأوروبية علاوة على شركات نفط أمريكية وأورو/ أسيوية. هذا، وقد دعمت وزارة الخزانة الأمريكية حملات الضغط التى قامت بها إيپاك مؤخرا لفرض عقوبات على البلاد التى تصدّر منتجات نفطية مكررة بما فى هذا الجازولين، إلى إيران.

وفى الواقع، فقد لعبت إيپاك دورا رئيسيا فى إنشاء «مكتب الإرهاب

والاستخبارات المالية» الذى يترأسه لڤى وفى تعيين أوباما له: لا غرو أن لڤى لم يبذل أية محاولة لتقصى أية تحركات عن الخطة الإجرامية لغسيل أموال بمليارات الدولارات لتمويل مستوطنات غير قانونية بالضفة الغربية. تورط فى هذا العمل الإجرامى صهاينة أمريكيون وإسرائيليون، وفقا لمدعى الحكومة الإسرائيلية، تاليا سايسون فى عام ٢٠٠٥.

لم يسبق وأن أنزل أى مسئول فى إدارة أوباما أو إدارة سلفه قدرا من الدمار بحياة ملايين الفلسطينيين والإيرانيين والمسلمين الأمريكيين أكبر مما أنزله بهم ستوراث لڤى. كما لم يحدث وأن بذل أى مسئول أمريكى كل ذلك الجهد لخدمة المصالح الإسرائيلية. وبالمثل، لم يحدث وأن مارس أى مسئول بوزارة الخزانة الأمريكية ضغوطا عدوانية على كبرى شركات النفط الأوربية والأمريكية لمنعها من الحصول على عقود بمليارات الدولارات/ اليورو مع إيران مثل لڤى. وبدون شك، فإنه، وأكثر من أى قيادى آخر فى إيباك، أهم أصول إسرائيل قيمة فى الولايات المتحدة.

فعلًا القائمون على السياسة الخارجية الأمريكية بإدارة أوباما: بايدن، نائب الرئيس («أنا صهيونى») وهيلارى كلينتون وزيرة الخارجية («دمروا إيران»)، وجيتس، وزير الدفاع (من بين الذين احتفظوا بمناصبهم من مسئولى إدارة بوش التى هيمن عليها الصهاينة) فعلّوا سياسة للشرق الأوسط لا تخدم سوى المصالح الصهيونية بأكثر من أى وقت سابق فى التاريخ الأمريكى. وبسبب خلفية المسئولين فى هذا النظام وولاءاتهم والتزماتهم، فهم على غير استعداد للبدء فى مفاوضات جادة مع إيران أو «التوسط» لإنهاء احتلال إسرائيل للأراضى الفلسطينية، أيا كان قناع «الدبلوماسية» الناعمة الذى يُخفى به أوباما وجهه «الأبيض» البوشوى. على العكس، فإن روابط مسئولى السياسة الخارجية فى إدارته الوثيقة بمنظومة القوة الصهيونية فى أمريكا والتزماتهم طويلة الأمد تجاه نزعات إسرائيل المعسكرة وسياستها التوسعية تؤكد أن النظام يتجه إلى تواطؤ مع إسرائيل لشن هجمة على إيران. آزر جميع أعضاء فريق أوباما عدوان إسرائيل على غزة وصادقوا على تدمير إسرائيل لحكومة حماس المنتخبة ديمقراطيا ودعْم طغمة عباس الفاسدة الخانعة.

أنجزت رئاسة أوباما ما أعتقد كثير من المراقبين أنه مستحيل: وضعت صهاينة في مواقع سلطة استراتيجية بأكثر مما فعلته إدارة بوش من ثم، فلدى إسرائيل مطلق الحرية أن ترتكب ما تراه فى صالحها من أعمال عدوانية. تتبع استراتيجية الحروب الإسرائيلية التكتيكات النازية: تستهدف هجماتها إنزال الحد الأقصى من التدمير بالبنى الأساسية المدنية ضد البلدان أو المجموعات التى تتصدى للسياسات الإسرائيلية: هكذا فعلت فى عدوانها على لبنان وعلى غزة. بل إن طائراتها المقاتلة قصفت قافلة شاحنات أسلحة بالسودان.

دنيس روس وخارطة الطريق للحرب على إيران:

لا يستند احتمال شن نظام أوباما حربا على إيران على مجرد تكنهات أو استشهادات من خطاباته أثناء حملته الانتخابية. كما أنه ليس باستطاعة أحد أخذ مزاعم هيلارى كلينتون عن تبنى نهج التفاوض مع إيران على محمل الجد فى وقت تضع فيه شروطا لا يمكن أن تقبلها إيران. يهدد نظام أوباما، علنا، بشن حرب على إيران إذا لم تنزع أسلحتها أحاديا وتفتح مواقعها الدفاعية العسكرية الاستراتيجية للتفتيش مما يتيح لإسرائيل والولايات المتحدة فرصة فريدة لتحديد الأهداف الحيوية لهجماتها. إن تعيين أوباما لدنيس روس ذى التوجهات الصهيونية والعسكرية المتطرفة فى منصب استراتيجى للتعاطى مع إيران لدليل دامغ على دفع أوباما باتجاه حرب معها. روس الذى يطلق عليه لقب «محامى إسرائيل»، صهيونى حتى النخاع وأحد قادة ومؤسسى إيباك لوبى إسرائيل الأساسى والأقوى نفوذا فى واشنطون. أيضا، فقد ظل طوال سنوات حياته المهنية من مؤدلجى المحافظين الجدد الذين شنوا بقيادة وولفويتز حملة دعاية ضارية لغزو العراق. كما أنه من أكثر الكتاب غزارة ونفوذا فى طاحونة البروباجندا الصهيونية WINEP (معهد واشنطون لسياسة الشرق الأدنى) الذى نشر العديد من الأوراق «البحثية» التى تدفع باتجاه تدخل الولايات المتحدة العسكرى لصالح طموحات إسرائيل التوسعية. أثناء سنوات كلينتون، عُيِّن روس رئيسا للجنة «الوساطة» الأمريكية فى التفاوضات

الإسرائيلية / الفلسطينية (١٩٩٩- ٢٠٠٠)، حيث عمل بصفته «محاميا لإسرائيل» وفقا لما قاله أحد زملائه. وأدى تبنيه لوجهات النظر الإسرائيلية إلى إفشال التفاوضات. ويمارس هذا الرجل الآن نفوذا عميقا على سياسة أوباما تجاه إسرائيل.

روس أحد قادة مجموعة جبهوية صهيونية حديثة نسبيا تسمى «مركز سياسة الحزبين» الذى نشر مؤخرا تقريرا بعنوان «مواجهة التحدى: سياسة الولايات للتصدى للتطور النووى الإيرانى». كانت خارطة الطريق للحرب على إيران هذه من إنتاج قوة مهمات ضمت روس واثنين من غلاة المحافظين الجدد الصهاينة هما ميشال ماكوفسكى وميشيل روبين. تعكس مصادقة روس على ذلك «التقرير» رفضه لأية إمكانية للتوصل إلى اتفاق تفاوضى مع إيران يقبل بحق إيران القانونى فى برنامج لتخصيب اليورانيوم وفقا للمعاهدات الدولية.

لم تقف حقيقة أن دنيس روس كان يعمل حتى قبيل تعيين أوباما له فى مطلع عام ٢٠٠٩ رئيسا لمعهد «تخطيط سياسة الشعب اليهودى» بالقدس، التابع للوكالة اليهودية والذى يشكل جزءا رسميا من الحكومة الإسرائيلية، لم تقف عقبة فى توليه منصبه فى إدارة أوباما، بالرغم من تعارض هذا مع «قانون تسجيل العملاء الأجانب FARA»، وهو قانون فدرالى يقتضى أن يسجل العملاء الذين يعملون لحساب حكومات أجنبية أنفسهم بصفتهم تلك، إلا أن روس لم يفعل ذلك.

يدعو «التقرير» إلى قصف إسرائيلى جوى استباقى لإيران يواكبه هجوم صاروخى إذا لم تفعل ذلك الولايات المتحدة وأوربا. ثم يقترح التقرير حصاراً بحريا وجوياً كاملاً وفرض حظر على التجارة معها كتمهيد لهجوم الولايات المتحدة على بنية إيران الأساسية. دعت الوثيقة أوباما إلى استقدام قوات مسلحة إلى المنطقة تحت غطاء الصراع فى العراق وأفغانستان وبذلك يُبقى على درجة من عنصر المفاجأة التكتيكى. بتعبير آخر، فإن أوباما قد وضع هذا الداعية إلى حرب إبادة غير مشروطة على إيران فى منصب استراتيجى حساس يترأس فيه مجموعة مستشارى النظام فى شئون سياسة الشرق الأوسط.

إن هيلارى كلينتون ودنيس روس على أتم استعداد لبذل ما فى وسعهما لشن هجمة أمريكية/ إسرائيلية مشتركة على إيران وتبريرها فيما يتركان لأوباما القيام بالمبادرات الدبلوماسية اللازمة لإقناع الجماهير بأنه قد تم تجريب الوسائل السلمية لكنها فشلت، حيث ستكون تلك التفاوضات الزائفة على أسس غير مقبولة. يلى ذلك حصار كذلك الذى يُفرض على غزة يهدف إلى تجويع الشعب الإيرانى وإفقاره وينتهى بغارات جوية خاطفة مكثفة بالأسلوب الذى جُرِّب فى غزة ولبنان. لقد قام أوباما بتجميع نخبة من صانعى السياسة المرتبطين عن كثب بالجيش الإسرائيلى والموالين لإسرائيل بحيث لا يظل ثمة مجال لأى تفاوضات ذات معنى.

القيود المحتملة على الحرب ضد إيران:

الرادع الوحيد ضد الهجمة على إيران بالأسلوب الذى جُرِّب فى غزة هو قدرة طهران العسكرية، وبخاصة صواريخها الدقيقة طويلة المدى التى تصل إلى مواقع إسرائيل العسكرية الرئيسية وبناها الأساسية وأنظمة الدعم ذات الصلة. وإذا أخذنا فى الاعتبار عدم وجود أية كوابح أخلاقية لدى القادة الإسرائيليين المشبعين بأيديولوجيا العسكرة حيث يعتبرون أن استخدام القوة الوحشية وأعمال العنف على نطاق واسع هو الأسلوب الأمثل لفرض سطوة إسرائيل وكسب دعم الجمهور الإسرائيلى، فالمحتمل أن يكون الهجوم العسكرى المضاد الشامل هو عامل الردع الفاعل لإجبار القادة الإسرائيليين على إعادة التفكير فى فرض سياستهم الخارجية من خلال العمليات العسكرية.

نتج عن نجاح عمليات إسرائيل فى غزة حُمّى حرب انتصارية لا عقلانية بين جميع قادتها وداعميهم من أعضاء التنظيمات اليهودية/ الصهيونية بالولايات المتحدة مما أدى بهم إلى التقليل من شأن التكلفة الكارثية لأى حرب مع إيران. أى أن هجوماً أمريكياً إسرائيلياً على إيران سيؤدى إلى عمليات عسكرية وسياسية ثأرية فى جميع أنحاء الشرق الأوسط.

يعنى هذا إنزال خسائر فادحة عسكرية وسياسية واقتصادية بمنشآت الولايات المتحدة العسكرية فى منطقة الخليج وبخاصة فى العراق ودول الخليج المجاورة

بالإضافة إلى الخسائر فى الأرواح. أيضاً، من الأرجح أن ينجم عن هذا زعزعة الأنظمة العربية العميلة أو الإطاحة بها.

وفيما يتبنى دعاة الحرب الإسرائيليون «خطاباً دفاعيا» فإن استراتيجيتهم تهدف إلى إضعاف قدرة إيران العسكرية وجعلها هشة فى مواجهة التهديدات العسكرية والضغوط الدبلوماسية تمهيدا لضربة جوية استباقية. تقوم وكالات الأمم الدولية بالتفتيش فقط على المواقع الإيرانية لكنها لا تجرى أى تفتيش على منشآت الولايات المتحدة العسكرية بالمنطقة بما فى هذا بوارجها الحربية وغواصاتها النووية، أو على مواقع أسلحة إسرائيل النووية ومعاملها. توفر تلك الحملات التفتيشية أحادية الجانب ثروة من المعلومات عن قدرة إيران العسكرية ومواقعها الدفاعية ومعامل أبحاثها الاستراتيجية المتقدمة. حددت حملات تفتيش الأمم المتحدة على العراق قبل غزو الولايات المتحدة لها المنشآت الدفاعية الرئيسية، ومنازل العلماء العراقيين وأماكن عملهم، واستُخدِمت تلك المعلومات فى حملات القصف، وما تلاها من حملة اغتيالات ضد نخبة العلماء العراقيين. كما كانت مثل تلك المعلومات حاسمة فى إرشاد عمليات القصف والهجمات الصاروخية الإسرائيلية واغتيال بعض قيادات المقاومة وعائلاتهم فى حربى لبنان وغزة. أيضا، تستهدف مقاطعة إيران اقتصاديا تقويض مستويات معيشة الإيرانيين وأداء اقتصادها، بأسلوب يماثل ما تفعله إسرائيل فى غزة.

بيد أنه، وحتى يومنا هذا، فلم تؤدِ العقوبات والحصار إلى شل الاقتصاد الإيرانى الذى كان أمامه متسع من الوقت منذ قيام الثورة الإيرانية للتكيف مع الضغوط الاقتصادية التى يتبناها الغرب: بل إنه، ومنذ أزمة الركود وتراجع الأسواق العالمية، وتزايد طلب الصين على الطاقة سعت العديد من الشركات المتعددة الجنسية الغربية والآسيوية لإقامة علاقات تجارية مع إيران وتجاهل الضغوط الأمريكية والإسرائيلية.

أحدثت حرب الإبادة العرقية التى شنتها إسرائيل على غزة شروخا فى الاحتكار الصهيونى بالخارج لآراء اليهود وفيما تواصل التنظيمات اليهودية ورجال الدين اليهود دعمهم لجميع جرائم إسرائيل بدءا من قصف عربات إسعاف الصليب

الأحمر ومستوصفاته إلى مدارس الأمم المتحدة ومخازن الأدوية والمواد الغذائية ومخيمات اللاجئين، فقد حفز هذا معارضة قوية فى أوساط المثقفين والكتاب والمهنيين اليهود فى الغرب والولايات المتحدة. ظهرت تنظيمات وشخصيات جديدة فى أوساط الجاليات اليهودية شجبت بقوة جرائم إسرائيل، وقام بعض النشطاء اليهود بأعمال جريئة حيث احتلوا مكاتب القنصليات الإسرائيلية فى عدد من المدن الكبيرة وطالبوا بمقاطعة السلع الإسرائيلية ووقف التبادل الأكاديمى. وواجه آخرون المدافعين الصهاينة عن إسرائيل فى ندوات ومؤتمرات صحفية عامة. وفيما أن عدد الناقدين اليهود للممارسات الإسرائيلية مازال صغيرا، فإن أهميتهم تكمن فى إضفاء الشرعية على توجيه الانتقادات لإسرائيل، وتشجيع الملايين من اليهود والأغيار الصامتين على شجب ممارساتها علنا دون خشية من اتهامهم بمعاداة السامية أو أنهم يهود كارهون لأنفسهم. أيضا، فى ٢٥ نوفمبر، دعا رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة ميجويل إسكوتو - بروكمان إلى فرض عقوبات دولية على إسرائيل، ثم حينما شنت الحرب على غزة صنّف عملياتها على أنها إبادة عرقية.

ويبدو أن الحملة الدولية التى تدعو إلى مقاطعة إسرائيل وفرض عقوبات عليها قد بدأت تؤتى ثمارها. ذكرت الجيروسالم بوست أن:

«المُصدّرين المحليين يفقدون العملاء والأسواق الأجنبية بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية ومقاطعة السلع الإسرائيلية المنتجة محليا فى أعقاب عملية الرصاص المصبوب.

«وعلاوة على المشاكل الناجمة عن الأزمة الاقتصادية العالمية فقد ذكر ٢١٪ من المصدرين المحليين أنهم يواجهون مشاكل فى بيع سلعهم بسبب حملة مقاطعة السلع الإسرائيلية وبخاصة فى إنجلترا والبلدان الإسكندناقية».

بل إن حتى منظمة إيباك الرهيبة تبدو وأنها متخوفة من فقدان قبضتها على السلطة:

«افتتح هوارد كور المؤتمر السنوى لإيباك باعترافه بأن ثمة حملة دولية ضخمة ضد سياسات إسرائيل. ذكر أن ٣٠٠٠٠ شخص نظموا مسيرة فى إسبانيا، وأن الاتحادات التجارية فى إيطاليا تطالب بمقاطعة المنتجات الإسرائيلية، وأن مجلس

حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أصدر ٢٨ قرار إدانة لإسرائيل، وأن ثمة أسبوعاً للآبارتايد الإسرائيلي تمهيدا لمقاطعة وعقوبات دولية.

«ذكر هوارد كور أن مصدر تلك الحركة الكوكبية هو الشرق الأوسط، وتتردد أصداؤها في ردهات الأمم المتحدة وعواصم أوربا، وتعبر عنها منظمات سلام دولية وهي آخذة في التوسع في أرجاء الولايات المتحدة بدءا من اجتماعات مجالس المدن وحتى الأحرام الجامعية والميادين العامة. لم تعد تلك الحملة تنحصر في هذيان المتطرفين اليساريين واليمينيين، بل إنها اتخذت طريقها، بتزايد، إلى إعلام التيار الرئيسي». ٨ مايو ٢٠٠٩.

وفيما لم توقف تلك المعارضة الجماهيرية مذابح المدنيين في غزة أو تحد منها فقد وضعت الأسس السياسية والتنظيمية لشن حملة هائلة ضد خطط إسرائيل للحرب على إيران.

إحدى وسائل الردع الفاعلة لاندفاع إسرائيل نحو حروب الإبادة هو إطلاق التحقيقات في جرائم الحرب الإسرائيلية وإقامة محاكم لمحاكمة قادة إسرائيل العسكريين والسياسيين على جرائمهم ضد الإنسانية. أبدى هؤلاء قلقهم من احتمال إلقاء القبض عليهم ومحاكمتهم بالخارج. لكن مشكلة توجيه التهم إلى مجرمي الحرب الإسرائيليين تتمثل في رسم الخط الفاصل بين القادة الذين أعطوا الأوامر وضباط الميدان الذين نفذوا السياسات التي تنتهك اتفاقيات جنيف، أو المسئولين الذين منعوا، تحديدا وصول فرق الإسعاف والأطباء، والإغاثة لما يربو على أربعة أيام إلى مواقع الجرحى والجوعى والمصابين وغالبيتهم من النساء والأطفال. ثم ماذا عن جماهير المواطنين الإسرائيليين اليهود الذين غمرهم قصف الأحياء المدنية بالفرح لدرجة إقامة بعضهم مواقع مراقبة حملوا إليها معهم أطعمتهم لمشاهدة المذابح الجارية وكأنهم في نزهات عائلية.

وعلى الرغم من أن بهجة جماهير الإسرائيليين ونشوتهم وعناقهم لمن قاموا بقتل العُزَّل قد يبعث على اشمئزاز الرأي العام العالمي، إلا أنه لا يعد جريمة يجوز أن تحاكم دوليا على الرغم من أنه مستنكر أخلاقيا مثل قصف هتلر الوحشي للمدن السوفييتية والبولندية والبلقانية. وعلى الرغم من نجاح البيت الأبيض في منع

مجلس الأمن من إصدار قرار بالتحقيق مع القادة الإسرائيليين فى جرائم الحرب التى ارتكبت، فإن التقدم إلى عدد من المحاكم الأوربية لإصدار قرارات باتهامهم، ومعها احتمال توقيفهم قد يعمل على تعويق ضغطهم باتجاه حرب على إيران.

يتجاهل الإسرائيليون حاليا إدانة الرأى العام العالمى لممارساتهم العدوانية، وسيؤدى هذا، إن آجلا أو عاجلا، إلى تآكل الدعم الاستراتيجى الضرورى لأية دولة كى تعمل - كما اكتشفت الولايات المتحدة. يعتقد مراقبون كثيرون أن مئات الملايين من العرب وغير العرب وغير المسلمين أصبحوا يؤمنون أن إسرائيل وطابورها الخامس بالخارج لا يفهمون سوى لغة القوة لأنها مازالت سادرة فى ممارسة الإرهاب ضد شعب كامل اعتقلته وحاصرته، ومن ثم، من المحتم أن يلجأ الضحايا إلى المقاومة الشعبية المسلحة المستطالة، التى فى ظلها من المحتمل أن يُطاح بعدد من القادة العرب العاجزين المتواطئين وظهور قيادات جديدة تستمد الدعم الجماهيرى من المشاعر القومية العميقة بالكرامة والعزة.

ملاحظة:

رفضت إيران فتح أى حوار مع إدارة أوباما فى وجود دنيس روس، المتحدث باسم المصالح الإسرائيلية على رأس فريق التفاوضات وأُجبر البيت الأبيض على نقله إلى منصب نافذ آخر فى مجلس الأمن القومى بحيث لا يتعاطى بأسلوب مباشر مع الشخصيات الأجنبية.

- ١٠ -

الفصل العاشر

سياسة الإبادة

الداعمون، المدافعون والمزودون بالأسلحة

لا تجد الحكومة الإسرائيلية أى حرج فى إعلانها على الملأ سياسة الإبادة الجماعية التى تنفذها فى غزة وذلك بسبب الدعم غير المشروط لها من الطبقة السياسية فى الولايات المتحدة ابتداء من البيت الأبيض وحتى الكونجرس بما فى هذا أعضاء الحزبين والمسئولين المعينين والمنتخبين وجميع الوسائط الإعلامية. تكمن سياسة التطهير العرقى التى تمارسها إسرائيل ضد الفلسطينيين فى جوهر أيديولوجيا الصهيونية العنصرية والتى يساعدها على تنفيذها داعموها بالولايات المتحدة. وكما سبق ذكره، أصبحت حقائق حرب الإبادة على غزة معروفة حيث تم قتل وإصابة أكثر من ٢٥٠٠ شخص، قُطِّعت أوصال معظمهم فى أفران نيران الصواريخ المفتوحة أثناء الحرب، منعت إسرائيل الدخول إلى غزة وأعلنتها منطقة إطلاق نار عسكرية ووسّعت أهدافها لتشمل جميع السكان البالغ عددهم ١,٥ مليون. زعمت صحيفة بوسطون جلوب أن إسرائيل استهدفت شبكة الدعم الواسعة التى تعتمد عليها «الحركة الإسلامية» (حماس) كى تظل فى السلطة أى البنية الأساسية المدنية برمتها.

يُصنف الإسرائيليون شبكة الخدمات الاجتماعية وجميع المبانى والمكاتب الحكومية ومعظم الأنشطة الاقتصادية لجميع سكان غزة على أنها تابعة لحماس. استخدمت فى قصفها لتلك الأهداف، ولمدة غير محدودة، جميع الأسلحة (باستثناء النووية منها) التى كانت فى حوزتها حتى تاريخه. ومثل جميع الحكومات الاستبدادية فى الماضى، تفاخر إسرائيل أنها كانت قد خططت، منهجيا، ومنذ أشهر مضت، لحملتها باليوم والساعة، بحيث ينجم عن القصف أكبر عدد ممكن من القتلى المدنيين. أسقطت القنابل فيما كان الأطفال يغادرون منازلهم، وفيما كان خريجو كلية الشرطة يتسلمون شهادات تخرجهم، وفيما كانت الأمهات الثكلى خارج منازلهن فى محاولة منهن للعثور على أطفالهن أحياء أو أموات أو مصابين.

سبق حملة الإبادة حصار اقتصادى مستمر وحملة اغتيالات انتقائية لمدة عامين، وكان الهدف من ذلك إضعاف دعم الفلسطينيين لحكومة حماس أولا من خلال

التجويع والأمراض والامتهان وبث الرعب مما يسهل استيلاء حكومة عباس العميلة على السلطة، وحينما اكتشفوا أن كل ممارساتهم قد قوّت روابط السكان بحكومتهم المنتخبة ديمقراطياً وعزم حماس على المقاومة أطلقوا ترسانة أسلحتهم كاملة مضافا إليها هدية الولايات المتحدة المتمثلة فى القنابل زنة ١٠٠٠ رطل تخترق الأرض والحواجز الصخرية، والصواريخ رفيعة التكنولوجيا التى استخدمتها فى حرق البشر ومحو البنى الأساسية الفيزيقية والروحية للحضارة الفلسطينية. دُمرت الجامعة الرئيسية التى كانت تضم ١٨٠٠٠ طالب معظمهم من النساء، والمساجد، والصيدليات والخطوط الكهربائية وخطوط إمداد المياه ومحطات الطاقة وقرى الصيادين وزوارق الصيد وموانئ الصيد الصغيرة التى كانت تمد السكان الجائعين بالأسماك. كما دُمرت الطرق والمنشآت، ومخازن الأطعمة، ومبانى الأبحاث العلمية والورش والمحلات والشقق، وقسم الطالبات الداخلى بالجامعة.

عَرَف القادة الإسرائيليون أن بإمكانهم التدمير والقتل وهم محصنون، محلياً وأمام العالم بأجمعه بسبب نفوذ «منظومة القوة اليهودية» بالكونجرس وبالبيت الأبيض، وتأييد الأحزاب الإسرائيلية اليمينية واليسارية والنقابات العمالية والإعلام والرأى العام. يؤيد ٨١٪ من الإسرائيليين إرهاب دولتهم وفقا لاستطلاع رأى أجرته القناة العاشرة، الإسرائيلية، مما حدا بإيهود باراك أن يأمل فى فوز حزبه بالانتخابات، بيد أنه كان من الواضح أن الناخبين الإسرائيليين أرادوا شخصا أكثر تطرفا وعنفا ومن ثم انتخبوا شخصا أكثر تعصباً ونزوعا للعنف، أى بنيامين نتنياهو.

كان الإسرائيليون على ثقة بعدم وقوع إصابات بينهم تقريبا وذلك لأنهم كانوا يستخدمون قاصفات الإف ١٦ والأباتشى والصواريخ ضد شعب أعزل ليس بإمكانه القيام بهجمات جوية أو أرضية/ جوية مضادة.

حلفاء الخارج: رؤساء كبرى التنظيمات اليهودية

تؤيد «منظومة القوة الصهيونية» بالولايات المتحدة ZPC ومعها PMAJO التى تضم كبريات التنظيمات واللوبيهات الصهيونية بما فيها إيباك، تؤيد الممارسات الإسرائيلية وتدعمها بكل الوسائل. لا تقتصر مناصرة إسرائيل على التنظيمات غير الحكومية، فكما أسلفنا، فثمة عدد لا يستهان به من الصهاينة الملتزمين من النواب (ما يربو على الأربعين) ومن أعضاء مجلس الشيوخ (أكثر من دستة) يؤيدون سياسات إسرائيل تلقائيا ويضغطون من أجل تمويل وتسليح آلتها العسكرية، هذا علاوة على كبار المسئولين فى المراكز الإدارية الرئيسية، وزارة الخزانة، والتجارة ومجلس الأمن القومى والبنتاجون وكبار مستشارى شئون الشرق الأوسط. وعلى نفس الدرجة من الأهمية، يملك صناعة السينما والإعلام يهود صهاينة يعملون على تحريف الحقائق لصالح إسرائيل.

كل هذا يساعد على التالى:

١- باستطاعة إسرائيل ارتكاب أفعال تصنفها الأمم المتحدة وخبراء المنظمات

الحقوقية الدولية «جرائم ضد الإنسانية» بحصانة تامة.

٢- بإمكان إسرائيل أن تضمن تزويدات غير محدودة من أكثر الأسلحة الفتاكة تقدما واستخدامها دونما قيود فى انتهاك منها لتعليمات الكونجرس بشأن استخدام الأسلحة.

٣- دائما ما تستخدم الولايات المتحدة الفيتو عشرات المرات ضد قرارات الإدانة التى تصدرها الأمم المتحدة بحق إسرائيل لممارستها أعمال تطهير عرقى وفصلاً عنصرياً وحصاراً وتجويعاً وحملات إبادة ضد الفلسطينيين. «ZPC».

، منظومة القوة الصهيونية، zpc وحرب الإبادة الإسرائيلية على غزة:

لعبت «ZPC» دورا رئيسيا فى جميع مراحل تلك الحملة بما فى ذلك جهد إعلامى مستدام حيث شنت حملة إعلامية فى شبكة الوسائط الإعلامية الأمريكية. فبركت صورة حماس على أنها منظمة إرهابية استولت على السلطة من خلال العنف، لا الانتخابات الديمقراطية كواقع الأمر. كما أيدت جميع القيادات الصهيونية الأمريكية استيلاء إسرائيل على الأراضى، إقامة الجدار العازل، والمئات من حواجز الطرق ونقاط التفتيش، و استيلاء المستوطنين على منازل الفلسطينيين وأراضيهم فى الضفة والقدس واستخدام العنف وحصار الإبادة العرقية الإجرامى الذى تفرضه إسرائيل على غزة. وخلال جميع ممارسات الإبادة تلك المستمرة منذ أكثر من عامين لعب الصهاينة الأمريكيون دوراً أساسياً فى التأثير على حكومات الولايات المتحدة لتأييدها. أما الحاخامات فاستخدموا منابر المعابد للدفاع عن تجويع سكان غزة المحاصرين وإذلالهم، وحبس سكان الضفة الغربية البالغ عددهم ٤,٥ مليون والواقعين تحت الاحتلال الإسرائيلى داخل كانتونات لا آدمية. تُلبَّى جميع طلبات إسرائيل من أحدث الأسلحة الفتاكة نتيجة لنفوذ اللوبيهات الصهيونية وعملائهم بالكونجرس هذا علاوة على الحيلولة دون صدور أى نقد دولى لإسرائيل، مما يمنع اتخاذ أى قرار بفرض عقوبات عليها كما فى حالة الدول الأخرى. أى أن القادة الإسرائيليين يعلمون جيدا أنهم محصنون ضد أى نقد وعقوبات أو مغبات سلبية لممارساتهم الإجرامية.

الدفاع عن حرب الإبادة:

عمدت الصحافة الأمريكية، وبخاصة النيويورك تايمز والواشنطون بوست، بأسلوب منهجى، إلى نشر تقارير مفبركة تتسق مع تبريرات إسرائيل لممارساتها بما فى هذا حربها على غزة. لم تذكر تلك الصحف كلمة واحدة عن مئات الغارات الإسرائيلية عن الفلسطينيين واغتيال قادتهم ومسئوليهم حتى داخل بيوتهم الأمر الذى أدى بحماس إلى القيام بأعمال ثأرية دفاعا عن الشعب الفلسطينى. لم تُذكر أيضا كلمة واحدة عن الحصار المفروض على غزة مما أدى بالأهالى إلى الحصول على الغذاء الضرورى لبقائهم بتهريبه عبر الأنفاق على الحدود المصرية، وإلى إطلاق صواريخ محلية الصنع، لا تلحق غالبيتها أى أضرار بالمستوطنات من أجل الضغط على إسرائيل لتتفاوض وتُنهى الحصار. وحتى بعد أن تسربت بعض الأنباء عن و حشية الحرب على غزة إلى الإعلام الجماهيرى الأمريكى، واكبت غالبية الصحف الأكاذيب الإسرائيلية بأن أسمت المساجد والمستشفيات والشقق والطرق والجامعات.. إلخ أهدافا لحماس، وبذلك بررت تدميرها، كما ساوت بين آلة الحرب الإسرائيلية الفتاكة وصواريخ حماس محلية الصنع التى كانت تسقط بالقرب من المدن الإسرائيلية ولا تكاد تحدث أضراراً.

الموضوعات المفضلة للأكاذيب الإسرائيلية:

١- إنكار جرائم الحرب الإسرائيلية وفبركة تقارير تقلل إلى الحد الأدنى من عدد القتلى الفلسطينيين. زعمت صحيفة ديلى أليرت (٢٢ يناير ٢٠٠٩) أن إجمالى عدد القتلى كان ستمائة فلسطينى غالبيتهم من المقاتلين، وأنكرت تقارير كبرى المنظمات الحقوقية ومسئولى الصليب الأحمر والأطباء الفلسطينيين والدوليين، وأعضاء الفرق الطبية والصحفيين وغيرهم ممن خاطروا بحياتهم وذكروا، طبقا للوثائق، أن عدد القتلى حوالى ١٣٠٠، ثلثاهم من النساء والأطفال وغير المقاتلين.

٢- تكرار البروباجندا الإسرائيلية التى تبرر قصف المدارس التى تديرها الأمم المتحدة بأنها كانت تؤوى «الإرهابيين الفلسطينيين» (ديلى «أليرت ٢٢ يناير

٢٠٠٩») هذا على الرغم من أنه لم يكن بين الجثث الأربعين التى استخرجها من تحت أنقاض المدرسة الابتدائية للبنات العاملون بالأمم المتحدة والصليب الأحمر الدولى والفرق الطبية الفلسطينية لم يكن بينها جثة مقاوم فلسطينى واحد، بل كانت كلها جثث أطفال، ومدرسين/ مدرسات ونازحين.

٣- «تبذل إسرائيل جهدها لمساعدة أهالى غزة» (ديلى أليرت، ١٦ يناير ٢٠٠٩). أما فى واقع الأمر فقد منعت إسرائيل جميع الأدوية والمعدات الطبية من دخول غزة وقصفت المستشفيات وأطلقت النيران على عربات الإسعاف، وكما أسلفنا فقد قتلت الأطباء والفرق الطبية ومنعت دخول الغذاء ومياه الشرب والوقود، وقصفت مستودعات الأغذية والإمدادات الطبية التابعة للأمم المتحدة ودمرت جميع محتويات المستودعات. دافع صهاينة الولايات المتحدة عن تدمير آلاف الأطنان من الأغذية بأن استشهدوا بكذبة أولمرت بأن ذلك كان رد فعل على إطلاق النيران من المبنى مما أغضب بان كى موون الذى كان قد زار المستودع فيما كانت النيران مازالت مشتعلة فيه.

٤- «إنقاذ غزة بتدمير قلب الإرهاب» (ديلى أليرت ١٦ يناير ٢٠٠٩). تُردد آلة البروباجندا اليهودية مقالا كتبه نيتان شارانسكى اليهودى المتطرف يدعو فيها لطرد جميع الفلسطينيين من «إسرائيل العظمى»، وقال فيها «إن الإرهاب سرطان لا يمكن معالجته بعلاجات نسبية»، ودافع فيه عن التدمير الشامل الذى ألحقته إسرائيل بغزة لأنه يحقق هدف القضاء على الإرهاب.

٥- «يحاول الطيارون الإسرائيليون تلافى ضرب المدنيين» (ديلى أليرت ١٤ يناير ٢٠٠٩). تفند جميع الصور التى نُشرت بجميع وسائل الإعلام الجماهيرى الدولى ادعاء البروباجندا الصهيونية هذا. إذ توضح أنقاض عمارات سكنية بأكملها وكأنما تعرضت لقصف نووى أو زلزال وفقا لما ذكره مراسلو البى بى سى الذين نجحوا فى النهاية فى الوصول إلى غزة، ووفقا لشهادات أدلى بها ممثلون برلمانيون أوربيون صعقهم الدمار الذى شاهدوه، لم يستهدف الطيارون الإسرائيليون المبانى

المدنية فقط بل إن قواتهم البرية اغتالت مدنيين عزلاً كانوا يرفعون الأعلام البيضاء، وفي بعض الحالات أطفالا كانوا يحاولون الهرب. يروى أطفال فلسطينيون نجوا من المجازر أنهم شاهدوا آباءهم يعدمون أمام أُسرهم.

يردد الحاخامات الأمريكيون تلك الأكاذيب من فوق منابر معابدهم وليس بينهم من يدين الممارسات الوحشية أو يستنكرها سوى قليل من المنشقين، بل إن كبريات المنظمات الصهيونية وعملائها ممن يحتلون المناصب الرفيعة بإدارة أوباما وكذلك الأكاديميين من أمثال آلان درشوفيتز أستاذ القانون بهارفارد يدافعون عن حرب الإبادة الإسرائيلية بصفتها «حرباً عادلة»، ويذكّرون الناس بالهلوكوست للتغطية على المذابح الإسرائيلية بالشرق الأوسط. يدرك القادة الإسرائيليون أن لهم مطلق الحرية فى ارتكاب ما يرونه من بشاعات وسيجدون من يبررها ويدافع عنها، حتى أنهم متأكدون من أنه فى حالة شن حرب استباقية أكبر وأكثر تدميرا ضد إيران أو سوريا/ لبنان فسيضمنون مؤازرة اللوبى الصهيونى والكونجرس والبيت الأبيض.

الدور الدعائى للمنظمات الدينية اليهودية:

تلعب التنظيمات الدينية اليهودية دورا نافذا فى توصيل الدعاية الصهيونية ونشرها كما أنها قوة مهمة داخل إطار مظلة التنظيمات الصهيونية الرئيسية (مؤتمر رؤساء التنظيمات اليهودية الأمريكية الكبرى أو PMAJO). ويتكون خُمس هذا المؤتمر بالكامل من منظمات صهيونية دينية وظيفتها السياسية الرئيسية دعم الأهداف الإسرائيلية من خلال التدخل المباشر فى السياسات الأمريكية بجميع مستوياتها.

توضح مذكرة صادرة عن إحدى تلك المجموعات أى «المجمع المتحد لليهودية المحافظة» بتاريخ ٣ يناير ٢٠٠٩ الخطوط العريضة لاستراتيجية دفاعهم عن مذبحة غزة:

«لابد أن يصدر المصلون فى كل معبد بيانا بدعم إسرائيل. تُطلب بيانات مماثلة من المسئولين المنتخبين على مستوى المدن والولايات أو المستويات الفدرالية. تُطلب

بيانات من الشخصيات المحلية الدينية والإثنية وغيرهم من الشخصيات المهمة، مراقبة التغطيات الإعلامية والرد عليها، تجنيد غير اليهود والمسئولين العامين والمتحدثين البارزين، كلما أمكن، لإظهار دعمهم لإسرائيل».

تنص المذكرة أيضا على وجوب التأكيد على نوايا إسرائيل السلمية وإلقاء المسئولية على حماس بصفتها المعتدية، والزعم بأن إسرائيل تبذل ما فى وسعها للحد من عدد الضحايا غير المقاتلين، وحث جماعات المصلين على صواب تجاهل الأنباء عن الدمار والإصابات. تماثل ورقة الاستراتيجية التى أصدرها اليهود المحافظون جميع الأوراق اللاحقة التى أصدرتها جميع شبكة المجموعات الدينية والعلمانية المرتبطة بـ (PMAJO) والبالغ عددها إحدى وخمسين مجموعة.

أين الإدانة؟

وجهت التنظيمات اليهودية الأمريكية الرئيسية جهودها للكونجرس وأخضعت أعضاءه لنفوذها، وأخافتهم، واشترتهم ومعهم رجال الإعلام وكبار الشخصيات العامة، الذين تواطئوا جميعهم مع جرائم إسرائيل ومحاولتها إبادة الشعب الفلسطينى فى غزة. لم يسائل أحد هؤلاء المتواطئين بل إن أحد كبار المتحدثين باسمهم فى إدارة أوباما، أى دايفيد أكسلرود، كبير مستشارى الرئيس، استشهد بخطاب لأوباما أثناء حملته الانتخابية يدافع فيه عن هجمات إسرائيل على شعب غزة.

شجبت إسرائيل، بصلافة، جميع النداءات لوقف عمليات القتل الجماعى لأنها تعلم أن «أناسها» مازالوا يسيطرون على سياسات الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط ويستخدمون نفوذهم فى إدارة الرئيس الجديد لمنع صدور أية إدانة لتلك الجرائم.

وحتى تاريخه، لم تجرؤ أية منظمة حقوقية أو حركة مناهضة للحرب على ذكر المنظمات الدعائية والسياسية الأكثر سطوة التى تؤثر فى السياسة الأمريكية وتتلاعب بالإعلام لصالح إسرائيل. من ثم، فليس ثمة أمل فى وجود سياسة أمريكية

محايدة أو قرارات مستقلة للكونجرس طالما أن باستطاعة رئيس لجنة الشئون الخارجية بالمجلس هوارد برمان الصهيونى الدفاع عن مجازر إسرائيل بقوله «لإسرائيل الحق فى الدفاع عن نفسها، إزاء مئات الصواريخ وقذائف المورتار التى أُطلقت من غزة طوال الأسبوع الماضى. لا يمكن لأية حكومة فى العالم أن تجلس ساكنة وتترك مواطنيها يتعرضون لمثل هذا القصف العشوائى. إن فقدان الأبرياء لحياتهم مأساة لكن مسئولية هذه المأساة تتحملها حماس».

بالنسبة لأمثال برمان فى أنحاء العالم، فإن حياة اليهود فقط هى المهمة، أما آلاف الفلسطينيين الذين يقتلون، وتقطع أوصالهم، وتشوه أجسادهم فلا يُعدّون بشرا.

ما العمل؟

تتطلب جرائم إسرائيل ضد الإنسانية ردود أفعال على المستوى الاجتماعى العام تُجبر إسرائيل على التوقف عن ممارساتها لإبادة شعب غزة. ولأن إسرائيل قد قصفت عددا كبيرا من المؤسسات الاجتماعية الفلسطينية تناظر مؤسسات موجودة لدينا، فباستطاعتنا حشد جهود مؤسساتنا كى تقاطع نظيراتها فى إسرائيل:

١- حث الجماعة الأكاديمية على إدانة نظيراتها الإسرائيلية ومقاطعتها بسبب قصف الجامعة الإسلامية بغزة وتدمير منشآتها العلمية. وهنا، يجب لفت الانتباه إلى أن ٤٥٠ من رؤساء الجامعات الأمريكية أدانوا مطالبة الأكاديميين البريطانيين بمقاطعة الأكاديميا الإسرائيلية.

٢- لفت أنظار العاملين فى المجال الطبى بالولايات المتحدة إلى الحصار الطبى الذى تفرضه إسرائيل على أهالى غزة وإدانته ومعه قصف إسرائيل لمستشفى الأطفال والصيدليات وأية وسيلة نقل تقوم بحمل الضحايا ونقلهم.

٣- على مواطنى الولايات المتحدة مطالبة الحكومة بوقف مساعداتها العسكرية لإسرائيل وبخاصة عدم إمدادها بطائرات F- 16 والأباتشى والصواريخ والقنابل

زنة ١٠٠٠ رطل التى استخدمت فى إبادة أهل غزة وتدمير القطاع. يتطلب هذا استهداف اللوبيهات الصهيونية، وإيباك بخاصة، والصهاينة الآخرين من الذين يؤثرون فى قرارات البيت الأبيض والكونجرس بشأن المساعدات العسكرية، وإدانتهم.

٤- العمل على جعل المؤسسات الدينية الأمريكية تدين جرائم إسرائيل ضد الإنسانية وتدمير المساجد، وتوحيد أتباع الديانات جميعها ومعهم الأقلية القليلة من الحاخامات المنشقين لتجريم تلك الممارسات.

٥- حفز عمال الموانئ والبحّارة وغيرهم على مقاطعة أعمال شحن وتفريغ السفن الإسرائيلية وإدانة الأسطول الإسرائيلى لهجماته العنيفة فى المياه الدولية على قوارب الصيد الفلسطينية المدنية والسفن التى تحمل المساعدات الإنسانية إلى غزة.

٦- تنبيه ملايين المواطنين الأمريكيين إلى ضرورة المطالبة بتخصيص مساحات ووقت وتغطية فى الإعلام للمتخصصين والمحللين والمعلقين من غير الصهاينة تعادل ما يُمنح لأدوات إسرائيل وعملائها الصهاينة، وكذلك لعدم فبركة ما ينشر ويبث والالتزام بالموضوعية والحقائق.

٧- شن معركة أفكار فى جميع الأنحاء ضد جهود منظومة القوة الصهيونية لاحتكار النقاش حول السياسة الإسرائيلية، وفرض الرقابة على ناقدى إسرائيل وبث الذعر بينهم وتشويه سمعتهم مثلما حدث فى حالة الاحتجاجات على بناء الجدار العنصرى العازل كما أسماه إسكوتو - بروكمان رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة. إن تدفق الاحتجاجات العامة ضد حرب إسرائيل لإبادة شعب غزة خطوة للأمام لمجابهة الاحتكار الصهيونى للإعلام الجماهيرى، ولتشجيع ملايين الأمريكيين الذين يدركون جرائم إسرائيل ضد الإنسانية ويستاءون من فتونة النخبة الصهيونية ضد من يجاهر برأيه، تشجيعهم على الإعلان عن مواقفهم.

٨- لابد أن تطالب حملة وطنية على مستوى الأمة بأن تقوم جميع أذرع اللوبى

الإسرائيلى وبخاصة إيباك بتسجيل نفسها بصراحة على أنها جهات أجنبية تعمل لحساب إسرائيل كما ينص القانون الأمريكى، قد يعمل هذا على تقليل جاذبية اللوبى اليهودى الأمريكيين والحد من نفوذه على أعضاء الكونجرس ويفتح إجراءات قضائية وتحقيقات بشأن استغلاله للإعفاءات الضريبية وغسيل الأموال ويؤدى إلى مزيد من الكشوفات عن حصوله على وثائق سرية أمريكية لحساب قوة أجنبية وإدانته. من المحتم أن تؤدى جلسات الاستماع بالكونجرس والقضايا أمام المحاكم والأبحاث المنشورة إلى كشف المزيد عن دور اللوبى الإسرائيلى كطابور خامس يعمل لصالح دولة إسرائيل حتى حينما تتعارض مصالحها مع مصالح الشعب الأمريكى.

وحتى ننجح فى تقليص سلطة منظومة القوة اليهودية المهيمنة فى كل تجلياتها فى الحياة العامة والمدنية الأمريكية، واختراقها العميق للمواقع التشريعية والتنفيذية لحساب المصالح الإسرائيلية فلن نتمكن من الحيلولة دون تلقى إسرائيل الأسلحة والأموال والدعم السياسى لمواصلة حروب الإبادة التى تقوم بها، ويظل معظم العالم ينظر إلى الولايات المتحدة على أنها متواطئة مع الجرائم الإسرائيلية.

-١١-

الفصل الحادى عشر

الانتخابات الإيرانية
وأكذوبة «سرقة الأصوات الانتخابية»

مقدمة:

لاتكاد تُجرَى أية انتخابات يراهن عليها البيت الأبيض ويُهزم فيها المرشح الموالى للولايات المتحدة إلا وتعلن النخبة السياسية الأمريكية ومعها إعلام الولايات المتحدة أن الانتخابات قد زورت، كما حدث فى حالات الانتخابات الحرة (المراقبة دوليا) التى أجريت فى فنزويلا والأراضى الفلسطينية، فى حين امتدح البيت الأبيض الانتخابات المفبركة التى أجريت فى لبنان وأعلِن فيها فوز «الموالاة» فى حين أن حزب الله وحلفاءه حصلوا على ٥٣٪ من مجموع الأصوات.

تعتبر انتخابات إيران التى أجريت فى ١٢ يونيو ٢٠٠٩ حالة كلاسيكية فاز فيها الرئيس القومى الشعبوى الحالى محمود أحمدى نجاد بنسبة ٦٣,٣٪ من الأصوات (٢٤,٥ مليون صوت) فيما حصل مير حسين موسوى مرشح المعارضة الليبرالى المدعوم من الغرب على ٣٤,٢٪ من الأصوات (١٣,٤ مليون صوت). كانت نسبة المقترعين ٨٠٪ ممن لهم حق الاقتراع مما يعتبر رقما قياسيا بالمعايير العالمية، وكان من بين هؤلاء ٢٣٤٨١٢ من المقيمين بالخارج صوّت منهم ١١١٧٩٢ لصالح موسوى و٧٨٣٠٠ لصالح أحمدى نجاد. لم تقبل المعارضة بقيادة الموسوى هزيمتها ونظمت سلسلة من التظاهرات الجماهيرية استُخدِم فيها العنف ونتج عنها تدمير وإحراق السيارات والبنوك والمبانى العامة والمواجهات المسلحة مع الشرطة والسلطات الأخرى. رددت جميع أطياف صناعة القرار فى الغرب بأكملها، بما فى هذا الإعلام الإلكترونى والمطبوع، وكبرى مواقع الشبكة الليبرالية والراديكالية

والمحافظة، رددت جميعها مزاعم المعارضة عن التزوير الانتخابى المتفشى. انضم المحافظون الجدد، والمحافظون الليبراليون وجميع أطياف اليسار حتى التروتسكيون منهم إلى الصهاينة فى التهليل للمتظاهرين من المعارضة بصفتهم طلائع الثورة الديمقراطية. أدان الحزب الديمقراطى والحزب الجمهورى النظام القائم ورفضوا الاعتراف بنتائج الانتخابات وأثنوا على جهود المتظاهرين من أجل إبطال تلك النتائج. طالبت النيويورك تايمز والواشنطون پوست ووزارة الخارجية الإسرائيلية وجميع قيادات ورئاسات التنظيمات اليهودية الكبرى بفرض عقوبات أشد على إيران وأعلنوا وفاة اقتراح إدارة أوباما بإجراء حوار مع إيران.

أضاليل تزوير الانتخابات:

رفض القادة الغربيون النتائج بزعم أنهم «يعرفون» أن مُرشحهم الإصلاحى لا يمكن أن يخسر، ومضى الصحفيون، طوال أشهر، ينشرون حوارات ومقالات

تحريرية وتقارير ميدانية «تُفصّل» أوجه فشل إدارة أحمدى نجاد. استشهدوا بدعم بعض رجال الدين، ومسئولين سابقين، وتجار البازارات، وقبل هذا كله النساء وشباب المدينة الذين يتحدثون الإنجليزية بطلاقة كى يبرهنوا أن أنصار الموسوى كانوا فى سبيلهم إلى فوز ساحق، وُصِف بأنه فوز لأصوات «الاعتدال» ذلك الكليشيه الذى يستخدمه البيت الأبيض. من ثم، استنتج كبار الأكاديميين أن عد الأصوات كان مزيفا لأن مير موسوى لم يفز فى الدوائر الآزرية، وهو العرق الذى ينتمى إليه. زعم أكاديميون آخرون تزوير الانتخابات استنادا منهم على حوارات مع طلبة الجامعة من شرائح الطبقة المتوسطة والعليا ومن أحياء شمال طهران الذين يؤيدون مرشح المعارضة «الإصلاحى».

ما يثير الاستغراب حول إدانة الغرب الشاملة لنتائج الانتخابات بصفتها مزورة هو أنه لم يقدم أى دليل أو قرينة مكتوبة، أو على شكل ملاحظات قبل عد الأصوات أو بعد عدها بأسبوع. وطوال الحملة الانتخابية لم تُثَر تهمة التلاعب فى أصوات الناخبين أو مجرد شكوك فى ذلك. وطالما صدّق الإعلام الغربى دعايتهم بفوز وشيك لمرشحهم، وُصِفت العملية الانتخابية بأنها جد تنافسية، جرت فيها مناظرات تليفزيونية ساخنة، ومستويات غير مسبوقة من الأنشطة العامة العلنية ودعاية خطابية لم تُعوّق. و بسبب تلك العملية الانتخابية الحرة المفتوحة، ساد بين القادة الغربيين والإعلام الغربى اعتقاد قوى بفوز مرشحهم المفضل.

اعتمد الإعلام الغربى على تغطية مراسليه للتظاهرات الجماهيرية لداعمى المعارضة، وتجاهلوا الجماهير الضخمة التى خرجت لتأييد أحمدى نجاد أو قللوا من شأنها. والأسوأ من هذا، فقد تجاهل الإعلام الغربى التركيبة الطبقية للتظاهرات المتنافسة – أى حقيقة أن أحمدى نجاد كان يستند على دعم أعداد هائلة من الطبقات العاملة الفقيرة، والمزارعين والحرفيين وقطاعات الموظفين الحكوميين، فيما كان غالبية متظاهرى المعارضة هم من الطلبة المنتمين للشرائح العليا والمتوسطة للطبقة الوسطى وطبقة رجال الأعمال والمهنيين. علاوة على هذا –

استند غالبية المراقبين والمراسلين الغربيين الذين اتخذوا طهران مقرا لهم فى توقعاتهم عن نتائج الانتخابات على ملاحظاتهم فى العاصمة التى عمموها على الأقاليم والمدن الكبرى والصغيرة والقرى حيث تتواجد القاعدة الجماهيرية التى تدعم أحمدى نجاد. وفيما كان داعمو المعارضة أقلية من الطلبة الناشطين الذين يسهل حشدهم فى التظاهرات، استمد أحمدى نجاد دعمه من غالبية شباب الطبقة العاملة، والنساء اللاتى يعملن بمنازلهن، ولا يعبر كل هؤلاء عن آرائهم إلا فى صناديق الاقتراع لأنهم لا يملكون متسعا من الوقت لأنشطة الشوارع.

زعم عدد من الصحفيين البارزين، بينهم جدعون راتشمان من الفاينانشيال تايمز، أن من بين الدلائل على تزوير الانتخابات عدم فوز مير موسوى فى موطنه العرقى إذ حصل أحمدى نجاد على نسبة ٦٣٪ من الأصوات الأزرية، ويعتبر هذا افتراضا بدهيا تبسيطيا يزعم أن التفسير الوحيد لسلوك المقترعين هو هويتهم الإثنية أو المجموعة التى يتحدثون بلغتها وليس المصالح الطبقية أو الاجتماعية. توضح النظرة الثاقبة إلى نموذج التصويت فى منطقة شرق أزربيجان الإيرانية أن مير موسوى لم يفز سوى فى مدينة شابستار التى ينتمى غالبية سكانها إلى الشريحتين العليا والمتوسطة من الطبقة الوسطى وبهامش بسيط فقط، فيما مُنِى بهزيمة ساحقة فى المناطق الريفية الأوسع، حيث كانت حكومة أحمدى نجاد قد ساعدت الأزاريين بإلغاء ديونهم أو تخفيضها والحصول على قروض سهلة بفوائد منخفضة، وعلى تسهيلات ائتمانية للفلاحين. فاز مير موسوى فى منطقة غرب أزربيجان باستخدامه روابطه الإثنية لاكتساب أصوات الحضريين. أما فى إقليم طهران كثيف السكان، فقد هزَم موسوى أحمدى نجاد فى مراكز طهران الحضرية، فى شرميرانات من خلال حصوله على أصوات الأحياء الراقية الثرية، فيما فاز أحمدى نجاد فوزا مدويا فى ضواحى الطبقة العاملة والمدن الصغيرة والمناطق الريفية.

يناظر التأكيد المشوه على «الأصوات الإثنية» من جانب كتاب الفادنانشيال

تايمز والنيويورك تايمز لتبرير ما أسموه «الأصوات المسروقة» يناظره رفض الإعلام المتعمد الاعتراف باستطلاع الرأى الصارم على مستوى الأمة والذى أجراه خبراء أمريكيون قبل التصويت بثلاثة أسابيع فقط والذى أظهر تقدم أحمدى نجاد بهامش قدره ٢:١ أى بما يفوق النسبة التى حصل عليها فى التصويت يوم ١٢ يونيو، بل إن استطلاع الرأى أظهر أن الآزاريين يفضلون أحمدى نجاد على مير موسوى بهامش قدره ٢: ١ مما يبين أن المصالح الطبقية التى يمثلها أحد المرشحين طغت على تأثير الهوية الإثنية. بيّن استطلاع الرأى أيضا كيف أن القضايا الطبقية بين المجموعات العمرية كان لها تأثير أقوى فى تشكيل الأفضليات السياسية. وفقا للاستطلاع فإن ما يربو على ثلثى الشباب الإيرانيين كانوا على درجة من الفقر لا يتاح لهم معها استخدام الكومبيوترات وأن الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين الثامنة عشرة والرابعة والعشرين شكلوا أكبر كتلة انتخابية لصالح أحمدى نجاد. كانت المجموعة الوحيدة التى فضلت مير موسوى باتساق هم من طلبة الجامعات وخرجيها، ورجال الأعمال والشريحة العليا من الطبقة الوسطى، أى أن «أصوات الشباب» التى امتدحها الإعلام الغربى كانت تنتمى للمجموعة التى تتحدث الإنجليزية بطلاقة وتملك الميزات الاجتماعية والتى كان لها احتكار التحدث إلى الإعلام الغربى، تلك الظاهرة التى كان يشير إليها الإعلام الغربى بمسمى «متلازمة شمال طهران» محل سكنى الطبقة المرفهة ومَعْقِلها. وعلى حين كان أنيقو الملبس هؤلاء متحدثين جيدين يتقنون الإنجليزية، فقد لاقوا هزيمة نكراء فى عملية الاقترا ع السرى.

وبعامة، أبلى أحمدى نجاد بلاء حسنا فى المناطق المنتجة للنفط والصناعات الكيميائية مما يرجع معارضة العاملين بتلك الصناعات لبرنامج الإصلاحيين الذين اقترحوا خصخصة المشروعات العامة. وبالمثل، لقى أحمدى نجاد تأييدا واسعا فى الأقاليم الحدودية وذلك لعنايته بالأمن القومى ضد التهديدات الأمريكية / الإسرائيلية فى ضوء تصاعد الهجمات الإرهابية عبر الحدود الباكستانية والتى

ترعاها الولايات المتحدة، وعبر الحدود مع كردستان العراق بمساعدة إسرائيل والتى أدت إلى قتل عشرات المدنيين الإيرانيين، حيث كانت رعاية وتمويل المجموعات التى تقف وراء تلك الهجمات سياسة رسمية تبنتها إدارة بوش، ولم تتخل عنها إدارة أوباما، بل إنها تصاعدت أثناء حملات الأخير الانتخابية.

تجاهل المعلقون الغربيون وصنائعهم الإيرانيون الأثر الساحق على الرأى العام الإيرانى الذى تركته حرب الولايات المتحدة المدمرة على العراق واحتلالها له، وحربها الوحشية على أفغانستان. كان موقف أحمدى نجاد القوى من شئون الدفاع فى برنامجه الانتخابى نقيضا للمواقف الضعيفة التى أعلنتها المعارضة «الإصلاحية» أثناء الحملة الانتخابية.

الأرجح أن غالبية الناخبين الذين صوتوا لصالح أحمدى نجاد شعروا أن مصالح الأمن القومي، وسلامة البلاد، وكرامتها، وبرامج الضمان الاجتماعى بما فيها من عيوب وإفراطات، ستكون محل رعاية أحمدى نجاد الذى يحتمل له أن يدافع عنها ويُحسنّها بأفضل كثيرا من تكنوقراطيى الطبقة العليا الذين يدعمهم الشباب المرفهون من ذوى التوجهات الغربية الحريصون على أساليب الحياة الفردية بأكثر من اهتماماتهم بقيم الجماعة وتكافلها.

تكشف ديموجرافية التصويت استقطابات طبقية بين الرأسماليين من ذوى الدخول العالية، وتوجهات السوق الحرة والمصالح الفردية ضد الطبقة العاملة، وذوى الدخول المنخفضة وداعمى وجود «اقتصاد أخلاقى» تُقيِّد فيه التعاليم الدينية الممارسات الربوية والتربح. أدت هجمات اقتصاديى المعارضة العلنية على إنفاقات الرفاه الاجتماعى الحكومي، والقروض الميسرة، والدعم الكبير للمواد الغذائية الأساسية إلى خسارة المعارضة لأصوات غالبية الإيرانيين المستفيدين من تلك البرامج. نُظِر للدولة على أنها حامية فقراء العمال وراعيتهم ضد «السوق» الذى كان يمثل الثروة والقوة والامتيازات والفساد. وجد هجوم المعارضة على سياسة النظام الخارجية ومواقفه المتشددة التى أدت إلى «اغتراب» البلدان الغربية، وجد

أصداءه لدى طلبة الجامعات الليبراليين ومجموعات بيزنس التصدير والاستيراد. رأى كثير من الإيرانيين أن تقوية النظام للجيش وإعداده قد حال دون الهجوم الأمريكى أو الإسرائيلى على إيران.

إن مدى العجز فى الأصوات التى نالتها المعارضة فى الانتخابات دلالة على عزلتها عن شعبها وعن اهتمامات الناس، وتذكرة لهم بأنهم بتبنيهم الآراء الغربية فقد عزلوا أنفسهم عن الاهتمامات اليومية بالأمن والإسكان والوظائف وأسعار الطعام المدعومة التى تجعل الحياة محتملة للطبقات تحت المتوسطة، وتلك التى تحيا خارج بوابات جامعة طهران.

لا يجوز اعتبار نجاح أحمدى نجاد فى الانتخابات، إذا نظرنا إليه من منظور تاريخى مقارن، مفاجأة. فقد سبق وأن فاز القوميون الشعبويون على الليبراليين المؤيدين للغرب فى بلدان أخرى مثل پيرون فى الأرجنتين، وتشافس فى ڤنزويلا وموراليس فى بوليڤيا وحتى لولا فى البرازيل، فازوا جميعهم فى انتخابات حرة بنسب تربو على ٦٠٪ حيث يفضل غالبية المقترعين فى تلك البلدان برامج الضمان الاجتماعى على الأسواق غير المقيدة، والأمن القومى على التحالف مع الإمبراطوريات العسكرية.

مازالت تبعات فوز أحمدى نجاد تثير الجدل، إذ إن الولايات قد علمت، بما لا يدع مجالا للشك، أن مؤازرتها لأقلية عالية الصوت هُزمت فى الانتخابات لن تؤدى إلى تنازلات حول برامج تخصيب اليورانيوم أو تخلى إيران عن حزب الله وحماس. كان السناتور كيرى قد بيّن أن تخصيب اليورانيوم لا يشكل تهديدا وجوديا لأى أحد، ومن ثم، فلابد من الحوار مع إيران. لكن هذا النهج يتعارض مع نهج الصهاينة الأمريكيين الموجودين داخل إدارة أوباما الذين يضغطون من أجل شن حرب استباقية ضد إيران وبخاصة لأن حكومتها غير شرعية «سرقت الانتخابات». لكن الكثيرين من قادة أوربا، بل حتى البعض فى واشنطون، تخلوا عن القول بأن الانتخابات قد سُرِقت، فيما ركز البيت الأبيض على قمع تظاهرات المعارضة.

وبالمثل عبرت بلدان الاتحاد الأوروبى السبعة وعشرون عن قلقها البالغ من العنف المستخدم ضد المتظاهرين المعارضين ودعت إلى احترام حرية التعبير وإلى وجوب تحقق طموحات الشعب الإيرانى من خلال الوسائل السلمية. وباستثناء ساركوزى، لم يسائل أى قائد أوروبى نتائج الانتخابات. لكن مازال نتنياهو وأتباعه الصهاينة الأمريكيون يضغطون على أوباما لاستخدام ورقة تزوير الانتخابات ذريعة لرفض التعامل مع نظام أحمدى نجاد. الهدف النهائى هو شن الحرب على إيران، مثلما كان هدف مزاعم تزوير الانتخابات هو زعزعة النظام والوضع فى إيران.

-١٢-

الفصل الثانى عشر

الاستعمار الزراعى / الصناعى الجديد

مقدمة

ثمة عودة هائلة لبناء الإمبراطوريات بالأسلوب الكلونيالى. يشق غالبية الكلونياليين الجدد طريقهم إلى عملية استعمار جديدة ويتجاوزون نظراءهم الأوروبيين والأمريكيين ممن تمرسوا فى أعمال النهب. تستولى القوى النيوكلونيالية البازغة، تساندها حكوماتها وتمولها الأرباح الهائلة من التجارة والاستثمارات، وفوائض الميزانيات، على مساحات شاسعة من الأراضى الخصبة فى بلدان إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، من خلال وساطة الأنظمة المحلية الفاسدة. تم منح ملايين الفدادين من الأراضى – فى غالبية الأحيان دونما مقابل – لهؤلاء المستعمرين الجدد، الذين يَعِدُون، فى أفضل الأحوال، باستثمار الملايين فى البنى الأساسية لتسهيل نقل المنتجات الزراعية المنهوبة إلى أسواق بلادهم، ودفع أقل من دولار يوميا أجراً لكل مزارع محلى.

ثمة مشاريع واتفاقيات قيد الإعداد لتوسيع مساحات الأراضى المستولى عليها بما يتجاوز عشرات الملايين من الأفدنة الإضافية من الأراضى الزراعية فى المستقبل القريب. يحدث بيع هذه المساحات الهائلة من الأراضى أو نقل ملكيتها فى وقت وأماكن تتنامى فيها أعداد الفلاحين المعدمين الذين لا يملكون أى أرض. أما صغار الملاك فتقتلعهم الدولة بالقوة وتعمل على إفلاسهم من خلال الديون وعدم إتاحة القروض. يُجَرَّم الملايين من الفلاحين المعدمين والعمال الزراعيين الذين يُنظمون صفوفهم للحصول على أراض يزرعونها، ويجرى قمعهم، أو اغتيالهم، أو اعتقالهم، وتجبر أسرهم على اللجوء إلى عشوائيات المدن الموبوءة بالأمراض. من حيث السياق التاريخى واللاعبون الاقتصاديون والأساليب المتبعة فى بناء إمبراطوريات البيزنس الزراعى فإنه ثمة تماثلات مع بناء الإمبراطوريات بالأسلوب القديم فى القرون الماضية واختلافات معه.

الأسلوب القديم والحديث للاستغلال الزراعى الإمبريالى:

أثناء القرون الخمسة الماضية من الهيمنة الإمبريالية لعب استغلال الحاصلات الزراعية ومنتجات المناجم وتصديرها دورا مركزيا فى إثراء الإمبراطوريات الأوربية وشمال الأمريكية. حتى القرن التاسع عشر. كانت المزارع والضيعات الشاسعة التى تُنتج المحاصيل الرئيسية تعتمد على السُخرة فى عمالتها – الرقيق، عبيد الأرض، مستأجرى الأرض من الفلاحين المقيمين، العمالة الموسمية المهاجرة والأشكال الأخرى من العمالة بما فى هذا السجناء – من أجل مراكمة الثروة والأرباح للمستوطنين الكلونياليين، والمستثمرين من البلدان الكلونيالية وخزائن البلدان الإمبريالية.

كانت الإمبراطوريات الزراعية تقام من خلال إخضاع السكان الأصليين والقضاء عليهم واستيراد الرقيق، والاستيلاء القسرى على الأراضى من الأهالى،

وكان يحكم تلك الإمبراطوريات مسئولون كلونياليون. وفى حالات كثيرة، كان الحكام الكلونياليون يقومون بإدماج النخب المحلية ويمنحونهم مراكز إدارية فيما يسخرون الأهالى الذين انتزعت أراضيهم واقتلعوا منها ويجندونهم فى جيوشهم تحت قيادة الضباط البيض لشن حروبهم.

وطوال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين تعرضت الإمبريالية الزراعية بالأسلوب الكلونيالى لهجوم حركات التحرر القومى الجماهيرية التى بلغت ذروتها بقيام أنظمة حكم وطنية مستقلة فى أنحاء إفريقيا وآسيا (باستثناء فلسطين) وأمريكا اللاتينية. لكن، ومنذ البدايات الأولى لحكم تلك الأنظمة، اتبعت تلك الدول المستقلة سياسات متنوعة إزاء ملكية الأراضى واستغلالها. قامت بعض الأنظمة الراديكالية الاشتراكية الوطنية بنزع ملكية الأراضى من الأجانب، جزئيا أو كليا، مثلما حدث فى الصين وكوبا والهند الصينية وزيمبابوى وغينيا وأنجولا والهند وأنحاء أخرى. لكن كثير من ملكية تلك الأراضى نُقلت إلى البرجوازية الجديدة ما بعد الكلونيالية، تاركة قوة العمالة الزراعية دونما أرض أو محصورة فى العمل بالمزارع الجماعية. وفى غالبية الحالات، وبعد الانتقال من الأنظمة الكلونيالية إلى الأنظمة ما بعد الكلونيالية، كان ثمة استمرار للنماذج الكلونيالية فى ملكية الأراضى وزراعتها وتسويقها والعلاقات مع العمالة، نماذج تقوم على تصدير الحاصلات الزراعية. وباستثناءات بسيطة لم تقم الحكومات المستقلة بتغيير الاعتماد على محاصيل التصدير، أو تنويع أسواق التصدير، أو تطوير اكتفاء ذاتى لمحاصيل الأطعمة المحلية، أو توطين فقراء القرى فى الأراضى الخصبة غير المزروعة التى تملكها الدولة.

فى الحالات التى تم فيها إعادة توزيع الأرض، لم تستثمر الأنظمة بالقدر الكافى فى أشكال جديدة من التنظيمات الريفية (مزارع عائلية، مزارع تعاونية، أو مزارع جماعية)، كما أن المشاريع الكبيرة التى فرضتها الدولة كانت سيئة الإدارة، لم تُتِح حوافز كافية للمنتجين المباشرين، وتم استغلال عائداتها لتمويل التنمية الصناعية

الحضرية، وانتهى الأمر بتقويض معظم مزارع الدولة والمزارع التعاونية. وفى معظم تلك البلاد، ظلت الجماهير فى الأرياف يعانون الفقر المدقع حيث إنه لم تكن ثمة أراضى متاحة لهم لزراعتها، وغدوا عرضة لمطالب جباة الضرائب المحليين، وللتجنيد الإجبارى بالجيش، ولنهم المرابين وانتهى الأمر بطردهم من خلال المضاربين فى الأراضى والمستثمرين فى العقارات، والمسئولين المحليين والقوميين.

النيوليبرالية وصعود الإمبريالية الزراعية الجديدة:

يعتبر استيلاء جنوب الكوريين على نصف المساحة الكلية من أراضى مدغشقر الزراعية (١,٥ مليون هكتار)(١) بعقود إيجار تتراوح مددها بين سبعين وتسعين عاما لا تدفع خلالها شركة داوو لوچستيك الكورية الجنوبية المستأجِرة شيئاً نظير عقد لزراعة الذرة وإنتاج زيت النخيل للتصدير. أما فى كمبوديا، تُجرِى عدة بلدان أسيوية وشرق أوسطية تفاوضات (تستخدم فيها الرشاوى وعروض بشراكات محلية مربحة مع السياسيين المحليين) للاستيلاء على ملايين الهكتارات من الأراضى الخصبة. يتجاوز مدى التوسع الزراعى الإمبريالى الجديد وعمقه داخل ريف آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية بكثير نظيره أثناء زمن الإمبراطوريات الكلونيالية فى القرن العشرين. مؤخرا، تم جمع قائمة بمستعمرات تلك الإمبراطوريات الزراعية الجديدة على موقع جراين Grain الإلكترونى، ويمكن تقسيم تلك الإمبراطوريات إلى كتل ثلاث:

١- البلدان العربية ذات الثروة النفطية وبخاصة دول الخليج.

٢- بلدان آسيا الإمبريالية الجديدة (الصين، الهند، كوريا الجنوبية، اليابان، وإسرائيل).

٣- البلدان الإمبريالية القديمة (الولايات المتحدة وأوربا)، ومعها البنك الدولى وبنوك وول ستريت الاستثمارية وغيرها من الشركات المالية.

تنتظم كل من تلك الكتل الثلاث حول بلدان قائدة يتراوح عددها بين بلد واحد

(١) الهكتار ٢,٧٥ فدان.

وثلاثة بلدان تستولى على القدر الأعظم من الأراضى: السعودية والكويت فى منطقة الخليج، الصين وكوريا الجنوبية واليابان فى آسيا. أما من حيث الولايات المتحدة وأوربا والبنك الدولى، فثمة مؤسسات لاحتكار الأراضى وشرائها من بينها جولدمان ساكس وبلاكستون بالولايات المتحدة ولوى دريفوس فى هولندا وبنك دويتش فى ألمانيا. تم تملك ملايين الأفدنة من الأراضى الزراعية فى البلدان الفقيرة بواسطة أكبر ملاك الأراضى الرأسماليين فى إحدى أعظم عمليات تركيز الملكية الخاصة فى تاريخ بناء الإمبراطوريات.

تُتَّبع آليات سياسات مالية فى عملية بناء الإمبراطوريات الزراعية تلك، وتسبقها فى بعض الحالات انقلابات عسكرية، تدخلات إمبريالية، وحملات لزعزعة الأوضاع الداخلية من أجل إقامة أنظمة شريكة طَيِّعة، أو الأحرى متواطئين يريدون التعاون فى عملية الاستيلاء الهائلة على الأراضى. بمجرد إمساكها بالسلطة، تفرض تلك الأنظمة الأجندة النيوليبرالية التى تتضمن إلغاء حيازة الأهالى الجماعية للأراضى، وتشجيع استراتيجى تصدير الحاصلات الزراعية وقمع أية حركات محلية تدعو للإصلاح الزراعى يقوم بها الفلاحون الفقراء والعمال الزراعيون للمطالبة بإعادة توزيع الأراضى غير المزروعة ذات الملكية العامة والخاصة. تقوم تلك الأنظمة أيضا بإلغاء الحواجز الجمركية على واردات الأطعمة التى تدعمها الحكومات من أوربا والولايات المتحدة، وتؤدى تلك السياسة إلى إفلاس المزارعين والفلاحين فى الأسواق المحلية ومن ثم زيادة مساحات الأرض المتاحة للاستئجار أو البيع لبلدان الإمبراطوريات الزراعية الجديدة أو للشركات متعددة الجنسية. تلعب الجيوش والشرطة دورا مهماً فى طرد الفلاحين الجائعين المثقلين بالديون، ومنع واضعى الأيدى من زراعة الأراضى الخصبة لإنتاج أطعمة الاستهلاك المحلى.

وبمجرد أن تستقر تلك الأنظمة العميلة فى السلطة تعمد إلى تنفيذ أجندة «السوق الحرة» وتعد المسرح لدخول البلدان والمستثمرين من بناة الإمبراطوريات الزراعية الجدد للاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضى الزراعية.

أما الاستثناء الوحيد من هذا النمط من الاستيلاء على الأراضى فهى دولة

إسرائيل التى تعتمد على الاستخدام المستدام للقوة العسكرية ضد شعب بأكمله من الفلسطينيين المقتلعين ومصادرة أراضيهم بواسطة المستوطنين المسلحين، أى بأسلوب الإمبريالية الأمريكية/ الأوروبية القديم.

تتبع عملية بيع الأراضى وتصفية ملكيتها أحد طريقين أو مزيجاً منهما. إما أن تبادر البلدان التى تريد الاستيلاء على الأراضى بالطلب، أو تلتمس منها الأنظمة الحاكمة أن تستثمر فى «التنمية الزراعية». يتبع ذلك «تفاوضات» أحادية الجانب تدفع خلالها خزانات الدول الراغبة فى الاستيلاء على الأرض مبالغ مالية كبيرة فى الحسابات المصرفية بالخارج الخاصة بالشركاء المحليين. أما الاتفاقيات الناجمة وبنود العقود فغير متساوية. يتم تصدير السلع الغذائية والزراعية بأكملها تقريبا للأسواق المحلية لحساب من استولوا على الأراضى ويُترك السكان فى البلدان «المضيفة» جائعين يعتمدون على شحنات أغذية الإغاثة من الوكالات «الإنسانية» الإمبريالية. تشمل «التنمية» وعودا باستثمارات واسعة المدى توجه إلى حد كبير لإنشاء الطرقات ووسائل النقل، والموانئ، ومنشآت التخزين، وتستخدم كلها حصريا لتيسير نقل المنتجات الزراعية إلى الخارج لحساب الشركات الزراعية. لا تدفع إيجارات نظير حيازة معظم الأراضى أو تدفع مبالغ على الورق تذهب إلى جيوب النخبة السياسية أو يعاد تدويرها فى الأسواق العقارية الحضرية أو مجالات استيراد سلع الرفاهية لنخبة الأثرياء المحليين.

وباستثناء أقارب الحكام المتواطئين ومحاسيبهم، يُعيّن جميع المدراء وكبار التنفيذيين والموظفين الفنيين، وكلهم من ذوى الرواتب العالية، من مواطنى البلدان التى تحوز الأراضى بأسلوب البلدان الاستعمارية القديمة. يلتحق جيش جرار من «مواطنى العالم الثالث» برواتب منخفضة ويعينون فنيين وموظفين إداريين متوسطى المستوى مما يحول كلية دون إمكانية نقل أية تكنولوجيا أو مهارات مهمة إلى السكان المحليين. أما «الميزة» الكبرى للبلد المضيف فهى تشغيل عمال الزراعة المحليين اليدويين بأجور يومية تتراوح بين دولار ودولارين، حيث يتم قمعهم بقسوة ولا يسمح لهم بتشكيل أية اتحادات عمالية أو الالتحاق بالاتحادات القائمة.

وبالتقابل، تجنى الشركات الزراعية والأنظمة الحاكمة أرباحاً هائلة، وإمدادات

مضمونة من الأغذية بأسعار مدعومة، وتمارس نفوذا سياسيا أو سيطرة مهيمنة على الأنظمة العميلة، و تثبّت قبضتها الاقتصادية من أجل التوسع فى الاستثمارات وتسهيل حيازة الأجانب على قطاعات المال والتجارة وعمليات المعالجة الصناعية المحلية.

البلدان المستهدفة:

فى حين أن ثمة كثيرا من التنافس والتداخل بين البلدان التى تسعى لحيازة الأراضى والاستيلاء عليها فإن أنظمة النفط العربية تركز على اختراق جنوب آسيا وجنوبها الشرقية، وتركز النمور الآسيوية على إفريقيا وأمريكا اللاتينية وتستهدف الشركات الأوربية/ الأمريكية متعددة الجنسية استغلال بلدان شرق أوربا والاتحاد السوفييتى السابق علاوة على أمريكا اللاتينية وإفريقيا.

استثمرت الصين، البلد الأكثر دينامية فى مجال الإمبريالية الزراعية اليوم، فى إفريقيا وجنوب شرق آسيا لتضمن تزويدها بفول الصويا الرخيص، من البرازيل بخاصة، وزراعة الأرز وإنتاجه فى كوبا (٥٠٠٠ هكتار) وبورما، والكاميرون (١٠٠٠٠ هكتار)، ولاوس (١٠٠٠٠٠ هكتار) وموزمبيق حيث يوجد ١٠٠٠٠ مستوطن من عمال الزراعة الصينيين، والفلبين (١,٢٤ مليون هكتار) وأوغندا.

أما اليابان، فقد اشترت ١٠٠٠٠٠ هكتار من الأرض الزراعية فى البرازيل لإنتاج الصويا والذرة وتملك شركاتها ١٢ مليون هكتار فى جنوب شرق آسيا وأمريكا الجنوبية.

خصصت دول الخليج مليار دولار لتمويل حيازتها لأراض فى شمال إفريقيا وجنوبها. ابتاعت البحرين أراض فى باكستان والفلبين والسودان لتمد نفسها بالأرز. حازت الكويت أراضى فى الفلبين وكمبوديا والمغرب واليمن ومصر ولاوس والسودان وأوغندا. اشترت قطر حقول أرز فى كمبوديا وباكستان، وحقول قمح وذرة ومحاصيل بذور الزيوت فى السودان وكذلك أراضى زراعية فى فيتنام لمحاصيل الحبوب والفواكه والخضروات، ولتربية المواشى. «قدمت» إندونسيا للسعودية ٥٠٠٠٠٠ هكتار من حقول الأرز، وتملكت المملكة أيضا مئات آلاف الهكتارات من الأراضى الخصبة فى إثيوبيا والسودان.

يلعب البنك الدولى دورا رئيسيا فى دعم نهب الأراضى وتعزيزه حيث خصص ١,٤ مليار دولار لتمويل استيلاء بيزنسات الزراعة على «الأراضى غير المستغلة بكامل طاقتها». يشترط البنك الدولى على دول من أمثال أوكرانيا كى يمنحها قروضا أن تفتح أراضيها ليستغلها المستثمرون الأجانب. استغل المستثمرون من الولايات المتحدة وأوربا فرصة وجود يسار الوسط فى السلطة بالأرجنتين والبرازيل واشتروا ملايين الأفدنة من الأراضى الزراعية الخصبة والمراعى لتزويد أوطانهم الإمبريالية باحتياجاتها، على حين يعانى ملايين الفلاحين البطالة والجوع والفقر فيما يشاهدون القطارات محملة بلحوم البقر، والقمح، وفول الصويا فى طريقها إلى منشآت الموانئ التى يسيطر عليها الأجانب، ومنها إلى أسواق أوربا وآسيا والولايات المتحدة.

مغبات الإمبريالية الزراعية فى الحاضر والمستقبل:

ينجم عن استعمال الدول الإمبريالية الجديدة لمساحات ضخمة من الأراضى الزراعية الكبرى فى أكثر بلدان آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية فقرا تعميق الاستقطاب الطبقى بين دول النفط العربية الثرية الريعية، ومليارديرات آسيا، والمستوطنين اليهود الأثرياء المموّلين من قبل الدولة فى الأراضى الفلسطينية، والمضاربين وأصحاب المشاريع الغربيين من جهة، وبين مئات ملايين الفلاحين المعدمين الجوعى المقتلعين فى السودان ومدغشقر وإثيوبيا وكمبوديا وفلسطين وبورما والصين وإندونيسيا والبرازيل والفلبين وبارجواى وغيرها من جهة أخرى.

مازالت عملية إقامة الإمبراطوريات الزراعية فى مراحلها الأولى، ماضية فى نهب مساحات شاسعة من الأراضى الزراعية واقتلاع الفلاحين واستغلال العمالة الريفية عمالا بأجر يومى. أما المرحلة التالية التى بدأت فى التكشف فهى التحكم فى أنظمة النقل، والبنى الأساسية، والأنظمة الائتمانية المواكبة لتنامى محاصيل التصدير الزراعية. يؤدى احتكار البنى الأساسية والقروض، وأرباح الحبوب الزراعية، ومخصبات التربة، وصناعات معالجة المحاصيل، وجباية المكوس، وتسديد

فوائد القروض، يؤدى كل هذا إلى سيطرة أمرٍ واقع على اقتصادات تلك البلدان وتوسيع مدى النفوذ على السياسيين والحكام والمتواطئين المحليين.

أدى ذلك إلى وجود بنية طبقية جديدة فى البلاد المستهدفة تتألف من أربع شرائح، تأتى على قمتها شريحة الـ ١٪ من الرأسماليين الأجانب وبطانتهم، ثم شريحة تمثل ١٠٪ من نخبة السكان والسياسيين المحليين ومحاسيبهم وأقاربهم وضباط الجيش وكبار الموظفين الذين يراكمون الثروات من خلال إقامة المشاريع المشتركة من المستعمرين الجدد والرشاوى ونهب الأراضى. تمثل الطبقة الوسطى ٢٠٪ من السكان وهى مهددة بالهبوط إلى مصنف الفقراء بسبب التضخم والأزمات الاقتصادية العالمية. أما الفلاحون المقتلعون، والعمال الزراعيون، والنازحون من الأرياف وسكان المناطق العشوائية الحضرية والفلاحون مدقعو الفقر المثقلون بالديون، فهم الشريحة الرابعة التى تمثل حوالى ٧٠٪ من السكان.

تشهد الطبقة الوسطى داخل النموذج النيوكلونيالى الجديد القائم على تصدير الحاصلات الزراعية، انكماشا وتغيرا فى تركيبتها، حيث يتراجع عدد العائلات المزارعة التى تنتج للسوق المحلى فى مواجهة المَزارِع التى تدعمها الدولة ويمتلكها الأجانب ويصدرون حاصلاتها إلى أسواق أوطانهم. من ثم، يتراجع عدد البائعين فى الأسواق المحلية، وصغار تجار التجزئة فى الأسواق الداخلية وتدفع بهم السوبر ماركتات الكبيرة التى يملكها الأجانب خارج المنافسة. يعمل فقدان المنتجين المحليين لسلع المزارع وخدماتها وفقدان أعمالهم أيضا والقضاء على عدد هائل من «الوسطاء التجاريين» بين المدن والأرياف، على زيادة حدة الاستقطاب الطبقى. أعيد تشكيل منظومة الطبقة الوسطى الجديدة بحيث تشمل شريحة صغيرة من المحامين، والمهنيين، والدعائيين، وصغار العاملين بالمؤسسات الأجنبية وقوى الأمن الخاصة والعامة ويعمل سوق «الطبقة الوسطى الجديدة» الإضافى الذى يخدّم على مصالح محور السلطة السياسية والاقتصادية على تقليص توجهات أفراد تلك الطبقة القومية، بحيث تتغير ولاءاتهم وتحالفاتهم السياسية تدريجيا، ويغدون من

أنصار «الأسواق الحرة» ويتبنون أسلوب حياة استهلاكيا وينزعون إلى الموافقة على الحلول الداخلية القمعية (والفاشية منها) للاضطرابات فى الريف والمدن، والمطالبات الشعبية بالعدالة.

أما أكبر عائق فى الوقت الحالى يحول دون تقدم الإمبريالية الزراعية فهو انهيار الرأسمالية العالمية مما يعمل على تقويض «تصدير رأس المال»، كما أن الهبوط الحاد فى أسعار السلع الأولية تسبب فى جعل الاستثمار فى المزارع فى البلدان الأجنبية لا يحقق أرباحا كبيرة، علاوة على أن جفاف النشاط الائتمانى يؤدى إلى تقويض تمويل نهب الأراضى بالخارج، فيما أن تراجع عائدات النفط يعمل على الحد من الأموال السيادية فى دول الخليج. ومن جهة أخرى، فإن انهيار أسعار المحاصيل الزراعية فى سبيله إلى التسبب فى إفلاس نخب منتجى تلك الحاصلات فى بلدان آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وهبوط أسعار الأراضى وإتاحة مزيد من الفرص للمستثمرين الأجانب لشراء مزيد من الأراضى الخصبة بأقل الأسعار المتخيلة.

يعمل الركود العالمى الحالى على إضافة ملايين من عمال الريف العاطلين إلى مئات الملايين من المزارعين الذين نهبت أراضيهم والمقتلعين أثناء فترة طفرة التوسع فى السلع الزراعية الأساسية فى النصف الأول من العقد الحالى. وفيما هبطت أجور العمال وأسعار الأراضى تقلص الطلب الاستهلاكى على السلع. وعلى حين أن بإمكان ملاك الأراضى الأجانب الجدد تشغيل جميع عمال الريف فى «العالم الثالث» نظير أجر يقل عن دولار يوميا للفرد، فإنهم لا يستطيعون حاليا تسويق منتجاتهم وتحقيق عائدات تغطى القروض، والرشاوى، وتكاليف النقل والتسويق، ورواتب النخبة ومكافآت المدراء التنفيذيين الإضافية، وحصص أرباح المستثمرين فى وقت تقلص فيه الطلب على السلع.

من المرجح أن يستغل بعض المستعمرين الزراعيين الجدد الركود لشراء أراضٍ بأسعار منخفضة انتظاراً منهم لأرباح مستقبلية حينما يؤتى التعافى المتوقع الذى

مولته الدولة بتريليونات الدولارات ثماره، فيما يقلل الآخرون مساحات الأراضى التى يستولون عليها، أو يتركون مساحات واسعة من الأراضى الخصبة القيمة دونما استغلال إلى أن يتحسن «السوق» ويتركون الفلاحين المقتلعين يتضورون جوعا على حواف الحقول غير المزروعة.

يراهن مستعمرو الأراضى الجدد على أن تخصص الدول التى تُنَهب أراضيها مواردها (المالية والعسكرية) لتعزيز قوات الأمن لقمع الانتفاضات المتوقعة لملايين المقتلعين والجوعى والمهمشين فى السودان وإثيوبيا وبورما وكمبوديا والبرازيل وباراجواى والفلبين والصين والأنحاء الأخرى. فى الوقت الحالى، تستنزف الحروب الإمبريالية والركود الاقتصادى الداخلى فى الدول الإمبريالية القديمة والبازغة اقتصادات تلك البلدان فيما يُختبَر استعداد شعوبها للتضحية فى سبيل الأسلوب الاستعمارى الجديد لبناء الإمبراطوريات.

من المحتمل أن يكون زمن بناء الإمبراطوريات الزراعية والدول الإمبريالية البازغة قصيرا، فقد نشهد موجة جديدة من حركات التحرر القومى التى تنطلق من الأرياف، بالإضافة إلى تنافسات ضارية بين الدول الإمبريالية الجديدة والقديمة وهى تتقاتل حول الموارد المالية والاقتصادية التى يتزايد شحها. و فيما يمضى العاملون والموظفون فى المراكز الإمبريالية التقليدية فى التذبذب الالتفافى بين أحزاب الإمبراطوريات (الديمقراطيين/ الجمهوريين، المحافظين/ العمال) فليس ثمة دور لهم يلعبونه فى المستقبل المنظور، بل إنهم، حينما ينفصلون عن تلك الأحزاب فقد يتوجهون إلى الأحزاب اليمينية القومية المتطرفة فى أوربا وأمريكا على الأقل، أو ينضمون إلى اليسار الاجتماعى الوطنى القومى. وفى كلتا الحالتين، ستستمر عملية النهب الحالية، وما قد يليها من تمرد جماهيرى فى الأماكن الأخرى مع عدم حدوث تغير فى الولايات المتحدة وأوربا، أو فى ظل حدوث مثل ذلك التغيير.

-١٣-

الفصل الثالث عشر

الحروب الإقليمية والرأى التقدمى فى الغرب

نعلم، بشىء من التفصيل، الدعم المجانى غير المبرر الذى منحه عشرات الملايين من المواطنين الأمريكيين للبيت الأبيض ولأعضاء الكونجرس الذين عملوا على تنفيذ جرائم ضد الإنسانية. أعيد انتخاب إدارة كلينتون عام ١٩٩٦ بعد فرضها عمداً حصار تجويع على العراق واكبته حملات قصف متصاعدة لا هوادة فيها على البلد المنهك لمدة أربعة أعوام متواصلة، مما أدى، وفقاً للوثائق، إلى وفاة ٥٠٠٠٠٠ طفل عراقى وعدد لا يحصى من الكبار. أعاد غالبية المواطنين الأمريكيين انتخاب جورج دبليو بوش بعد أن شن حروبا تسببت فى وفاة ما يربو على مليون عراقى، وعشرات آلاف الأفغانيين، وآلاف الباكستانيين.

استمر الأمريكيون فى دعمهم لجورج دبليو بوش بعد مساندته الكاملة لهجمات إسرائيل الوحشية على المدنيين الفلسطينيين، ومنع وصول الأغذية الضرورية والمياه والوقود إلى المناطق المحتلة ناهيك عن قصف لبنان وسوريا الذى بلغ ذروته أثناء ولاية بوش الثانية فى حملة القصف المرعبة التى شنتها إسرائيل ضد المدن والقرى اللبنانية مما أدى إلى قتل أعداد كبيرة من المدنيين اللبنانيين.

نعلم أن هذه الوحشية لاقت دعما غير مشروط من رؤساء إحدى وخمسين منظمة يهودية كبرى ومن آلاف الجاليات المرتبطة بها الذين يبلغ مجموع أفرادهم أكثر من مليون شخص. نعلم أنه من أجل إنجاز كل عملية اغتيال إسرائيلى للفلسطينيين، وكل استيلاء على الأراضى الفلسطينية وعلى منازلهم واقتلاع أشجار البساتين وكروم الأعناب وتسميم آبار المياه، من أجل إنجاز كل هذا كان ثمة حملات منهجية للقضاء على حقوق الأمريكيين الديمقراطية فى التعبير والتجمع -

وبخاصة حقنا فى إدانة إسرائيل علنا وفضح عملائها الذين يعملون فى أوساط سماسرة السلطة بالولايات المتحدة.

من خلال التجارب الصعبة بدأ غالبية الجمهور الأمريكى يدركون مغبات العسكرة والتهديدات العميقة التى تمثلها «منظومة القوة الصهيونية» على حرياتنا.

لا بأس بهذا كله، بيد أنه ليس كافيا. فقد قام الجمهور الأمريكى لتوه بانتخاب رئيس يعد بتصعيد الوجود العسكرى الإمبريالى فى أفغانستان، وملأ المناصب الرئيسية فى نظامه بدعاة عسكرة وصهاينة معروفين من نظام الرئيس كلينتون السابق (ونظام بوش أيضا)، وعلى الرغم من ذلك فإن نسبة كبيرة من الجمهور المحلى (والعالمى) يبدون قانعين بأن يظلوا مخدوعين بأن باراك أوباما سيقودنا إلى السلام، لا بأنه يعمل على توريطنا فى حروب مستمرة ومتصاعدة.

غفل الجمهور عن ملاحظة اختفاء حركة السلام بالكامل واستيعابها فى الحزب

الديمقراطى المؤيد للحرب من خلال جهود الماكينة الانتخابية لباراك أوباما. وبالمثل، تبنى غالبية صناع الرأى «التقدميين» فى الولايات المتحدة ترشيح باراك أوباما، وأصبحوا عملياً جزءا من «تحالف» أوباما «العريض»، وبهذا تحالفوا أيضا مع مليارديرات الصهاينة المتعصبين، ومحتالى وول ستريت من رجال المال، وأتباع الرئيس السابق كلينتون ذوى النزوع نحو العسكرة «الإنسانية»، والمليونيرات من بيروقراطى الاتحادات العمالية العاجزة، و«الأقليات» السياسية المتنوعة المتطلعة للتحرك أعلى، وبائعى الأصوات الانتخابية. وسواء أثملت الخطابات الانتخابية الرئاسية الفارغة والوعد بـ «التغيير» المفكرين التقدميين أم لا، فقد ضحوا، راغبين، بمُدركاتهم عن كيفية عمل النظام الانتخابى بالولايات المتحدة والدعاية الانتخابية ودورها فى اجتذاب الأصوات. وبدلا من التروى والحكمة، فإنهم، وبمشاركتهم فى خدمة ما يحتمل لهم أن اعتقدوه «الشر الأقل»، فقد تخلوا عن مبادئهم الأساسية أيضا، إذ إنهم تبنوا، موضوعياً، شرور الحروب الإمبريالية الجديدة، والتواطؤ مع وحشية إسرائيل الكولونيالية وتعميق بؤس الشعب الأمريكى.

من ثم، لا يجد التقدميون بالولايات المتحدة أية غضاضة أخلاقية في مواقفهم التى تدين حركات المقاومة (الفلسطينية واللبنانية بخاصة) فى آسيا، وفى إفريقيا وأمريكا اللاتينية.

التقدميون فى الولايات المتحدة وحركات المقاومة فى «العالم الثالث»:

لا يكاد يوجد فرد واحد بين المثقفين التقدميين المرموقين فى الولايات المتحدة وأوربا يبدى نفس «البرجماتية» التى يزعمون أنهم يمارسونها فى اختيارهم للسياسيين «الأقل شرا» فى الولايات المتحدة وأوربا، يُبديها فى خياراته السياسية بشأن البلدان التى تعانى من الصراعات. لا نستطيع أن نجد مفكرا مرموقا واحدا يعلن أنه يدعم حماس المنتخبة ديمقراطيا فى فلسطين، أو حزب الله المقاوم فى لبنان، أو قائدا للمقاومة الوطنية فى العراق، أو مقاتلى طالبان الذين يقاومون الاحتلال فى أفغانستان، أو يدعم حتى حق إيران فى تطوير الطاقة النووية

للاستخدام السلمى والذى تعترف به الأمم المتحدة، وأيا كانت عيوب كل هؤلاء المقاومين فإنهم يمثلون «الشر الأقل!!» مقارنة بالحكومات الغربية التى هاجمت بلدانهم واحتلتها، والتى ترتكب المجازر فى حق شعوبهم بهدف الاستيلاء على مواردهم، و/أو إقامة حكومات موالية لها.

يبرر المفكرون التقدميون دعمهم لأوباما على أساس خطابه الانتخابى لصالح السلام والعدالة، هذا على الرغم من أنه صوّت لميزانيات بوش الحربية، ولبرامج المساعدات الخارجية التى تمول قتل مئات الآلاف من العراقيين، والأفغانيين والفلسطينيين والكولومبيين والصوماليين والباكستانيين واقتلاع عشرة ملايين من الأشخاص على الأقل من مدنهم ومزارعهم وبيوتهم وتحويلهم إلى لاجئين. هؤلاء أنفسهم يرفضون تطبيق معيار «الشر الأقل» ليدعموا حماس المنتخبة ديمقراطيا التى تقدمت فى الجبهة الأمامية للنضال ضد الاحتلال الإسرائيلى الاستيطانى الوحشى، وذريعتهم فى ذلك أنها تستخدم «العنف» (أى أنها تقوم ببعض العمليات الثأرية ضد هجمات إسرائيل شبه اليومية المسلحة) وتسعى لإقامة دولة «دينية» (أوَ ليست إسرائيل دولة «يهودية» دينية وفقا لتعريفها؟) وتقمع المعارضة والمنشقين (بهجمات تشنها بين آونة وأخرى على عملاء فتح ومليشياتها الذين تمولهم السى آى إيه).

وفى أفضل الأحوال، يبدى كبار المثقفين أحيانا اهتماما بضحايا الحصار الإسرائيلى على غزة، ويحتجون على هجمات المستوطنين اليهود الفاشيين العنصريين على التلميذات الفلسطينيات وهن فى طريقهن إلى مدارسهن، أو على كبار السن من المزارعين وهم فى بساتينهم، يعترضون أحيانا على تأخير المواطنين الفلسطينيين المتعمد لساعات طويلة لدى حواجز الطرق العسكرية، وإهانتهم، الأمر الذى يتسبب فى وفاة بعض المرضى من ذوى الحالات الحرجة مثل (الأزمات القلبية والسرطان ومرضى غسيل الكلى) أو النساء اللاتى يعانين مخاض الولادة. لكن حينما تتخذ حماس خطوات ثأرية يكفلها القانون الدولى للواقعين تحت الاحتلال

الأجنبى، مثل شن هجمات على الجنود الإسرائيليين، يدينها هؤلاء المثقفون بعنف. بتعبير آخر، يدعم المثقفون التقدميون الفلسطينيين كضحايا لكنهم يدينونهم كمقاتلين يتحدون المحتل القامع الضارى لأن ذلك الدعم المجانى للضحايا يُضفى المصداقية عليهم بصفتهم «تقدميين». كما تطمئن إداناتهم للمقاتلين الفلسطينيين المؤسسة الأمريكية على أنهم لا يسعون إلى توجيه النقد إلى بناة إمبراطورية الولايات المتحدة وحلفائهم الإسرائيليين على أساس أن ثمة من هم «أقل شرا» منهم على الجانب الآخر لأن قتالهم مشروع ومسوغ.

يزعم الأكثر ديمقراطية وليبرالية بين من يسمون أنفسهم مفكرين تقدميين أنهم يدعمون حق الشعوب فى تقرير المصير ويعارضون الحروب الإمبريالية، وعلى الرغم من ذلك نراهم يرفضون، باتساق الحركات الجماهيرية الشعبية الموجودة بالفعل التى تسعى إلى حق تقرير المصير وتناضل ضد الغزو الإمبريالى والاحتلال الأجنبى من أجل الحصول على هذا الحق، وبهذا نجدهم يشجبون حركات المقاومة الوطنية الموجودة دونما استثناء تقريبا لأنها لا تلائم مفاهيمهم المثالية عن العدالة الكاملة، والتسامح السلمى والمبادئ الديمقراطية العلمانية، التى يرون أن على حركات المقاومة أن تُجسدها. أينجم هذا عن سوء نية، أم سذاجة سياسية أم غباء؟ وعلى الرغم من هذا، لا يفرض هؤلاء المثقفون تلك المعايير عند دعمهم للمرشحين فى بلادهم. وفيما يرفض هؤلاء المثقفون حزب الله رفضا قاطعا على أساس أنه حزب دينى، نجد أن التقدميين البريطانيين دعموا طونى بلير زعيم حزب العمال (السابق) ودوره الدموى فى تواطئه مع كلينتون وبوش وشارون وعدد لا يحصى من الأنظمة العميلة فى العراق وأفغانستان والصومال وأنحاء أخرى كثيرة.

أما من حيث عمليات العدوان العسكرى- وما تسببت فيه من أعداد هائلة من الوفيات وبتر الأطراف وتدمير المنازل والاقتلاع - فإن سجل السياسيين «الديمقراطيين» الأمريكيين، و«الديمقراطيين الاجتماعيين» الأوربيين، ويسار الوسط أسوأ كثيرا كثيرا من قوات طالبان أو حماس، أو الصدريين أو حزب الله،

بما لا يدع مجالا للمقارنة. وبيت القصيد هنا هو أنهم يرفضون التعاطى بصدق وأمانة مع حقيقة أن الظروف المعيشية للغالبية الساحقة من الشعب الأفغانى، وشعب العراق، واللبنانيين والصوماليين وأمنهم - وفقا لأية معايير.. كانت أفضل بدرجة منقطعة النظير فى ظل حكم صدام حسين الاستبدادى، وحكم جماعة طالبان الدينية فى أفغانستان والمحاكم الإسلامية فى الصومال مقارنة بأحوال تلك الشعوب فى ظل الاحتلال العسكرى الأمريكى/ الأوربى وأنظمته العميلة؛ وأن حزب الله قد حرر لبنان من المحتل الإسرائيلى وتصدى لعدوان إسرائيل الهمجى على لبنان عام ٢٠٠٦. وينطبق موقف المثقفين هذا أيضا على أنظمة فنزويلا وإيران المنتخبة ديمقراطيا، والمستهدفة من الأنظمة الغربية رغم عدم اجتياح البلدين عسكريا بعد.

يتجنب بعض هؤلاء المثقفين الخيارات الواقعية الصعبة بتظاهرهم أن ثمة «خياراً ثالثاً» بدأ يتبدى فى الأفق فى البلدان التى تعانى من الغزو الاستيطانى الكولونيالى والاحتلال الإمبريالى. نراهم يرفضون الجيوش الإمبريالية والمقاومة المناهضة للإمبريالية معا باسم بعض المبادئ «التقدمية» الليبرالية المجردة. يتجلى نفاق مواقفهم وصفاقة ثرثرتهم حينما يتعلق الأمر بالخيارات السياسية داخل بلادهم الإمبريالية، حيث يطرحون ألف ذريعة وذريعة لتفضيلهم مرشح أحد الحزبين الداعيين للحروب الإمبريالية فى الانتخابات الرئاسية، أى لتفضيلهم أوباما مرشح الحزب الديمقراطى لأنه «أقل شرا» على الرغم من أن برنامجه الانتخابى قام على أساس تصعيد حرب الولايات المتحدة فى أفغانستان واحتلالها لها.

ثمة معضلات أخلاقية وسياسية عميقة فى تبنى أية خيارات سياسية فى عالم يقود فيه الحروب المدمرة الإمبريالية السياسيون الليبراليون المنتخبون ويقاومها قادة دينيون وحركات وقادة سلطويون. بيد أن السجل التاريخى للسنوات الثلاثمائة الأخيرة واضح وجلى: قامت الإمبريالية الغربية البرلمانية وإرثها المعاصر بقتل أعداد لا تحصى فى بلدان عديدة وعلى مدى فترة زمنية طويلة، وتقويض حياتهم

ومصادر رزقهم بما يفوق كثيرا كثيرا ما فعلته أسوأ الأنظمة المابعد كلونيالية.
وعلاوة على ذلك فإن تلك الحروب الكلونيالية التى نفذها السياسيون والأنظمة
المنتخبة كان لها أثر مدمر على «القيم الديمقراطية» ذاتها فى البلدان الغربية التى
يزعم المثقفون أنهم يدافعون عنها.

إن المثقفين التقدميين بدعمهم باراك أوباما بصفته «الأقل شرا» قد أدانوا
أنفسهم بالعجز عن لعب أى دور فى سياسات واشنطون من جهة وعدم وجود أية
صلة سياسية بين مواقفهم والنضالات من أجل التحرر الوطنى. إن الخدمة التى
يقومون بها بلفت الانتباه للبشاعات التى يعانيها الضحايا تبطلها المساعدة التى
يقدمونها للحكومات الغربية الاستعمارية بترويجهم أسطورة أنه ليس ثمة بديل (عن
انتخاب أشخاص مثل أوباما).

-١٤-

الفصل الرابع عشر

أوباما
و«مزرعة الحيوانات»

أخبرنى كولونيل بالجيش الأمريكى من قاعدة فورت براج فى الثمانينيات ذات مرة «أن جنود فرقة دلتا العسكرية يعانون من الاضطرابات العقلية». من شروط الالتحاق بتلك الفرقة «أن يكون الفرد مضطربا عقليا وفقا للأوراق الرسمية». والآن، قام الرئيس أوباما بترقية الجنرال ستانلى ماكريستال أشهر هؤلاء المضطربين عقليا كى يترأس القيادة العسكرية لقوات الولايات المتحدة والنيتو بأفغانستان. واكب صعود ماكريستال إلى مركز القيادة دوره المركزى فى توجيه فرق العمليات الخاصة التى تنفذ الاغتيالات، والتعذيب المنهجى، وقصف المجموعات المدنية، وإرسال فرق بحث وتدمير، فهو التجسيد ذاته للوحشية والدموية التى ترافق عمليات بناء الإمبراطورية بالقوة العسكرية.

كان ماكريستال بين سبتمبر ٢٠٠٣ وأغسطس ٢٠٠٨ مسئولا عن توجيه قيادة العمليات الخاصة المشتركة للبنتاجون (JSO) التى ترسل فرقا خاصة لتنفيذ الاغتيالات بالخارج.

ما يميز فِرَق «العمليات الخاصة SOT» أنهم لا يفرقون بين المعارضات العسكرية والمدنية أو بين الناشطين والمتعاطفين معهم والمقاومة المسلحة، وتتخصص هذه الفرق فى تشكيل «كتائب الموت» وتجنيد القوات المليشياوية وتدريبهم لبث الرعب بين المجموعات المدنية فى الأحياء السكنية وبين الحركات الاجتماعية المعارضة للأنظمة العميلة للولايات المتحدة. إن عمليات مكافحة الإرهاب التى تقوم بها تلك الفرق هى إرهاب معكوس، يركز على المجموعات الاجتماعية / السياسية والمقاومة المسلحة. استهدفت فرق العمليات الخاصة التى قادها ماكريستال قادة المقاومة على المستويين المحلى والقومى فى العراق وأفغانستان

وباكستان من خلال غارات الكوماندوز والضربات الجوية. وفي خلال السنوات الخمس الأخيرة من فترة بوش/ تشيني/ رمسفيلد، تورطت تلك الفرق الخاصة فى عمليات التعذيب المروعة ضد الأسرى السياسيين والمشتبه بهم «كان ماكريستال مفضّلا بخاصة لدى رمسفيلد وتشيني لأنه كان مسئولا عن قوات «العمليات المباشرة» فى «وحدات المهمات الخاصة». والعمليات المباشرة «عبارة عن «فرق موت» وتعذيب، مهمتها ترويع السكان المحليين وذلك باغتيال قادتهم ضمن عمليات أخرى، أى نشر ما أسموه بروباجندا الموت لـ«يعلّموا» الشعب إطاعة الاحتلال والاستسلام له. يعكس تعيين أوباما لماكريستال فى ذلك الموقع القيادى تصميمه على تصعيد خطير فى الحرب الأفغانية فى مواجهة التقدم الذى أحرزته المقاومة فى جميع أنحاء البلد.

يتجلى تدهور وضع الولايات المتحدة فى أفغانستان فى إحكام الدائرة حول

الطرق المؤدية إلى كابل وخارجها وأيضا فى توسع سيطرة طالبان ونفوذها على جميع الحدود الباكستانية الأفغانية. تعنى عدم قدرة أوباما على الحصول على موافقة النيتو لزيادة قواتهم هناك أن فرصة البيت الأبيض الوحيدة لإنجاز بناء الإمبراطورية بالقوة العسكرية هى زيادة عدد القوات الأمريكية من أجل زيادة معدل القتلى المدنيين فى المناطق التى تسيطر عليها المقاومة الأفغانية المسلحة.

يزعم البنتاجون والبيت الأبيض أن تعيين ماكريستال جاء نتيجة وجود «تعقيدات» على الأرض والحاجة إلى «تغيير فى الاستراتيجية». ولفظ «تعقيد» هو مجاز للمعارضة الجماهيرية ضد الولايات المتحدة مما يُعقّد عمليات القصف الكاسحة والهجمات العسكرية الشاملة. تقتضى الاستراتيجية الجديدة التى طبقها ماكريستال القيام بـ «عمليات خاصة» واسعة المدى وطويلة الأمد لسحق الشبكات الاجتماعية المحلية وقتل قادة الجماعات التى تشكل نظام دعم المقاومة المسلحة.

يتعلق قرار أوباما بمنع نشر عدد لا يحصى من الصور التى توثق تعذيب السجناء والأسرى على أيدى القوات الأمريكية و«المحققين» (وبخاصة التابعون للقوات الخاصة) يتعلق مباشرة بتعيينه ماكريستال الذى تورطت فرق «العمليات الخاصة» التابعة له فى عمليات التعذيب الواسعة بالعراق. وعلى نفس درجة الأهمية، فإن قيادة ماكريستال لفرق دلتا، وسيلز والعمليات الخاصة من شأنه أن يتيح لتلك الفرق دورا أكبر فى «استراتيجية مكافحة التمرد» الجديدة، من ثم، فإن لزعم أوباما أن نشر هذه الصور سيكون له أثر سلبى على «القوات» معنى محدداً: إن فضح أسلوب عمل «ماكريستال طوال الخمس سنوات الماضية فى عهد الرئيس بوش، فضحه بالصور سيعمل على تقويض فاعليته فى نفس العمليات فى ظل إدارة أوباما. كما أن قرار أوباما بإعادة بدء «المحاكمات العسكرية» للأسرى السياسيين الأجانب فى جوانتنامو ليس مجرد إعادة تفعيل لسياسات بوش/ تشينى التى أدانها أوباما أثناء حملته الانتخابية وأقسم على إلغائها، بل هى جزء من سياسة العسكرة الأوسع التى يتبعها، وتتسق مع موافقته على إجراء الشرطة السرية

عمليات رقابية كبرى ضد مواطنى الولايات المتحدة. بين چيرمى سكيل[1] ما يلى فى مقال على الشبكة بعنوان «لا يُعرف الكثير عن كتيبة الفتوات العسكرية التى مازالت تعذب سجناء جونتنامو فى ظل حكومة أوباما»:

«فيما تستمر إدارة أوباما فى منع نشر حوالى ٢٠٠٠ صورة توثق واقعيا انتهاكات جيش الولايات المتحدة للمعتقلين فى العراق وأفغانستان فإن التحقيقات الإسبانية الجارية تُضيف تفاصيل بشعة مروعة على الصورة الآخذة فى التكشف لعمليات التعذيب داخل جوانتنامو وخارجه.. بين تلك التفاصيل: «نفخ الخصيتين»؛ «الاحتجاز تحت الأرض فى ظلام دامس كامل ثلاثة أسابيع مع حرمان من الطعام والنوم»، «تطعيم المحتجزين وحقنهم بجراثيم لأمراض مثانة الكلاب»، تلطيخ أوجه المعتقلين بالبراز، والإغراق فى المياه. ووفقا للتحقيقات الإسبانية، فقد حدثت جميع عمليات التعذيب بإذن من العاملين بالجيش الأمريكى وبحضورهم أحيانا، وأحيانا كانت تجرى فى وجود أطباء مختصين.

«فى ٢٢ يناير، وبعد انتخابه بأقل من أسبوعين أصدر أوباما قراراً تنفيذيا يقتضى إغلاق معتقل جوانتنامو فى غضون عام من تاريخه وأمر بمراجعة لأوضاع المعتقلين هناك، وطالب بمراعاة «المعايير الإنسانية للاحتجاز» وفقا لاتفاقيات جنيف.

«لكن، وبعد مرور شهر من صدور القرار التنفيذى، أصدر مجلس الحقوق الدستورية تقريرا بعنوان: «أوضاع الاحتجاز بجوانتنامو: مازال انتهاك القانون ساريا»، ذكر فيه استمرار سوء المعاملة والانتهاكات. وفى الواقع فقد ذكر أحمد غبور، أحد المحامين عن المعتقلين أن الانتهاكات قد تصاعدت وتفشت منذ انتخاب أوباما بما فى هذا الضرب، وخلع الأطراف ورش محلول الفلفل فى الخلايا وعلى ورق المرحاض وإجبار المضربين عن الطعام على الأكل بالقوة، وفقا لوكالة لرويترز».

أتى تعيين ماكريستال مسئولا عن العمليات الحربية بأفغانستان وباكستان التى تم توسيع مداها ليعنى وضع ممارسٍ سيئ السمعة للإرهاب العسكرى - وللتعذيب

---

(١) جيرمى سكيل هو مؤلف كتاب «بلاكووتر» الذى صدرت طبعته العربية عن سطور.

واغتيال معارضى الولايات المتحدة - فى مركز سياسة الولايات المتحدة الخارجية.
أدى توسع أوباما فى حرب الولايات المتحدة فى جنوب آسيا كَماً ونوعاً إلى زيادة هائلة فى أعداد النازحين الذين فروا لدى تدمير مزارعهم وبيوتهم وقراهم، وإلى وفاة عشرات آلاف المدنيين، ومحو مجموعات سكانية بكاملها.

ذكر دكلان وولش فى مقال له بالجارديان بعنوان: «النازحون من إقليم سوات يمثلون أكبر عدد من النازحين منذ الإبادة العرقية فى رواندا فى ١٩٩٤» بتاريخ ١٩مايو ٢٠٠٩:

«يحذر المفوض الأعلى لشئون اللاجئين بالأمم المتحدة من أن نزوح اللاجئين الجماعى من إقليم وداى سوات بباكستان قد يكون أكبر عملية اقتلاع منذ حرب الإبادة العرقية برواندا عام ١٩٩٤. يُقدر المسئولون أن عدد اللاجئين الفارين من المنطقة شمال الغربية الحدودية بما يربو على ٢ مليون شخص»!

ستواصل إدارة أوباما ارتكاب هذه الممارسات فى نطاق مسعاها لـ «تفريغ البحيرة (اقتلاع السكان بأكملهم) واصطياد الأسماك (المتمردين والناشطين المسلحين)». يقوم تبنى أوباما لسياسات بوش سيئة السمعة وتعيينه أكثر قواده ضراوة ووحشية على أساس اعتناقه لأيديولوجيا بناء الإمبراطورية بالقوة العسكرية. وتركز إدارة أوباما جميع الموارد من أجل نجاح الغزو العسكرى، نجد أنها لا تكاد تلقى بالا إلى الكلفة الهائلة التى تتحملها الشعوب المستهدفة بالغزو، أو تلك التى تتحملها الخزانة الأمريكية أو اقتصاد الولايات المتحدة المحلى. وقد كان هذا جليا منذ البداية حيث زاد الرئيس أوباما الميزانية العسكرية بنسبة ٤٪ لتصبح أكثر من ٨٠٠ مليار دولار وسط الركود/ الكساد، وفقدان ملايين الأمريكيين وظائفهم ومنازلهم. واتضح موقفه هذا أكثر من قراره بتوسيع نطاق حرب أفغانستان على الرغم من رفض النيتو زيادة أعداد قواته، وتعيينه ماكريستال ليترأس القيادة العسكرية فى عمليات إخضاع أفغانستان والمناطق الحدودية فى باكستان. بإمكاننا أن نستشف ما يُحَضَّر لباكستان من القرار الذى أُتخذ ببناء

سفارة سوبر للولايات المتحدة بإسلام أباد تنافس تلك التى أقيمت فى بغداد والتى تعتبر أكبر سفارات الولايات المتحدة وأكثرها كلفة بإطلاقه.

ما يحدث الآن يماثل ما وصفه چورچ أورويل فى روايته الساخرة «مزرعة الحيوانات». ينفذ «الخنازير الديمقراطيون» الآن نفس السياسات العسكرية الضارية التى اتبعها الخنازير الجمهوريون قبلهم باسم الشعب والسلام. ولو أن أورويل قد أتيح له أن يلخص سياسة الرئيس باراك أوباما لعبّر عن ذلك بقوله: «الحروب الأكبر والأكثر دموية تساوى السلام والعدل».

- ١٥ -

الفصل الخامس عشر

إخفاقات سياسة أوباما الخارجية

ينشر الإعلام الجماهيرى ويبث تقارير عن السياسات الناجحة للرئيس أوباما فى مجال السياسة الخارجية لكنه لا ينكر شيئا عن حالات فشله الكبرى رغم تبعاتها الهائلة. وعلى الرغم من أنه بالإمكان القول إنه من المبكر الحكم على تلك السياسات، فإنه يبدو أن الأولويات التى سنذكرها أسفل محكوم عليها بالفشل لعدم إمكان تخطى العقبات فى طريقها دونما تغيير فى توجه السياسة الأمريكية وهذا أمر غير محتمل. توضح قائمتنا لأفضليات البيت الأبيض فى مجال السياسة الخارجية سلسلة من الانتكاسات تدعو إلى مساءلة الأهداف الرئيسية لنظام أوباما والأساليب التى تتبعها. والانتكاسات بترتيب أهميتها هى كالتالى:

١- محاولة واشنطون الضغط من أجل برنامج مشترك للحوافز الاقتصادية بين أكبر عشرين اقتصاد فى العالم فى قمة مجموعة العشرين التى اجتمعت فى إبريل ٢٠٠٩.

٢- مطالبات واشنطون لدول النيتو بالالتزام بزيادة قواتها فى مناطق الصراع فى أفغانستان وباكستان لتكملة الزيادة التى أضافتها الولايات المتحدة والتى تبلغ ٢١٠٠٠ جندى.

٣- خطط لتكوين علاقات دبلوماسية وسياسية أوثق بين بلدان القارات الأمريكية تقوم على أساس اتباع أجندة مشتركة تشمل استمرار عزل كوبا، وعزل فنزويلا وبوليفيا والإكوادور.

٤- إضعاف إيران وعزلها وزيادة الضغط عليها من خلال مزيج من الإيماءات الدبلوماسية وإحكام العقوبات الاقتصادية كي تتخلى إيران عن برنامجها النووى.

٥- استمرار الضغط على كوريا الشمالية لتعليق برنامجها للأقمار الصناعية واختبار الصواريخ علاوة على تفكيك برنامجها للأسلحة النووية.

٦- عقد اتفاقية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية على أساس «حل الدولتين»، توافق إسرائيل بمقتضاها على تفكيك المستوطنات «غير الشرعية» مقابل الاعتراف بها دولة يهودية.

٧- الضغط على حكومة باكستان لزيادة دورها العسكرى فى الهجوم على أقاليم الحكم الذاتى فى شمالها الغربى ومناطقها الحدودية مع أفغانستان لدعم حرب الولايات المتحدة ضد حركات المقاومة الإسلامية، وبخاصة بين البشتون (أكثر من ٤٠ مليون شخص) فى أفغانستان والداخل الباكستانى معا.

٨- إقامة نظام موالٍ للولايات المتحدة بالعراق يستطيع البقاء فى السلطة بعد انسحاب غالبية قوات الاحتلال الأمريكية.

ما يلفت النظر فى أهداف أوباما هى أنها استمرار لأهداف إدارة بوش رغم ما يزعمه الإعلام الجماهيرى عن وجود «تغييرات كبيرة».

أ- فشل مقترحات الحوافز فى قمة العشرين فى أبريل ٢٠٠٩:

مثل سلفه بوش، فإن أولوية أوباما الاقتصادية هى صب تريليونات من دولارات الاحتياطى الفدرالى المقترضة فى النظام المالى، بالتقابل مع توجيه موارد الدولة باتجاه إنعاش الطلب الشعبى الداخلى، وإعادة هيكلة القطاع التصنيعى، وإيجاد نظام صحى شامل، وتوظيف ٥ ملايين عامل ممن فقدوا وظائفهم فى العام السابق نتيجة الأزمة المالية. يهيمن مصرفيو وول ستريت بالكامل على نظام أوباما الاقتصادى الذى لا يوجد به أى ممثلين للعمال، أو من قطاع الصناعة والصحة. جوهريا، فقد عمل أوباما على دعم وتعميق نموذج «مركزية المال» للتنمية الرأسمالية الذى يتطلب من دول مجموعة العشرين أن تتبع خطط الحفز المالى وتتجاهل خلق الوظائف من خلال تمويل الاستثمارات العامة الحكومية المرتكزة على التصنيع.

يعنى «الحفز الاقتصادى» بالنسبة لأوباما إعادة هيكلة سطوة رأس المال النقدى، حتى إن كان هذا يقتضى عجوزات ضخمة فى الموازنة تقوض الاستثمارات العامة (الحكومية) الأخرى. تقوم النظرية التى تبرر التركيز على المال (النقد) على الاعتقاد بأن إمبراطورية الولايات المتحدة العالمية تقوم على تعافى سيادة رأس المال النقدى التى يجب أن تخضع لها القوى الصناعية. نتجت الصراعات داخل قمة العشرين وفشل أوباما فى الحصول على دعم لاقتراحه الذى كان يدعو لـ «حفز» أو إنعاش يرتكز على المال فيما كانت بقية القوى - باستثناء بريطانيا - تهتم بـ «حفز» التصنيع وإيجاد الوظائف، وصادرات السلع الأساسية، إذ إن للعمالة وللتصنيع فى أوربا - فى ألمانيا وفرنسا بخاصة - أهمية كبرى فى تشكيل السياسة الاقتصادية أكثر كثيرا من أهميتها بالولايات المتحدة.

أدى عدم اتساق نظام أوباما الاقتصادى الذى يهيمن عليه المال مع الأنظمة الأوربية والآسيوية والأمريكية اللاتينية التى تتشكل طبقتها الحاكمة من قطاعات

متنوعة، أدى إلى فشل البيت الأبيض فى التوصل إلى سياسة إنعاش بالتنسيق مع الدول الأخرى.

قمة القارات الأمريكية: الولايات المتحدة تواجه العزلة والتشعبات:

حالت تضاربات المصالح دون توصل واشنطون إلى عقد أية اتفاقات اقتصادية لصالحها فى «مؤتمر قمة القارات الأمريكية» فى شهر إبريل. قوض انهيار إمبراطورية الولايات المتحدة المرتكزة على رأس المال النقدى وأثر ذلك السلبى على جميع بلدان القارات الأمريكية، قوض جهود أوباما لإعادة ترسيخ قيادة أمريكا وهيمنتها، فى وقت كان البيت الأبيض على علم تام بعدم جدوى أى جهد لإحياء اتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية. هذا علاوة على أن مزاعم واشنطون عن ميزات «العولمة» فقدت مصداقيتها تماما وذلك لأن إدارة أوباما فرضت إجراءات «حماية مالية» صدرت بمقتضاها تعليمات إلى أفرع بنوك الولايات المتحدة فى أمريكا اللاتينية بتحويل مواردها المالية إلى مقارها بأمريكا، وبذلك تم تجفيف مصادر التمويلات والقروض للمُصدرين فى أمريكا اللاتينية. بتعبير آخر، أدت «العولمة» تحت ضغط الركود الاقتصادى إلى تدفق عكسى للموارد المالية إلى خارج أمريكا اللاتينية مما أدى إلى الإضرار بنفوذ الولايات المتحدة وروافعها هناك وتقوية الروابط الإقليمية والقومية الاقتصادية بين دول أمريكا اللاتينية.

والنتيجة هى أن إمبراطورية نظام أوباما المرتكزة على المال لم يكن لديها ما تقدمه وفقا لأى تشخيص متعمق لآثار الركود الاقتصادية، بل كانت فى سبيلها إلى فقدان كل شيء، وذلك لأن البيت الأبيض لم يكن لديه ما يقدمه من حيث توسيع الأسواق وتدفقات رأس المال أو حفز الاستثمارات المنتجة لخلق فرص للوظائف: فضلت إدارة أوباما، فى ظل تلك الظروف المنذرة، اللجوء إلى الكليشهات الشفاهية والمراوغات المنهجية فى معالجتها للقضايا الاقتصادية الأكثر إلحاحا، وذلك كى تخلق وهما بـ «المشاعر الطيبة» بين المشاركين. وبدلا من أن تبرز واشنطون قوتها أو سطوتها فى نصف الكرة الغربى، لم تملك سوى ترديد تبريراتها لسياساتها المفلسة مثل حصارها لكوبا.

يتجلى تراجع سلطة الولايات المتحدة فى عدم قدرتها على الحفاظ على عملائها التقليديين من الحكام أو زعزعة أنظمة الرؤساء المعادين لها. مثلا، قرب نهاية اجتماع القمة ذاك، حاولت مجموعة من المرتزقة، كلفها بعض أعضاء النخبة الاقتصادية فى إقليم سانتاكروز الانفصالى والذين تدعمهم الولايات المتحدة، حاولوا الإطاحة بنظام موراليس، لكن الجيش البوليفى أحبط المحاولة وألقى القبض عليهم وقتلهم. أى أنه، بعد أن استمرت الولايات المتحدة ثلاث سنوات فى تمويل أفراد النخبة الإقليمية الذين مضوا يخوضون حربا اقتصادية ضد إيڤو موراليس، وبعد فشلهم، عدة مرات فى الانتخابات التى خاضوها أمامه، لم تجد الولايات المتحدة وحلفاؤها أمامهم سوى تجنيد سفاحين مرتزقة محترفين من شرق أوربا اشتبكوا فى عملية تبادل إطلاق نار مع الجيش البوليفى انتهت بهزيمتهم المخزية.

تجلى ضعف نظام أوباما بوضوح أكثر فى الهزائم الانتخابية التى لحقت بأنصار واشنطون فى بلدان أمريكا اللاتينية. فى الإكوادور، أعيد انتخاب الرئيس كوريّا وحصل على ما يربو على ٥٢٪ من الأصوات، أى بهامش ٢٢٪ أكثر من لوشير جوتييرز، المرشح المدعوم من واشنطون. صوت الناخبون فى نيكاراجوا وبوليڤيا وڤنزويلا وإلسڤادور وهندوراس لمرشحى اليسار ويسار الوسط، وهُزِم مرشحو اليمين المدعومون من واشنطون، باستثناء پناما حيث فاز مليونير يمينى فى انتخابات مايو ٢٠٠٩. تمارس أنظمة اليسار ويسار الوسط تلك درجة من الاستقلال فى سياساتها الداخلية والخارجية وبخاصة فى علاقاتها مع ڤنزويلا وكوبا، وفى مجالات التجارة، والاستثمار، وتدّخل الدولة (فى الاقتصاد) ومعارضة إملاءات صندوق النقد الدولى.

علاوة على ذلك، أدى الانهيار المالى فى الولايات المتحدة وما واكبه من ركود اقتصادى إلى أزمة كبرى، وصراع بين دول الشمال والجنوب الأمريكى سيكون له تبعات عميقة وطويلة الأمد. ستؤدى استعادة بنوك الولايات المتحدة وأوزبا رءوس الأموال من أفرعها فى أمريكا اللاتينية وتوجيهها إلى أسواقها الداخلية وتجفيف

مصادر القروض فى أمريكا اللاتينية إلى كساد التسويلات الإقليمية والعالمية على مدى المستقبل المنظور. إن انهيار وول ستريت المالى هو ضربة موجهة ذاتياً لاستراتيجية «العولمة» المالية. «استعادت» المؤسسات المالية فى الولايات المتحدة، فى الفترة من إبريل إلى ديسمبر ٢٠٠٨، ٧٥٠ مليار دولار من فروعها فى الخارج. كما أن ما تحوزه بنوك الولايات المتحدة من أموال وأصول أجنبية أخذ فى التقلص كحصة فى ميزانيتها الكلية، الأمر الذى يلحق أكبر الأضرار بأنظمة أمريكا اللاتينية التى تعتمد على تدفقات رءوس الأموال من الولايات المتحدة. قام المستثمرون الأمريكيون فى أمريكا اللاتينية بتقليص أنشطتهم بالخارج لعدم استطاعتهم الحصول على قروض. وفيما زادت الولايات المتحدة والبلدان الأوربية من تدخل الدولة فى القطاع المصرفى، الأمر أدى إلى اتخاذ إجراءات حماية مالية تضغط فيها بنوك «الدولة»، من أجل الإقراض الداخلى على حساب العمليات الأجنبية، وتسارعت معها عملية تجريد أمريكا اللاتينية من رءوس الأموال، أدت إجراءات «الحماية المالية» التى اتخذتها أمريكا وأوربا إلى إلحاق أضرار كبرى بدول مثل البرازيل والمكسيك والأرجنتين حيث تمتلك المؤسسات المالية الأمريكية (والإسبانية) التى استعادت أموالها نسبة كبيرة من مصارف تلك الدول. يعنى سحب رءوس الأموال وإعادتها إلى مواطنها الإمبريالية، وإجراءات الحماية المالية، وتراجع التمويلات الرسمية فى الولايات المتحدة أن «خطة التعافى» التى وضعها أوباما تقوم على سحب رءوس الأموال من أمريكا اللاتينية وحرمانها منها وتجفيف القروض للمصدرين/ المستوردين ومفاقمة الركود. والتضمينات السياسية جلية: لا يملك أوباما سوى القليل من الأصول الاقتصادية يستخدمها فى الضغط على أمريكا اللاتينية مع وجود الكثير من الاحتمالات التى عليه التعاطى معها. تسببت الأزمة الراهنة فى ألا تكون أمريكا اللاتينية ضمن أولويات واشنطون وأصبح عليها الاعتماد على النخب المحلية فى تلك البلدان والذين ضغطوا اقتصاديا نتيجة لتراجع مفاعيل وول ستريت وصندوق النقد الدولى وعززوا أكثر اعتمادا على تدخل الدولة

لمواجهة الهبوط فى الطلب على الصادرات. تعمل أولويات أوباما الاقتصادية وسياساته للحماية المالية مباشر ضد «التوفيق بين المصالح» وتقوى التوجهات القومية والإقليمية والدولاتية وأيضا تعمل على تقوية الحكومات فى أمريكا اللاتينية.

يفاقم التزام أوباما ببناء الإمبراطورية بالقوة العسكرية من قوة «الحركات التاريخية» فى الاتجاهات المعاكسة التى تباعد بين أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة. ففيما تحاول أنظمة الحكم المدنية بكل جهدها البحث عن أسواق جديدة، وقروض واستثمارات من أجل مساندة أنظمتها الرأسمالية المتدهورة واستباق أية تحديات اجتماعية من أسفل، يسير أوباما بخطى وطيدة فى طريق بناء الإمبراطورية بالقوة العسكرية. نتجت سياسات أوباما الفاشلة فى أمريكا اللاتينية عن علاقات بنيوية تعتمد على الأسواق المالية (وانهيارها) وعلى العسكرة الكوكبية. وبمرور الوقت ستغدو التركيبة المتباعدة للأنظمة والسياسات الاجتماعية/ الاقتصادية المتباينة أكثر حدة مع تعمق الركود فى أمريكا اللاتينية ليصبح كسادا. يمكن رؤية إحدى تبعات هذا التباعد فى زيادة معدل التجارة بين دول أمريكا اللاتينية والبلاد العربية ثلاثة أضعاف منذ ٢٠٠٥.

أما المؤشر اللافت على تراجع الوجود الاقتصادى للولايات المتحدة ونفوذها السياسى فى أمريكا اللاتينية فهو معدلات تجارة البرازيل، أكبر دول أمريكا اللاتينية وأكثرها تصنيعا، مع الصين. فى إبريل ٢٠٠٩، وصل حجم التعامل التجارى بين البرازيل والصين ٣,٢ مليار دولار بالتقابل مع ٢,٨ مليار بدولار مع الولايات المتحدة، وكان هذا هو الشهر الثانى على التوالى التى تجاوزت فيه الصين الولايات المتحدة بصفتها أكبر شريك تجارى للبرازيل، وأنهت بذلك ٨٠ عاما من تفوق الولايات المتحدة. ومثلما تضخ الولايات المتحدة مئات مليارات الدولارات للإنفاق على حروبها من أجل الإمبراطورية، فقد مضت الصين باتساق فى بناء إمبراطوريتها الاقتصادية بالخارج من خلال تبادلات تجارية بمئات مليارات الدولارات، واتفاقات استثمارات مشتركة مع البرازيل فى مجالات النفط والغاز

والحديد الخام وفول الصويا والسليولوز. وبالفعل، فقد حلت الصين محل الولايات المتحدة بصفتها الشريك التجارى مع تشيلى، وهى ماضية فى زيادة حصصها التجارية مع فنزويلا وبوليفيا والإكوادور والأرجنتين، بل ومع البلدان التابعة للولايات المتحدة واللصيقة بها مثل كولومبيا وبيرو والمكسيك. ثمة مؤشران آخران على تغير توجه البرازيل نفسها يتمثل الأول فى القرار الذى اتخذته البرازيل مؤخرا بشراء ما قيمته ١٠ مليارات من سندات صندوق النقد الدولى بدلا من سندات الخزانة الأمريكية؛ أما الثانى فهو مشاركة البرازيل فى مؤتمر يكاترينيوبرج فى يونيو ٢٠٠٩ لبلدان مجموعتى SCO وBRIC حيث كان ضمن بنود أجندة ذلك المؤتمر فك ارتباط الدول المجتمعة بالدولار وإحلال عملة اليوان الصينية فى الصفقات الثنائية بين الصين وتلك البلدان بدلا من الدولار أو الإسترلينى أو اليورو. وكما ذكرنا من قبل، فقد رُفِض طلب الولايات المتحدة حضور ذلك المؤتمر.

مؤتمر النيتو: أوباما يبحث عن حلفاء:

فى ٤ إبريل ٢٠٠٩، حضر أوباما مؤتمر النيتو بمدينة ستراسبورج لكى يضغط على حلفائه من أجل دعم توسيع مدى الحرب فى جنوب آسيا. كانت جنوب آسيا، وبخاصة مناطق أفغانستان/ باكستان الحدودية قد أصبحت محور سياسة أوباما الخارجية، حيث إن الولايات المتحدة كانت معرضة فى تلك المناطق للخسارة العسكرية والسياسية الاستراتيجية، وواجهت مصاعب جمة لكسب الدعم المادى والبشرى، من حلفائها فى النيتو.

كان أوباما، حتى قبل أن يتولى منصبه رسمياً، قد أكد على الأهمية «الاستراتيجية» لكسب الحرب فى أفغانستان وأيضاً عكْس التقدم الذى كانت تحرزه طالبان وقوى المقاومة الأخرى، وإقامة نظام عميل مستقر موالٍ للولايات المتحدة فى كابل. ولتحقيق هذا الهدف قام أوباما بزيادة عدد قواته المقاتلة فى أفغانستان بما يربو على ٢١٠٠٠ جندى، والميزانية المخصصة للإنفاق على الحرب بمقدار ٨٠ مليار دولار إضافية؛ كما أنه اتبع سياسة عدوانية فى الضغط على

حلفائه الأوروبيين والآسيويين لزيادة عدد قواتهم المقاتلة هناك وأيضا دفع مساعدات مالية. تم رفض مقترحات أوباما فى مؤتمر النيتو فى إبريل رفضا قاطعا. وافق حلفاؤه الرئيسيون على إرسال ٥٠٠٠ جندى إضافى للقيام بأدوار مؤقتة وغير قتالية: ٣٠٠٠ لمراقبة انتخابات أغسطس ٢٠٠٩ ينسحبون بعدها، و٢٠٠٠ لتدريب قوات الأمن الأفغانية فى مناطق لا يسودها الصراع. يرجع ذلك إلى أن حلفاءه الأوروبيين وغالبية حلفائه الآسيويين غير مستعدين لضخ مواردهم الشحيحة وأفراد قواتهم المسلحة فى حرب خاسرة، بمنطقة غير استراتيجية فى زمن ركود اقتصادى آخذ فى التعمق. كما أنهم ليس لديهم مجمع عسكرى/ صناعى لابد أن يتغذى باستمرار وإلا هزل وتضاءل. أما أوباما الذى يسير على خطى بوش وغيره ممن سبقوه والذى عين كثيرا من المرتبطين بالمجمع العسكرى/ الصناعى فى مناصب مهمة، فنجده يتحدث عن الدبلوماسية فيما يمضى فى شن حروبه العدوانية. إن محاولته تصوير الصراع المحلى على أنه تهديد لأمن العالم لا تكاد تقنع أحدا. يبدو أن أوباما لا يدرك أن طالبان وفصائل المقاومة الأخرى بإمكانها استخدام مناطق حدودية شاسعة سهلة الاختراق تسكنها عشائر متحالفة ذات روابط إثنية ودينية معها تمكنها من شن هجمات فدائية طويلة الأمد. نتج عن عدم إدراكه أن توسيع الحرب الحدودية وزيادة عدد قوات الولايات المتحدة، يضاعف عدد أعداء الولايات المتحدة هناك ومعه عدد المتطوعين لقتال قواتها مأزق كبير للولايات المتحدة كما أن توسيع الحرب لتشمل الداخل الباكستانى قد خلق معارضة سياسية مسلحة واسعة فى باكستان، الأمر الذى يعمل على تقويض حكم عميل أوباما فى إسلام أباد. قامت باكستان، تحت ضغوط قوية من البيت الأبيض بشن حملة عسكرية كبرى فى منطقة وادى سوات أدت إلى نزوح ٢ مليون لاجئ من سكان المنطقة وفشلت فى هزيمة طالبان.

يوضح ضخ مليارات الدولارات لتمويل حرب كلونيالية لا يعلم أحد نهاية لها، حرب من غير المرجح لها أن تأتى بعائدات اقتصادية تذكر، فى وقت يتراجع فيه

مجمل الناتج المحلى بمقدار ٦٪، والصادرات بنسبة ٣٪- يوضح استمرار مركزية المسعى لبناء الإمبراطورية بالقوة العسكرية ذلك المسعى الذى اضطلع أوباما بتنفيذه.

إن التباعد فى الآراء بين أوربا/ النيتو والولايات المتحدة / أوباما متجذر فى تعارض رؤى الطرفين، ففيما يركز الأوربيون على تمويل اقتصاداتهم من أجل تعافى صادراتهم وتوسيع مداها، يسيطر على الولايات المتحدة وهم أن الحروب الكلونيالية طويلة الأمد فى مناطق العالم النائية ضرورية من أجل استقرار الرأسمالية العالمية: يؤكد فشل أوباما فى كسب دعم النيتو لتوسيع مدى الحرب الأفغانية/ الباكستانية على عزلته السياسية والعسكرية التامة فى واحد من أهم مجالات أهداف إدارته السياسية، كما يعنى هذا أنه سيكون على الولايات المتحدة أن تتحمل وحدها الكلفة الكاملة لحرب على أفغانستان امتدت لتشمل الداخل الباكستانى، حرب يدينها العالم بأكمله فيما تتصاعد أعداد آلاف القتلى المدنيين وملايين النازحين الذين يفرون من الغارات الجوية والهجمات البرية.

إيران: الحضور الصهيونى والفرص المهدرة:

لدى توليه منصبه، أعلن أوباما أن سياسته تجاه إيران تقوم على أساس «فتح صفحة جديدة» وبدء تفاوضات معها دونما شروط مسبقة للوصول إلى اتفاق تُنهى به إيران برنامجها «المزعوم» لإنتاج أسلحة نووية وتوقف مساعداتها المزعومة للتنظيمات «الإرهابية» أى حماس وحزب الله. علاوة على ذلك، كان أوباما يأمل فى أن يضمن تعاون إيران فى حرب الولايات المتحدة على أفغانستان وأيضا مساندتها لنظام المالكى العميل فى العراق.

منذ البداية، اتخذت سياسة أوباما مسارا خاطئا، إذ قام بتعيين اثنين هما الأكثر ولاء لإسرائيل وعداء لإيران فى منصبين مهمين بوزارة الخزانة ووزارة الخارجية. أعاد تعيين ستوارت لفى وكيل وزارة الخزانة لشئون الإرهاب والاستخبارات المالية وتكفل دنيس روس بالشأن الإيرانى فى وزارة الخارجية.

وكما سبق وذكرنا، ففى نهاية عام ٢٠٠٨، كان روس قد صادق على وثيقة تدعم «الخيار العسكرى» ضد إيران. لم يكن ثمة احتمال أن يعمل أى من لقى أو روس على «فتح صفحة جديدة» فى العلاقات الأمريكية/ الإيرانية، الأحرى أنهما جزء من مجموعة صهيونية/ أمريكية تتبنى مزيداً من المواجهات والحروب الأمريكية فى بلدان الشرق الأوسط. وبالمثل، لم يكن تعيين هيلارى كلينتون وزيرة للخارجية ليعمل فى صالح الانفتاح على إيران، وهى التى تبنت «محو» إيران من الوجود أثناء حملتها الانتخابية لعام ٢٠٠٨، والآن، وقد تولت وزارة الخارجية فهى تدعم تنفيذ «عقوبات تصيب إيران بالشلل لإجبارها على التخلى عن برنامجها النووى». يتبع نهجها سيناريو سياسة إدارة بوش السابقة حرفياً.

لم يمض نظام أوباما فى طريق «التفاوضات» على الرغم من خطابات أوباما المعسولة إلى إيران والعالم الإسلامى. بدلا من ذلك، سعى دونما كلل أو ملل لتطبيق عقوبات أكثر صرامة ضد إيران وإملاء نتائج أية محادثات مع إيران مقدما.

بدعم قادة الكونجرس من الحزبين، بإرشاد من لوبى إسرائيل الأول، أى إيباك، تم استصدار قرارات جديدة بتطبيق عقوبات أكثر قسوة على شركات من بينها «لويد بلندن، وتوتال بفرنسا، وبريتش بتروليوم إذا لم توقف نشاطها فى تصدير النفط المكرر إلى إيران أو تشييد معامل تكرير فى ذلك البلد». دعم بايدن، نائب الرئيس أثناء حضوره مؤتمر إيباك السنوى بواشنطون دى سى (١- ٣ مايو ٢٠٠٩) عقوبات على إيران كتلك التى تُفرض فى زمن الحروب. وكما ذكرنا من قبل، فإن تعيين أوباما لصهاينة متشددين مرتبطين مباشرة بإسرائيل فى مناصب استراتيجية يعكس النفوذ القوى الذى تمارسه «منظومة القوة الصهيونية» على قضايا الشرق الأوسط الاستراتيجية، من ثم، نجد أن سياسات أوباما تجاه طهران تتجه إلى خدمة المصالح العسكرية الإسرائيلية، بأكثر مما تخدم المصالح الاستراتيجية الإمبراطورية الأمريكية.

يرى أوباما أن التفاوضات مع إيران يجب أن تقوم على أساس الشروط

الإسرائيلية، أى أن تتخلى إيران عن برنامجها النووى الذى تراقبه وكالة الطاقة الذرية عن كثب والذى هو حق لها معترف به دوليا، وأن تتخلى أيضا عن حلفائها الاستراتيجيين وعن دعمها المبدئى للشعب الفلسطينى، وإلا فعليها أن تواجه العقوبات والحصار الاقتصادى، وبهذا فإن البيت الأبيض يرفض أية إمكانية للتسوية السلمية عن طريق التفاوض، باتباع أوباما سياسة كهذه تجاه إيران لإرضاء منظومة القوة الصهيونية الأمريكية التى تعمل لحساب إسرائيل، فهو يهدر فرصا سياسية واقتصادية لاستقرار مصالح الولايات المتحدة بالمنطقة، مثل فرصة تعاون إيران للعمل على استقرار الأوضاع بالعراق وأفغانستان. فكلما ذكرنا، فقد سبق لإيران أن أبدت استعدادها لدعم أنظمة الحكم العميلة للولايات المتحدة فى أفغانستان والعراق، بل إنها قدمت مساعدة مباشرة للولايات المتحدة أثناء غزوها أفغانستان بهجومها على قوات طالبان أثناء فرارها إلى المناطق الحدودية الغربية مع إيران. وبالتقابل، تعمل علاقات الولايات المتحدة الوثيقة مع إسرائيل على تقوية طالبان فى أفغانستان، وكذلك المقاومة الإسلامية لاحتلالها فى العراق.

وفيما تعارض إيران سياسة إسرائيل لاقتلاع الفلسطينيين من أرضهم، فقد أعلنت استعدادها لقبول «حل الدولتين» إن كان «هذا ما يريده الفلسطينيون». لكن حكومة نتنياهو/ ليبرمان، وبدعم من كبرى التنظيمات اليهودية الأمريكية، أعلنت رفضها لهذا الحل فى تحدٍّ لموقف حكومة أوباما، أثناء لقاء نتنياهو بأوباما بواشنطون فى ١٨ مايو ٢٠٠٩.

وكما ذكرنا، فقد أجمعت وكالات الاستخبارات القومية الأمريكية فى تقريرها الذى نُشر فى نوفمبر ٢٠٠٧ على أن إيران ليست فى طريقها إلى إنتاج أسلحة نووية، وكان هذا أيضا ما توصل إليه مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحريات الأمم المتحدة. وبتخير إدارة أوباما المصادقة على مزاعم إسرائيل المفبركة بأن أنشطة إيران النووية تمثل «تهديدا وجوديا» لها، فقد أصبحت متواطئة مع إسرائيل التى تعلن استعدادها لشن حرب على إيران، بل إن أوباما بموقفه هذا، يخاطر بتورط الولايات المتحدة فى حرب، إن وقعت، لن تُبقى أو تذر.

فى وقت تراجعت فيه صادرات الولايات المتحدة بأكثر من ٣٠٪ فى الربع الأول من عام ٢٠٠٩، ويعانى فيه الاقتصاد الأمريكى من ركود عميق، أعطى نظام أوباما الأولوية للعلاقات العسكرية مع إسرائيل بشروط فى غير صالح الولايات المتحدة ومواتية لإسرائيل، والجدير بالذكر، فى هذا الصدد، فقد أدت هذه التعاملات التفضيلية الحصرية مع إسرائيل إلى خسارة فرصة تحقيق مكاسب بمليارات عديدة من الدولارات نتيجة لعدم وجود تعاملات تجارية بين الولايات المتحدة وإيران. وبالتقابل مع العجز الهائل فى الميزان التجارى بين إسرائيل والولايات المتحدة لصالح إسرائيل، و«المساعدة» النقدية التى تقدمها لها الولايات المتحدة والتى تبلغ ٣٠ مليار دولار سنويا، فإن إيران تمثل منفذا محتملاً كبيرا للاستثمارات وسوقا مربحا لمنتجات الولايات المتحدة النفطية والزراعية والكيميائية وللمشاريع المالية.

علاوة على ذلك، كان على واشنطون أن تتحالف مع الديكتاتوريات الفاسدة الحليفة لإسرائيل فى السلطة الفلسطينية والأردن ومصر وذلك من أجل مساندة إسرائيل فى حصارها على غزة وتعميق العداء لحماس وحزب الله اللذين يتمتعان بقاعدة تأييد شعبى علاوة على فوز ممثليهما فى انتخابات ديمقراطية، مما يتعارض مع مزاعم إدارة أوباما بأن الانتخابات الديموقراطية ستؤدى إلى استقرار المنطقة.

اختار نظام أوباما المواجهة العدوانية مما أدى إلى زيادة التوترات. لا يمكن أن تكون العقوبات الجديدة التى فرضها أوباما بحظر تصدير الجازولين إلى إيران كتمهيد لحرب جديدة موسعة، لا يمكن أن تعمل لصالح الولايات المتحدة لأنها من المؤكد ستزيد من الركود الاقتصادى، على أقل تقدير. علاوة على ذلك، فإن العقوبات السابقة ومحاولة عزل إيران لم تكن مجدية وفقا لما نشرته «المكتبة اليهودية الإلكترونية» التى ذكرت صفقات عقدت مؤخرا بين إيران وروسيا والصين وألمانيا وإيطاليا وسويسرا والنمسا وماليزيا وتركيا وعدد من دول الخليج.

كوريا الشمالية وفضح سياسة أوباما:

قوض نظام أوباما اتفاقيات نزع السلاح النووى غير النهائية التى تم التوصل

إليها بين إدارة بوش وحكومة كوريا الشمالية، والتى كانت تقوم على أساس تنازلات متبادلة حيث وافقت كوريا الشمالية على تفكيك منشآتها النووية مقابل مساعدات اقتصادية، وأيضا إمدادها بالطاقة من قبل الولايات المتحدة واليابان والصين وكوريا الجنوبية وروسيا. من جانبهم، نفذ الكوريون الشماليون ما يخصهم من الاتفاقيات لكنهم لم تصلهم أية مساعدات، جزئيا، بسبب رفضهم مطالب الولايات المتحدة بالتفتيش على منشآتهم بأسلوب عشوائى. لم تفعل إدارة أوباما شيئاً من حيث الدفع ببرامج المساعدات قُدما، بل تبنت سياسة أكثر عدوانية إذ دعت هيلارى كلينتون، فى رد منها على إطلاق تجريبى لقمر اصطناعى إلى إدانة كوريا الشمالية على أساس أنها لا تملك حقا قانونياً فى تكنولوجيا الفضاء وطالبت بفرض عقوبات اقتصادية جديدة عليها، وكان لها ما أرادت. أدى ذلك بكوريا الشمالية إلى وقف التفاوضات والعودة إلى برنامجها للتسلح النووى وكان نتيجة ذلك ارتفاع وتيرة التوترات العسكرية فى شبه الجزيرة الكورية وتقويض عملية السلام.

أفغانستان / باكستان توسيع العمليات الحربية وزعزعة نظام عميل:

فى رد فعل على تصاعد المقاومة الأفغانية وتوسيع نفوذها خارج معاقلها الجنوبية، فتح أوباما جبهات جديدة للصراع فى الداخل الباكستانى وذلك بقيام جيشه بعمليات قصف منهجية للقرى والجماعات السكانية ونتيجة لذلك، زاد دعم سكان المناطق شمال الغربية للمقاتلين الباكستانيين وحلفائهم الأفغان وتوسع نفوذهم فى تلك المناطق. كما أنه، ونتيجة لضغط نظام أوباما على حكومة زادارى الضعيفة التى لا تتمتع بأية شعبية لتكثيف عملياتها العسكرية ضد الباكستانيين المعارضين لغازات الولايات المتحدة الجوية، فقدت تلك الحكومة أية مساندة لها من جهاز الدولة. وكما ذكرنا من قبل، أُجبر ما يربو على المليونين من الباكستانيين على النزوح من مواطنهم نتيجة للهجمات العسكرية. وتعتبر استراتيجية أوباما فى باكستان امتدادا لاستراتيجيته العسكرية الفاشلة فى أفغانستان التى تستهدف

مناطق مدنية بأكملها تؤيد المقاومة المناهضة للولايات المتحدة، أو تلك التى تتحكم فيها تلك المقاومة، على أمل القضاء على بعض مقاتلى طلبان مع وقوع آلاف القتلى من المدنيين غير المقاتلين.

النتيجة متوقعة: غدا الجيش الباكستانى وهو الدعامة الأساسية لزادارى عميل الولايات المتحدة الضعيف، متورطا فى حرب الولايات المتحدة الكلونيالية، وفى فقدان باكستان سيادتها فى مواجهة هجمات الولايات المتحدة المنهجية عبر الحدودية. كما أن إجبار النظام الباكستانى الضعيف على التورط فى حرب ضد جماعات مواطنيه من سكان المناطق شمال الغربية الذين يحرصون كل الحرص على استقلالهم وعدم تبعيتهم، أدى إلى نزوح ما يربو على ٢ مليون منهم إلى مختلف مدن وقرى باكستان. من ثم، يزيد أوباما من احتمال قيام ثورة عسكرية من قبل الجنود والضباط القوميين / الإسلاميين الأمر الذى سيغير موازين القوة فى المنطقة وخارجه ضد واشنطون؛ وسقوط نظام زادارى العميل، مثلما حدث مع شاه إيران قبله.

يستبعد تصعيد أوباما للحرب الأفغانية التوصل إلى أية تسوية مع طالبان على أساس حصر وجودهم بالداخل الأفغانى مع تقييد دورهم فى إيواء أفراد القاعدة. بيد أنه، وفى ظل تزايد هجمات الولايات المتحدة، اتخذ قتال طالبان بُعداً دوليا تجاوز الحدود المتاخمة لباكستان وأثار المخاوف من توسع قوات الولايات المتحدة فى عمق الداخل الباكستانى دعما لعميلها الفاشل فى إسلام أباد.

سياسة أوباما والمسألة الفلسطينية:

اتسمت سياسة الولايات المتحدة إزاء الاحتلال الإسرائيلى لفلسطين بتكرار الترديد الطقوسى لما يسمى ب «حل الدولتين»، ومحاولات مترددة غير مجدية لاستنباط استراتيجية متسقة، والإذعان الكامل لتوسع إسرائيل واستيلائها على المناطق والأراضى الفلسطينية. وفيما يتشدق نتنياهو بلغة «حل الدولتين» فإنه يحيط مقولاته بشروط مسبقة وإجراءات تفيد تنصله من هذا الحل وإنكاره له

واقعيا، فيما نجد واشنطون خانعة لتلاعبات إسرائيل، بل ويزجرها لواشنطون ورئيس البيت الأبيض. كما أن نظام أوباما وقيادات الحزب الديموقراطى بالكونجرس مدينون بمناصبهم للوبى الصهيونى الذى يرفض أية محاولة لـ «الضغط» على إسرائيل. الأسوأ من هذا، وكما ذكرنا، فإن واشنطون تدعم حصار إسرائيل لغزة، وتقوى بذلك قبضتها على الفلسطينيين.

كان لقاء أوباما بنتنياهو فى ١٨ مايو ٢٠٠٩ مثالا صارخا على فشل سياسته الخارجية. فشل أوباما، بعد أن كان قد جعل من «حل الدولتين» أحد أهم أهداف سياسته الخارجية، فى أن يحصل من نتنياهو ولو على التزام شفاهى (بهذا الحل). وبعد أربع ساعات من النقاش، رفض نتنياهو عرض أوباما بأن تضع الولايات المتحدة حداً زمنيا للمقاربات الدبلوماسية مع إيران (مع إضمار هذا بشن حرب عليها) مقابل أن يقبل نتنياهو، شفاهياً حل الدولتين. الأسوأ من هذا، فقد أصر نتنياهو على أن الشرط المسبق لبدء أية تفاوضات مع الفلسطينيين هو اعترافهم بإسرائيل دولة يهودية مما يحرم ١,٥ مليون فلسطينى من المسلمين والمسيحيين بالداخل (الإسرائيلى) من أية حقوق لهم، بل من حقهم فى التواجد حيث هم، ويلغى حق العودة، ويجعل من مقاومة الاحتلال الإسرائيلى إرهابا، ومن الحروب الدفاعية التى خاضتها الدول العربية ضد إسرائيل عدواناً.

وفى نفس اليوم الذى اجتمع فيه أوباما بنتنياهو، وكأنما فى ازدراء منه لدعوة أوباما بالتجميد (المؤقت) للاستيطان، سارع نظام نتنياهو بإعلان خطط لبناء ٢٠ مستوطنة جديدة فى الضفة الغربية المحتلة. وأسوأ ما فى الأمر بإطلاقه، فقد خرج أوباما من الاجتماع وقد ظهر عليه العجز الكلى، ولم يستطع حتى «التظاهر» بأى تأثير أو نفوذ على رئيس الوزراء الإسرائيلى. كان تحدى نتنياهو الوقح العلنى لأوباما وازدراؤه قائما على أساس إدراكه الواضح أن نفوذ منظومة القوة الصهيونية الأمريكية على البيت الأبيض والكونجرس تَضْمن له ألا يقوم أوباما، على سبيل رد الفعل، بالتهديد بخفض مساعدات الولايات المتحدة المالية أو العسكرية أو

حتى الدبلوماسية لإسرائيل، وكانت النتيجة النهائية هى ورطة مُهينة وجد أوباما نفسه فيها.

بعد الاجتماع ذهب نتنياهو (الضيف) إلى كونجرس الولايات المتحدة حيث توجد قاعدة سطوته من الغالبية الساحقة لأعضاء مجلسىْ الشيوخ والنواب والقيادات الصهيونية العليا، وهناك، أعاد كيان ممثلى الولايات المتحدة المنتخبين بأكمله توكيده على الدعم غير المشروط لسياسة إسرائيل كما يراها نتنياهو. لم يغفل العالم بأكمله عن فشل أوباما وعجزه تجاه نتنياهو، ولخص فوزى برهوم، الناطق باسم حماس، ما أدركه العالم أجمعه بقوله: «إن تصريحات أوباما لا تتعدى الأمنيات التى لا نعتد بها».

إن «استغراق» نظام أوباما فى السياسات الصهيونية/ الإسرائيلية يعميه عن فرص مواتية لاتفاق فى المنطقة – أو، بالتقابل، عن إجماع ضد تلك السياسات يعم العالم الإسلامى بأجمعه على الرغم من الجهود الخبيثة لبث الشقاق بين الشيعة والسنة. فمن جهة نجد أن قادة حماس قد اتفقوا على وقف الهجمات الصاروخية الثأرية لعشرة أشهر ودعوا إلى وقف لإطلاق النار مع إسرائيل لمدة عشر سنوات. كما كررت دول الجامعة العربية مرارا استعدادا للاعتراف بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية معها شريطة إنهاء الاحتلال الإسرائيلى والعودة إلى حدود ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧. ومن جهة أخرى، بدأ الاتحاد الأوربى حوارا مع حماس وحزب الله فيما أجَّل مد الوضع الاقتصادى المميز «الخاص» لإسرائيل. بل إن إيران نفسها وافقت على قبول تسوية فلسطينية على أساس «حل الدولتين».

وفى مواجهة كل تلك التغيرات والتنازلات الكبرى يظل نظام أوباما عاجزا، لا يستطيع تقوية موقفه إزاء رفض إسرائيل مقترحاته ولا يستطيع وضع أية شروط لإسرائيل من أجل استئناف المفاوضات (المباشرة). وفى نفس الوقت، تضغط منظومة القوة الصهيونية فى الداخل والخارج من أجل فرض عقوبات أكثر خطورة على إيران. يُنظر إلى قانون حظر تصدير النفط المكرر إلى إيران الذى كتبته منظمة

إيباك ووافق عليه الكونجرس بصفته سلاحا لتدمير الاقتصاد الإيرانى والإطاحة بالحكومة القائمة.. إن نظام أوباما بمحاولته خطب ود إيباك وإسرائيل وإقناعهما بأن عقد اتفاق سلام مع إسرائيل سيؤدى إلى «إجماع» (عربى) وخليجى على مواجهة إيران عسكريا، يتخلى عن الخيار الدبلوماسى لصالح نهج إسرائيل القائم على أساس استخدام القوة العسكرية - وبدون أن يضمن أية تغيرات فى سياستها فى فلسطين.

مغبات سياسات أوباما الفاشلة:

منذ البدايات الأولى، واجهت سياسة أوباما الخارجية سلسلة من الانتكاسات حول قضايا سياسية كبرى.

فى اجتماع مجموعة العشرين تم رفض مبادراتها الاقتصادية للحصول على دعم المقترحات لتنسيق سياسة للإنعاش الاقتصادى على أساس دفع الكفالات المالية للمؤسسات المالية المتعثرة. كما لم ترحب دول «السوق البازغة» بإعادة إنعاش صندوق النقد الدولى عن طريق ضخ ٧٥٠ مليار دولار فى ميزانيته وذلك لشروط الصندوق القاسية التى يفرضها على الدول المدينة. أيضا، رفضت قمة دول النيتو مطالبة واشنطون لها بإرسال مزيد من القوات المقاتلة إلى أفغانستان. وكذلك أيضا، مثلت قمة القارات الأمريكية فشلا ذريعا لواشنطون، حيث تبدت عزلتها التامة فى دفاعها عن سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا وحصارها لها ووصفها بأنها «دولة ترعى الإرهاب». وفى مواجهة الركود الذى تعانى منه دول أمريكا اللاتينية نتيجة لسياسات واشنطون لم يقدم أوباما أية مقترحات بسياسات بديلة، مما حدا بتلك الدول التوجه إلى إيران والصين، وإلى دول داخل المنطقة لإنعاش اقتصاداتها. وبالمثل، أدى موقف إدارة أوباما المتشدد من كوريا الشمالية وتهديداته لها بالحرب إلى عكس ستة أعوام من التفاوضات وإلى إحياء التوترات، وإعادة تجميع بيونج يانج لبرنامج أسلحتها النووية. أما فى أفغانستان، فيقوض تصعيد حرب الولايات المتحدة/ النيتو فى أفغانستان وتوسيعها لتشمل الداخل الباكستانى

مركز عملاء واشنطون فى المنطقة ويجعل من المرجح أن يجد جيش الولايات المتحدة نفسه يخوض حربا كلونيالية لا نهاية لها ولا إمكانية لتحقيق نصر فيها.

تَحولُ ارتباطات أوباما العميقة بالسياسات والمنظمات الصهيونية الأمريكية وولاء تلك المنظمات للنظام الإسرائيلى التوسعى، تحول دون المضى فى أية عملية سياسية قد تفتح الطريق أمام «حل الدولتين». كما أن الخط المتشدد الذى ينتهجه البيت الأبيض فى مواجهة إيران وزيادة العقوبات ضدها وتشديدها، وتزويده إسرائيل بأسلحة هجومية بعيدة المدى، يمنع تبنى أية مبادرات جديدة ذات معنى حيال طهران. غدت واشنطون، نتيجة لتلك السياسات الفاشلة فى تلك الفترة الوجيزة التى قضاها أوباما فى الحكم، معزولة سياسيا: تشن حروبها وحدها فى جنوب آسيا؛ وحدها تساعد سياسات إسرائيل العدوانية وتدعمها؛ وحدها بين بلدان نصف الكرة الغربى هى التى تفرض الحصار على كوبا. تعنى العزلة السياسية أن التكلفات السياسية والاقتصادية لعملية بناء الإمبراطورية بالقوة العسكرية التى ينتهجها أوباما سيتحملها مواطنو وخزانة الولايات المتحدة وحدها فى زمن عجوزات غير مسبوقة فى الموازنة وركود آخذ فى التعمق.

تسبب تركيز أوباما على المغامرات العسكرية الخارجية، ودفع الكفالات للمؤسسات المالية المتعثرة ودعم صندوق النقد الدولى فى تحول بلدان أمريكا اللاتينية بعيدا عن واشنطون، شريكها التجارى التقليدى الأكبر، وتوقيع اتفاقيات للتجارة والاستثمار مع بلدان أخرى. استضافت البرازيل وفدا مؤلفا من مائة من كبار رجال الأعمال الإيرانيين برئاسة رئيس الوزراء ونخبة من رجال الأعمال والمصرفيين لتوقيع صفقات بمليارات الدولارات للاستثمار المتبادل. دعا الرئيس دا سيلفا أيضا إلى زيادة كبيرة فى التجارة والاستثمار مع الصين أكبر شريك تجارى للبرازيل. جاء رد هيلارى كلينتون مثيرا للشفقة. مضت تردد كليشيهاتها عن الإرهاب الإيرانى بدلا من الاعتراف بأفول الولايات المتحدة الاقتصادى والسعى إلى الارتقاء بتواجدها الاقتصادى فى المنطقة. علاوة على ذلك، فإن استمرار أوباما

فى دعم الزعماء اليمينين فى بوليفيا والإكوادور فى مواجهة رؤسائهما الإصلاحيين أدى إلى فوز الإصلاحيين تكراراً فى الانتخابات وإلى عزلة الولايات المتحدة سياسيا فى المنطقة. أيضا، أدت ازدواجية موقف أوباما التى تتمثل فى خطابه الداعى إلى «الانفتاح» على فنزويلا، مع ما يواكبه من هجوم حاد على ما يسميه «أخطار نظام تشافس»، واتهامه له، دونما أساس، بتورطه فى تجارة المخدرات وترويجها، إلى نمو تجارة فنزويلا مع الصين وإيران وروسيا وزيادة روابط الاستثمارات المتبادلة بينها.

للسياسات الفاشلة تبعاتها. إن المضى فى الالتزامات العسكرية طويلة الأمد وواسعة المدى بالخارج، وبخاصة فى زمن الركود الاقتصادى، يرقى إلى عملية تدمير ذاتى، وعزلة ذاتية، وإخفاق محتم. يؤدى إرضاء طموحات إسرائيل الكلونيالية غير المشروعة وأهدافها العسكرية، إلى التضحية بتبادلات تجارية تصل إلى مئات مليارات الدولارات مع إيران ودول الخليج وجنوب آسيا.

لا تنحصر المشكلة العظمى فى أن نظام أوباما لا يمضى فحسب فى حروب ستنتهى بالهزيمة، بل أيضا فى أن فكرة ضخ الموارد فى عملية بناء الإمبراطورية بالقوة العسكرية فى زمن الركود الاقتصادى ينجم عنه قتل مئات الآلاف، ونزوح ملايين اللاجئين فى أنحاء العالم، وأيضا القضاء على مصادر رزق ملايين المواطنين الأمريكيين وشبكة أمانهم، وتدمير البقايا المتبقية من مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية الأخلاقية.

صدر من هذه

السلسلة

١ ـ محمد (ص)
٢ ـ صدام الحضارات
٣ ـ عصر الجينات
٤ ـ القدس
٥ ـ العولمة والعولمة المضادة
٦ ـ التاريخ السرى للموساد
٧ ـ من يخاف استنساخ الإنسان؟
٨ ـ حريم محمد على
٩ ـ عولمة الفقر
١٠ ـ صور حية من إيران
١١ ـ البحث عن العدل
١٢ ـ لورانس: ملك العرب غير المتوج
١٣ ـ الصهيونية تلتهم العرب
١٤ ـ معارك فى سبيل الإله
١٥ ـ التطبيع ومقاومة الغزوة الصهيونية
١٦ ـ التسوية: أى أرض.. أى سلام
١٧ ـ المكتز الكبير
١٨ ـ الحق يخاطب القوة
١٩ ـ نساء فى مواجهة نساء
٢٠ ـ مؤامرة الغرب الكبرى
٢١ ـ روسيا.. إلى أين
٢٢- موسوعة الأم والطفل
٢٣- الخدعة الرهيبة
٢٤- نهاية الإنسان
٢٥- خدعة التكنولوجيا
٢٦- ٣٦٥ حتوتة وحتوتة
٢٧- بوش ضد العراق ... لماذا؟
٢٨- أين الخطأ ؟
٢٩- اللولب المزدوج
٣٠- رجال بيض أغبياء
٣١- سادة العالم الجدد
٣٢- الخطيئة الأولى لإسرائيل
٣٣- اللعب مع الصغار
٣٤- الإبادة السياسية
٣٥ - حكومة العالم السرية
٣٦ - ما بعد الإمبراطورية
٣٧ - بوش في بابل
٣٨ - المقاومة العراقية.. ومستقبل النظام الدولى
٣٩ - تزييف الوعى

فهرس الكتاب

بعض تعيينات أوباما فى المناصب الحساسة

دنيس روس: مستشار نافذ للسياسة تجاه إيران. عيّن مستشارا خاصا لهيلارى كلينتون لشئون الخليج وجنوب شرق آسيا فى فبراير ٢٠٠٩. يتبنى روس تعظيم العقوبات من أجل تقويض التفاوضات والدفع بالخيار العسكرى ريتشارد هولبروك: عيّن مبعوث أوباما إلى أفغانستان. صهيونى بارز. عمل مبعوثا فى الأمم المتحدة فى إدارة كلينتون. ترأس مؤخراً مجموعة خاصة تسمى «معاً ضد إيران نووية» التى تدعو إلى شن الحرب على إيران إذا لم تخضع للإملاءات الإسرائيلية بوقف برنامجها النووى

چورج ميتشل: مبعوث أوباما إلى الفلسطينيين والإسرائيليين. وهو أحد أربعة أسسوا مجموعة جبهة «صهيونية تحت مسمى «مركز السياسات للحزبين

دان شابيرو وبونيت تالوار: للتعاون معا فى ملف سياسة الشرق الأوسط بمجلس الأمن القومى. كان شابيرو، بالتشاور مع إسرائيل ، هو من رعى تمرير قانون محاسبة سوريا فى مجلس الشيوخ. كما أنه صاغ خطاب أوباما، قبل انتخابه، أمام مؤتمر إيباك بواشنطون فى مايو ٢٠٠٨

سوزان رايس: عينها أوباما سفيرة الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة. وقعت فى الصيف الماضى على ورقة صادرة من «معهد واشنطون للسياسة فى الشرق الأدنى» تدعو إلى مزيد من التنسيق بين إسرائيل والولايات المتحدة لحصار إيران وتوجيه ضربة عسكرية ضدها. ذلك المعهد طاحونة بروباجندا شهيرة لأكثر داعمى إسرائيل تعصبا والمؤيدين لتوجهاتها العسكرية بأسلوب غير مشروط. شجبت رايس، فى شهادتها أمام مجلس الشيوخ ، نقد الجمعية العامة للأمم المتحدة لجرائم الحرب التى ارتكبتها إسرائيل فى غزة

ستيوارت لـڤى: وكيل وزارة الخزانة فى إدارة بوش لشئون الإرهاب والاستخبارات المالية. أعاد أوباما تعيينه فى منصبه. لـڤى من صناع السياسة الحكومية الرئيسيين. يشرف على حملة العقوبات الاقتصادية ضد أعداء إسرائيل مثل الحكومة الإيرانية وحماس وحزب الله . قام لـڤى بإسهام كبير فى حصار إسرائيل لغزة وتجويع أهلها بعد نجاح حماس فى الانتخابات. لم يسبق وأن أنزل أى مسئول فى إدارة أوباما أو إدارة سلفه قدرا من الدمار بحياة ملايين الفلسطينيين والإيرانيين والمسلمين الأمريكيين مما أنزله بهم ستيوا[illegible] لم يحدث وأن بذل أى مسئول أمريكى كل ذلك الجهد لخدمة المصالح الإسرائيلية

فعّل القائمون على السياسة الخارجية الأمريكية بإدارة أوباما: بايدن، نائب الرئيس(«أنا [illegible] كلينتون وزيرة الخارجية («دمروا إيران»)، وجيتس، وزير الدفاع (من بين الذين احتفظوا بمنا[illegible] إدارة بوش التى هيمن عليها الصهاينة) فعّلوا سياسة للشرق الأوسط لا تخدم سوى ا[illegible] بأكثر من أى وقت سابق فى التاريخ الأمريكى
أنجزت رئاسة أوباما ما اعتقد كثير من المراقبين أنه مستحيل: وضعت صهاينة فى مواقع [illegible] . بأكثر مما فعلته إدارة بوش



چيمس پتراس: أستاذ متفرغ
، بجامعة بيرمنجهام، نيويورك
.له كتابات متخصصة فى العلوم السياسية

